

جمهوريّة لبنان - المركز العربي للبحوث والدراسات
جمهوريّة اللبنانيّة

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان

قطاع التجارة والخدمات

مروان الحوري بعقوب قبجي
شقة أبو خالد حداد عدنان الأمين

الكتاب التربوي



الجمهُوريَّةُ الْبَلْسَارِيَّةُ
وزَارَةُ التَّرْبَيَةِ الْوَطَنِيَّةِ وَالفنونِ الْمُجَمِّلَةِ
المَركَزُ التَّرْبَوِيُّ لِلبحوثِ والآمَانَاتِ

٢٠ كازينو شهـ ١٩٨٩

العِلاقَةُ بَيْنَ التَّرْبَيَةِ وَسُوقِ الْعَمَلِ فِي الْبَلْسَارِيَّةِ كُلِيَّةُ التَّرْبَيَةِ (١) الْمُعَدَّةُ لِلْجَمِيعِ قطْرَاعُ التَّجَارَةِ وَالْأَخْدَمَاتِ

٣٦١٩

فريق البحث : مروان الحوري
شرفه أبو خالد حداد
يعقوب قبجي
عدنان الأمين

إشراف : مكتب البحوث التربوية
جوزف انطون : رئيس المكتب
عبد القاعي : رئيس وحدة التخطيط التربوي

الكتاب التربوي ٤

تصدير

بعيداً، عبر التاريخ، كانت الاصلاحات التربوية، تتناول النظام التربوي من داخله وإذا ما تجرأت أكثر، تناولت البيئة البيتية، لا بعدها ذاتها وبما تفرضه من تنظيم يساوي على الأقل بأهميته التنظيم المدرسي، بل بما لها من علاقة مع المدرسة فقط.

وحتى هذا التاريخ، نادراً ما اهتمَّ المربيون وعلماء النفس والاجتماع والاقتصاد في البلدان النامية عموماً وفي لبنان خصوصاً بالربط بين التربية والعمل. ونادراً ما اجتمع هؤلاء الاختصاصيون حول عمل موحد ودراسات مشتركة. يمكن القول بأن هذا النهج هو حديث العهد في البلدان المتقدمة، أي منذ الخمسينيات والستينيات، ويمكن التأكيد بأنه هو النهج الصحيح وهو طريق المستقبل لكل إصلاح شامل.

ان المركز التربوي للبحوث والانماء اذ يعي هذه الأهمية، يقدم هذه الدراسة المترابطة التي تعنى الشيء الكبير بعنوانها «التربية والعمل»، ويأن كل إصلاح تربوي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار سوق العمل والعماله والعامل والتتطور العمالي والتنتبمة الاجتماعية والاقتصادية المرقبة. طالما تحددت أهداف التربية بمنأى عن المهنة وطالما نادى النظارون في التربية بأن هدفها إعداد الانسان المفكر المثقف، متناسين الانسان - المهني مع ما تناسوه من الانسان الاخلاق والخلق والشخص.

ان هذه الدراسة هي الاولى من نوعها في لبنان وهي مدخل لدراسات أخرى في الميدان نفسه وفي الميادين المتعددة لسوق العمل.

هي بداية، ومن هنا أهميتها وحدودها. ستبعها دراسة اخرى حول «التربية والعمل - القطاع الصناعي»، يقوم بها الفريق نفسه في إطار المركز التربوي.

وهكذا فاني أود أنأشكر هذا الفريق المؤلف من:

السادة مروان حوري

جالق بنسجي

عدنان الأمين

السيدة شفيقة أبو خالد حداد

المحتوى

١١	- تمهيد
١٣	الجزء الاول : واقع سوق عمل الخدمات والتجارة وواقع تقديمات النظام التربوي في لبنان
١٥	- مدخل
١٧	الفصل الاول واقع سوق عمل الخدمات والتجارة وفرضيات البحث
١٩	- الفرضيات الاولية الموجهة
٢١	- حقل اختيار الفرضيات
٢٢	- الاطار النهجي الموجه للدراسة ووضعية سوق العمل في قطاع الخدمات والتجارة
٢٢	- ١ - ٣ - ١ - سوق عمل الخدمات والتجارة كسوق عمل فرعية
٢٣	- التباين الحاد في نشاطات سوق عمل الخدمات والتجارة
٢٣	- علاقة التعليم العام والتأهيل المهني بسوق العمل
٢٣	- العمل العائلي الوراثي
٢٣	- مكنته العمل المأجور
٢٣	- دراسة خصوصية سوق العمل
٣١	الفصل الثاني : تقديمات نظام التعليم تجاه سوق عمل الخدمات
٣٥	- بنية التعليم
٣٥	- ١ - ١ - ٢ - الميكل التعليمي
٤٠	- ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسلب
٤٢	- ١ - ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسلب بحسب الجنس
٤٣	- ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسلب بحسب نوع التعليم
٤٦	- ٣ - ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسلب بحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي
٥٠	- ١ - ٢ - ٣ - المناهج وطرق التعليم

أشكرهم على هذه الابادة الأولى في مجال الدراسات التربوية وعلى الجهود المبذولة التي قاموا بها وعلى التحليل العميق للنتائج المبدلة.

آملأً نجاحاً مضطرباً في دراستهم المقبلة داعياً الجامعات ومؤسسات التعليم العالي وبخاصة الجامعة اللبنانية، الى تعزيز مثل هذه الدراسات لأن كل تنظيم تربوي ، بشموليته وتفاصيله ، في مختلف المراحل قبل الجامعية والجامعية ، لا فعالية له ولا قيمة ، دون ربطه بسوق العمل بالمعنى الواسع لهذه العبارة.

رئيس المركز التربوي للبحوث والانماء بالوكالة

جورج المرّ

<p>٩٠ - توزع افراد العينة حسب مستوى التعليم العام</p> <p>٩٠ - توزع افراد العينة حسب مستوى التأهيل العلمي المهني</p> <p>٩٠ - توزع العينة حسب وسيلة الدخول الى العمل</p> <p>٩١ - توزع عينة العاملين حسب ساعات العمل الاسبوعية</p> <p>٩١ - توزع العينة حسب مدى التوافق بين اعداد افرادها المهني وبين الوظيفة التي يشغلون.</p> <p>٩١ الفصل الثاني : في توافق / لا توافق خصائص العاملين (بنية العرض) مع خصائص المهن - فروع النشاط (بنية الطلب).</p> <p>٩٥ - دراسة نتائج التحقيق بالارتباط مع نوع النشاط (الفرع) وحجم المؤسسة.</p> <p>٩٦ - العلاقة بين مستوى التعليم العام وفرع النشاط وحجم المؤسسة</p> <p>٩٦ - العلاقة بين فرع النشاط وحجم المؤسسة ومستوى التأهيل المهني</p> <p>٩٦ - العلاقة بين حجم المنشأة ، فرع النشاط وبين تأمين مؤسسة العمل للتأهيل المهني</p> <p>٩٧ - العلاقة بين فرع النشاط وحجم المؤسسة ونظام العمل في المؤسسات</p> <p>٩٧ - العلاقة بين فرع النشاط وحجم المؤسسة والمصادر (المؤسسات) التعليمية لليد العاملة المستخدمة</p> <p>٩٨ - العلاقة بين مستويات العاملين والمصادر التعليمية العامة (خاصة أو رسمية) ومدى ترابطهما مع حجم المؤسسة وفرع النشاط</p> <p>٩٨ - العلاقة بين مستويات العاملين وشروط الاختيار للعمل وارتباط ذلك بفرع النشاط وحجم المنشأة</p> <p>٩٩ - العلاقة بين واسطة اختيار العاملين (العلاقات الاجتماعية لغير الانماض) وبين مستويات العاملين وترابط ذلك مع فرع النشاط وحجم المؤسسة</p> <p>١٠٠ - تبني النتائج عن الميكانيزمات MECANISMES، التالية التي تميز نمط اشتغال سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة</p> <p>١٠٠ - نمط التوظيف (MODE DE RECRUTEMENT)</p> <p>١٠١ - التكوين المهني</p> <p>١٠٢ - نمط تنظيم العمل.</p>	<p>١ - ٤ - ٤ - توزع افراد العينة حسب مستوى التعليم العام</p> <p>١ - ٤ - ٥ - توزع افراد العينة حسب مستوى التأهيل العلمي المهني</p> <p>١ - ٤ - ٦ - توزع العينة حسب وسيلة الدخول الى العمل</p> <p>١ - ٤ - ٧ - توزع عينة العاملين حسب ساعات العمل الاسبوعية</p> <p>١ - ٤ - ٨ - توزع العينة حسب مدى التوافق بين اعداد افرادها المهني وبين الوظيفة التي يشغلون.</p> <p>٢ - الفروع الخدمية</p> <p>٢ - ١ - ٢ - التعليم المهني</p> <p>٢ - ١ - ٢ - ٢ - المؤسسات التعليمية المهنية</p> <p>٢ - ١ - ٢ - ٢ - الشهادات</p> <p>٢ - ١ - ٢ - ٣ - الاختصاصات</p> <p>٢ - ٢ - ٢ - التعليم العالي</p> <p>٢ - ٢ - ٢ - ١ - الاختصاص ونوع التعليم</p> <p>٢ - ٢ - ٢ - ٢ - الاختصاص والجنس</p> <p>٣ - خلاصة وفرضيات</p> <p>٣ - الجزء الثاني : الدراسة الميدانية : عرض النتائج وتحليلها</p> <p>٣ - مدخل</p> <p>١ - الفصل الاول : نتائج التحقيق الخاص بالعاملين وبالمؤسسات</p> <p>١ - بعض الملاحظات النهجية الخاصة بالتحقيق</p> <p>١ - التعريف باستراتيجي العامل ومؤسسة العمل</p> <p>١ - في نتائج التحقيق بجهة الخصائص التي تبرز من خلال نتائج استئارات العاملين وغير المكررة في نتائج استئارات المؤسسة.</p> <p>١ - ١ - ٣ - ١ - خصائص عينة العاملين (تركيب العرض) بجهة هرم الاعمار ، الجنس ، الحالة الزوجية والأسرية</p> <p>١ - ٢ - ٣ - ١ - الاصول الاجتماعية لأفراد العينة</p> <p>١ - ٣ - ١ - الارتفاع الوظيفي لأفراد العينة</p> <p>١ - ٤ - ٣ - ١ - توزع عينة العاملين حسب مقدار الأجر ، نمطه والتغيرات الملحوظة به</p> <p>١ - ٤ - ٤ - في نتائج التحقيق بجهة النتائج المتقطعة بين نوعي الاستئارات الخاصين بالعاملين والمؤسسات</p> <p>١ - ٤ - ٤ - ١ - التوزع الجغرافي لعينة المؤسسات والعاملين</p> <p>١ - ٤ - ٤ - ٢ - توزع العينة حسب فروع أنشطة قطاع التجارة والخدمات وحسب الحجم</p> <p>١ - ٤ - ٤ - ٣ - توزع العينة حسب شكل الملكية القانوني وحجم رأس المال المتداول</p>
--	--

تمهيد

- ان دراسة واقع العلاقة بين التربية وسوق العمل في لبنان تخدم اكثر من هدف في آن واحد، وهي تشكل احد العناصر الرئيسية في مسار التحضير للخطة التربوية.
- ولكنها ايضاً تظهر مدى عقلنة أو لا عقلنة واقع الممارسة الانتاجية والخدماتية في المؤسسات المهنية وذلك من خلال دراسة خصائص بنية الوظائف في هذه المؤسسات من جهة والقواعد التي تحكم عمليات التوظيف والاستخدام من جهة أخرى.
- ويهدف بحثنا، الذي نقدمه هنا، الى دراسة العلاقة بين احد اقسام سوق العمل اللبناني (قطاعي التجارة والخدمات) من جهة ، وبين الاعداد التربوي المؤهل ، بشكل مباشر او غير مباشر ، للعمل في هذين القطاعين من جهة اخرى.
- وقد استندنا في دراستنا هذه الى مجموعة من الفرضيات الاساسية نوجزها بما يلي :
- أولاً :** ان سوق العمل يوظف الاشخاص ، آخذنا بعين الاعتبار طبيعة الوظيفة ، استناداً الى :
- نوع التكوين المهني للشخص ومستوى هذا التكوين.
 - بعض خصائصه الثقافية والفكرية.
 - بعض الخصائص الاجرية كالجنس ، المصدر الجغرافي ، الطائفة ، العمر ، الحالة الزوجية ، الحالة الصحية ...
 - العلاقات الشخصية ، السياسية ، الاقتصادية ، العائلية ...
- ثانياً :** ان أهمية او تقليل شروط الحصول على الوظيفة والمذكورة في الفرضية الاولى اعلاه ، تختلف باختلاف نمط الوظيفة المطلوب الحصول عليها من جهة (وظيفة فنية ، ادارية ، بسيطة ...)
- وباختلاف نظرية العمل ذاتها لدور وأهمية كل مجموعة من الخصائص المذكورة في الفرضية السابقة من جهة ثانية.
- ثالثاً :** ان سوق العمل لا يأخذ بعين الاعتبار فقط «الشهادة أو الدبلوم» وإنما ايضاً مصدرها، اي المدرسة أو البلد الذي أعطى الدبلوم.
- رابعاً :** ان الاعداد التربوي في المؤسسات المدرسية والجامعية يعمل بحسب اتجاهات ثلاثة :

١٠٥	الفصل الثالث : نتائج التحقيق الخاص بالاستقصاء التعليمي.
١٠٧	٣ - ١ - ٣ - مؤسسات التعليم المهني المرتبطة بقطاع الخدمات.
١٠٧	٣ - ١ - ١ - الغرض من الاستقصاء
١٠٨	٣ - ٢ - ١ - استئارة المؤسسة التربوية المهنية والفنية
١١٠	٣ - ٣ - ١ - واقع المؤسسات التعليمية
١١٣	٣ - ٤ - ١ - الناھج
١١٦	٣ - ٥ - ١ - الطلاب في استئارة المؤسسات
١١٧	٣ - ٦ - ١ - الاستاذة (في استئارة المؤسسات)
١١٧	٣ - ٢ - ٢ - الاستاذة (في استئارتهم)
١١٧	٣ - ١ - ٢ - الغرض من الاستقصاء
١١٧	٣ - ٢ - ٢ - استئارة الاستاذ
١١٩	٣ - ٢ - ٣ - المحتوى التربوي وعلاقته بسوق العمل.
١٢٣	٣ - ٤ - ٢ - التوجيه المهني
١٢٣	٣ - ٥ - ٢ - ٣ - الخصائص غير المهنية
١٢٤	٣ - ٦ - ٢ - ٣ - الشروط التي يجب ان تتوفر في المدرسة لكي يزيد ارتباطها بسوق العمل.
١٢٤	٣ - ٧ - ٢ - ٣ - وسائل التعليم والتقييم
١٢٥	٣ - ٨ - ٢ - ٣ - تقييم معرفة الطلاب
١٢٥	٣ - ٣ - ٣ - ٣ - الطلاب في التعليم المهني المرتبط بالخدمات واتجاهاتهم
١٢٥	٣ - ١ - ٣ - ١ - الغرض من الاستقصاء
١٢٦	٣ - ٢ - ٣ - استئارة الطالب
١٢٧	٣ - ٣ - ٣ - الميل والتوقعات المهنية
١٣٦	٣ - ٤ - ٣ - تقييم سوق العمل
١٣٨	٣ - ٥ - ٣ - تقييم التعليم
١٤٣	٤ - خلاصة

- اعداد مهني متخصص او شبه متخصص.
 - اعداد عام يسمح باعدادات مهنية لاحقة (من خلال دورات التدريب المهني أو التعليم بالخبرة).
 - اعداد ثقافي اجتماعي يهدف الى تكوين قيم وسلوك اجتماعية وانماط تفكير معينة.
- خامساً : ان فعالية الاعداد التربوي هذا ، بأبعاده الثلاثة ، متدنية عموماً.
- سادساً : ان العلاقة بين التربية وسوق العمل غير متوازنة ، لا نوعاً ، ولا نوعية ، ولا كمّاً.

وتشمل دراستنا هذه مستوى دراسة ، مستوى تقديم وتحليل بعض الدراسات والمعطيات السابقة حول الموضوع ، وتقديمها في الجزء الاول من هذه الدراسة ، ثم مستوى دراسة ميدانية خاصة تناول :

- مؤسسة العمل في حقل الخدمات والتجارة.
- مؤسسة التعليم الموجه لهن حقل الخدمات والتجارة.
- العامل في حقل الخدمات والتجارة.
- الاستاذ والطالب في مؤسسات التعليم المعينة.

وقد وجئنا لكل نمط من هذه الوحدات الاحصائية استهارة خاصة (مرفقة في ملحق الدراسة).

وقد استندنا في اختيار العيّات المختلفة الى طريقة الاختيار العمدي ، (وستفصل هذه الطريقة وأسباب اختيارها في فقرات في جسم الدراسة).

ويع أملنا أن يؤدي هذا البحث الى هدفه في خدمة برامج وضع الخطة التربوية في لبنان فانا نؤكد ان هذا البحث ما هو إلا مبادرة أولى يطمح في ما يطمح اليه ، الى فتح المجال أمام أبحاث أخرى تتناول كافة قطاعات العمل وكافة أطر التربية وبشكل أوسع وأشمل.

.....

الجزء الأول

واقع سوق عمل الخدمات والتجارة وواقع تقدميات النظام التربوي في لبنان

- مدخل :

كيف تمايزت علاقة التعليم بالعمل من زاوية سوق عمل فرعية محددة؟

في الواقع ، هل تستوي هذه العلاقة بين التعليم والعمل على صعيد العرض والطلب ولا تجد ضابطاً رئيسياً لها سوى الأجر أو المدخول؟

أم إن هذه العلاقة تستوي على صعيد محدد من النمو الاقتصادي الاجتماعي الذي تتدخل فيه وتؤثر عليه ، في حدود معينة ، عوامل غير اقتصادية : ثقافية - اجتماعية وسياسية بحيث تبدو هذه العلاقة وكأنها محصلة تاريخية لبنية اجتماعية محددة وليس مجرد معادلة تنضبط آلياً في السوق؟(1)

لقد حاولنا في دراسة هذه العلاقة ، من زاوية سوق العمل ، ان نمتحن قدرة ونفاذ كل من التوجهين على كشف بنية هذه العلاقة وتوضيح أبعادها . ولذلك احتوى العمل الحقل في هذه الدراسة على متغيرات ومؤشرات متعددة وشاملة يقدر ما سمح بذلك موضوع البحث وبخاصة ظروف التحقيق الميداني في الوضع الراهن .

ومع ذلك ، فإن العديد(2) من الاعمال النظرية - المنهجية والميدانية المتعلقة بالتربيه والعمل تسمح بالاستنتاج ، منذ الآن ، ان هذه العلاقة ليست متساوية ولا مسطحة . إنها علاقة تكشف غنى وتعقد الواقع الاجتماعي - الاقتصادي - الثقافي الذي تعبّر عنه في ميدان محدد (علاقة النظام التربوي بسوق العمل) .

ولذلك ، لا يسعنا ان ننظر الى مخرجات النظام التربوي ، كما يتلقاها سوق العمل ، الا باعتبارها نتاجاً مركباً للمحددات المختلفة لهذا النظام . وهي تستوعب ، وبالتالي ، في سوق العمل طبقاً لنوعين كبيرين من المحددات : خصائص المهن المراد اشتغالها من ناحية ، والعلاقات التي تدرج ضمنها ضوابط هذه السوق من ناحية ثانية بما في ذلك سلم القيم السادس .

على ضوء ذلك يمكننا الانتقال الى توضيح مفصل اكبر لخلفية الفرضيات الموجهة لدراسة أحد عنصري هذه العلاقة (سوق العمل) ولفرضيات نفسها .

(1) يتبّع احياناً الاجابة الأولى الى المدرسة البيو - كلاسيكية ويُمكن أن نجد ترجمة لها في أعمال ج. سكروديليس . وخاصة :

G. PSACHARAPOULOS, *Education and Work : An evaluation and inventory of current research*, I.I.E.P. (provisional text) Paris 1978, UNESCO.

يتبّع احياناً الثاني الى المدرسة الخذرية . وبعكسه عمل كارنوبي على سيل نيكال :

M. CARNOY, «Schooling, income, the distribution of income and unemployment : a critical appraisal», Paris, OCDE, 1973.

(2) يمكن ، في هذا الصدد ، مراجعة العديد من الاعمال التي تقدّمت في إطار ج. J. HALLAK . وحدّثة اعمال ج. حلائق

M. CARNOY, «Segmented labor markets : A review of the theoretical and empirical literature and its implication for educational planning», I.I.E.P. (UNESCO) Paris 1978, (provisional text) . I.I.E.P.

الفصل الأول

واقع سوق عمل الخدمات والتجارة وفرضيات البحث

يتمتع قطاع الخدمات والتجارة بأهمية حاسمة بالنسبة لمجمل الاقتصاد الوطني اللبناني. (١)

فحصة هذا القطاع من الدخل القومي بلغت حوالي الثلثين طوال سنوات السبعينات السابقة لاحادث ١٩٧٥ وما بعدها ، في حين بلغ معدل العاملين فيه ، قياساً على مجموع القوى العاملة، % ٥٥,٣ عام ١٩٧٠ (٢) ، وتؤكد كل التوجهات الرسمية لفترة ما بعد الحرب الاهلية ان قطاع الخدمات ، وبخاصة المصارف ، سوف يلعب دوراً محركاً في مجمل عملية إعادة البناء الاقتصادي (٣).

في ضوء هذه المؤشرات لا يبدو ان قطاع الخدمات والتجارة يحتل حيزاً عريضاً جداً في تركيب الاقتصاد اللبناني فقط وإنما يحتل موقع القلب من هذا الاقتصاد ، أي أن تناول هذا القطاع بالدراسة يعني تناول مفتاح الاقتصاد والعملة الرئيسي في لبنان.

ان هذه الأهمية التي تعود لقطاع الخدمات والتجارة هي التي توضح خلفية الفرضيات التي تم الانطلاق منها في دراسة «العلاقة بين التأهيل التعليمي وسوق العمل - قطاع الخدمات والتجارة» خاصة اذا ما أضيف لذلك الخصائص البنوية المميزة للتعليم والمتعلمين في لبنان (انظر التقرير المرفق الخاص بذلك).

١ - ١ - الفرضيات الاولية الموجهة :

ان التصور الاساسي لصياغة إطار البحث وضوابطه النظرية والمنهجية استند الى الفكرة الرئيسية التالية : ان العلاقة بين سوق العمل القطاعية للخدمات والتجارة والنظام التعليمي محكومة بمعادلة محددة قوامها التوافق واللاتوافق (ADEQUATION ET NON-ADEQUATION) بينهما من زاوية الاستيعاب ومحدودية التعليم.

هذه الفكرة تهدف اساساً لتوجيه التحليل من ضمن أطر وضوابط وظيفية (FONCTIONNELLES) ولذلك لا بد من ادراجها ضمن سিرونة اجتماعية محددة (بنية سوق العمل وبنية التعليم) لكي تستطيع النهاز الى تحليل اجتماعي - تكنيكى (SOCIO-TECHNIQUE) يسمح برؤية التوافق واللاتوافق كعملية معقدة اجتماعياً لا تقتصر فقط على مجرد القياس الكمي للمتغيرات والمؤشرات.

في الواقع تبدو علاقة التوافق واضحة اذا ما استوت على صعيد المعيديات العامة. ويمكن صياغة هذه الملاحظات كما يلي :

(١) راجع : «الحسابات الوطنية» الصادرة عن مديرية الاحصاء، المركزي في بيروت والتي تغطي الفترة حتى ١٩٧٣.

(٢) راجع التحقيق بالعينة عن القوى العاملة - مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم بيروت ١٩٧٢.

(٣) وثيقة الدكتور الحسن الاقتصادي، البرامج الوزارية، وخاصة برنامج وزارة المعهد الحالي الأول.

العمل ذاتها لدور وأهمية كل مجموعة أو عنصر من الخصائص المحددة في الفرضية السابقة من جهة ثانية وبصورة خاصة عامل الندرة.

ان الطلب على اليد العاملة في هذه السوق لا يأخذ بعين الاعتبار الشهادة العلمية فقط وإنما أيضاً مصدرها، أي المدرسة أو المعهد والبلد أو كليهما معاً.

تهدف هذه الفرضيات الى **كشف الاواليات** (MECANISMES) **الداخلية المحددة** لبنيّة (تركيب) سوق العمل في قطاع الخدمات والتجارة ولنطاق سيرورته وخاصة في علاقته بالنظام التعليمي - العام والمهني - وبردوديته أو عائداته أو مخرجاته (PUT OUT).

ولذلك ، فلا بد ، فيما يلي ، من الاحاطة بعنصرین بيزان وضع العمالة في هذا القطاع: المعطيات المتاحة وجدولتها طبقاً للمتغيرات المختلفة من ناحية والاطار النظري والمنهجي الموجه في عملية تحليل وفهم وضعية العمالة هذه من ناحية اخرى

١ - ٢ - حقل اختبار الفرضيات: خصائص العمالة (الاستخدام) في الخدمات والتجارة

يظهر الجدول (رقم ١) ان اكثر من نصف القوى العاملة يستوعبها قطاع التجارة والخدمات أي تحديداً ٥٥,٣٪ من مجموع ٥٣٨٠٠ أي اجمالي العاملين في لبنان. هذه الاهمية على صعيد القوى العاملة تتوافق مع الاهمية الاقتصادية لهذا القطاع الذي يقدم حوالي ٧٠٪ من الدخل الوطني حسب معطيات ١٩٧٣ (انظر : «الحسابات الوطنية»، مديرية الاحصاء المركزى).

من ناحية اخرى يتضح من الجدول نفسه ان حوالي ٧٠٪ من مجموع العاملين في هذا القطاع هم من الاجراء. مما يؤكّد أهميته كسوق عمل فرعى خاصّة بجهة الوظائف المتاحة لفئات العاملين بأجر. هذا من جهة. أما من جهة أخرى ، فإن هذه الأهمية كما هو واضح من الجدول تتفاوت من فرع نشاط الى فرع آخر .. ففي حين تدنى نسبة العاملين بأجر في فرع التجارة والفنادق (٤٠,٥٪) ترتفع النسبة نفسها الى ما بين ٧٠٪ / ٨٠٪ تقريباً في الخدمات. وعلى العكس من ذلك ترتفع نسبة العاملين المستقلين وأرباب العمل في التجارة والفنادق بصورة خاصة.

اما فيما خص العلاقة بين قطاع النشاط ونوع الاستخدام ، فان الجدول رقم ٢ يوضح ان نسبة العاملين الدائمين في مجال قطاع النشاط التجاري والخدماتية هي مرتفعة جداً بالمقارنة مع الوضع السائد في الصناعة والزراعة طبقاً لمعطيات «تحقيق القوى العاملة».

وعلى عكس الاشطة الاقتصادية الأخرى فإن حوالي نصف العاملين في قطاع التجارة والخدمات يتمركز في بيروت (٤٧,٥٪). مما يوضح الاهمية المفصلية التي تعود للعاصمة في مجال الاستخدام في هذا القطاع (الجدول رقم ٣).

ثمة توافق بين طلب سوق العمل في قطاع الخدمات والتجارة وبين الاعداد التعليمي ذي التوجه العام السائد في لبنان (يمثل التعليم المهني نسبة ٩,٩٪ من مجموع عملية التعليم في لبنان حسب معطيات التحقيق بالعينة عن القوى العاملة لعام ١٩٧٠) انطلاقاً من :

- اضاف الطلب في هذا القطاع **بالمرونة** (ELASTICITE) نظراً لضعف الحاجة الى التخصص الدقيق: ثمة ٢٦٪ فقط من المدربين وموظفي الملاك العالي تعمل في هذا القطاع من ناحية وثمة نسبة ٧١,٦٪ من العاملين في هذا القطاع من مستوى التعليم الابتدائي العام وما دون.
- توفر التعليم العالي بتيح تكيف اليد العاملة طبقاً لحاجة مركز العمل المنوي اشغاله. وهذا ما توحّي به المعطيات نفسها ايضاً.

بينما تبدو هذه العلاقة محكمة باللاتوافق اذا استوت على صعيد الاحاطة بميكانيزمات الشغافل هذا القطاع وبالتفاوت ضمنه : اي ان **ثمة لا توافق** بين طلب سوق العمل في قطاع الخدمات والتجارة وبين نوعية الاعداد التعليمي العام في لبنان بسبب :

- الازدياد المكثف في استخدام وسائل تكنولوجية معقدة على نطاق واسع في هذا الفرع (المصارف ، النقل ، التأمين ، الاتصالات...) مما يستدعي اعداداً متخصصاً متزايداً.
- ان المراكز - المفاتيح - LES POSTES - CLES: الرئيسية للعمل في هذا القطاع تستند ، بصورة متسعة ، الى استخدام تنظيمات للعمل يحكمها منطق العقلنة RATIONALITE اي يعني مباشر: تكيف انتاجية العمل ، مما يستدعي التخصص بالضرورة.

في ضوء هذا الاختلاف أنت الفرضيات التالية لتجسد التوجه النظري - المنهجي المصاحب أعلاه بهدف الوصول الى تحليل متكمال قدر الامكان على الوجه التالي :

- ان الطلب على اليد العاملة في سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة يرتكز ، بالإضافة الى كل الوظيفة أو المهمة المراد اشغالها ، الى :

- بعض الخصائص الثقافية والفكيرية.
- بعض الخصائص الأخرى كالجنس ، المصدر الجغرافي ، الطائفة ، العمر ، الحالة الزواجية والحالة الصحية
- العلاقات الشخصية ، السياسية ، الاقتصادية والعائلية

- ان الاهمية او تقليل شروط الحصول على الوظيفة هذه تختلف باختلاف نمط الوظيفة المطلوب اشغالها من جهة (وظيفة فنية ، ادارية ، بسيطة. او وظيفة: تنفيذ ، مراقبة ، مستخدم اداري ، تقني ، مهن حرة ، مهنة علمية (باحث...) ، مدير أو إطار اداري...) وباختلاف تقسيم مؤسسة

بأهمية خاصة (٥٥,٣٪ من إجمالي القوى العاملة) في إطار البنية الراهنة لسوق العمل الإجمالي في لبنان.

١ - ٣ - ٢ - ان سوق العمل الفرعية لا تخفي مسألة منهجية حاسمة تتمثل في الالتباس الذي ينطوي عليه مفهوم القطاع الثالثي : تفاوت حاد في طبيعة نشاط فروع هذا القطاع وتنافس واضح في بنية العمالة فيها وفي تركيب طلبها من اليد العاملة كما سنرى لاحقاً . وهو لا يوفر ، بالتالي ، وحدة المقاييس الضرورية منهجياً بهدف التصنيف ، والتحليل والدراسة كما هو الأمر في أنشطة الصناعة والزراعة : كيف يمكن التوفيق بين متطلبات تجارة المفرق ومتطلبات خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية مثلاً؟

١ - ٣ - ٣ - يتجزأ عن ذلك ان علاقة التعليم العام أو التأهيل المهني بسوق العمل في هذا القطاع لا يمكن ان تكون متساوية ومتكافئة بالنسبة لكافة فروعه وهذا ما تؤكد المعطيات التي سبق عرضها.

١ - ٣ - ٤ - في هذا السياق يتضح مغزى ارتفاع نسبة العمل العائلي في بعض فروع هذا القطاع : ٤٦,٥٪ من مجموع العاملين في التجارة والفنادق هم من فتي العاملين المستقلين ومساعدي العائلة (هذه النسبة تصل الى ٥٨,٧٪ في تجارة المفرق الذي استوعب لوحده ٦٤٢٥ من القوى العاملة في عام ١٩٧٠) ان دلالة ذلك فيما خص موضوع تحقيقنا تعني ان العمل في التجارة تحديداً يقوم أساساً على توارث الكفاءات والمهارات من خلال العائلة وتقاليدها في العمل المعنوي مما يضعف أثر الاعداد LE RECYCLAGE . (نلاحظ الاتجاه نفسه وإن بنسبة أقل في فرع النقل والمواصلات).

١ - ٣ - ٥ - كما يتضح ، من ناحية أخرى ، ان فروع النشاط التي تتميز بالتركيز والتركيز وبالاستعمال المزعز لمكتنة العمل تتركز بصورة تكاد تكون حاسمة على العمل المأجور TRAVAIL SALARIE . وغيل لعقلنة العمل بهدف الوصول الى الناتجية قصوى . ان هذه السيورة تعزز ، كما هو واضح من الجداول السابقة ، ميلها للاستخدام من مستويات التعليم التكميلية وما فوق (يراجع الجدول رقم ٥) ولاعادة التأهيل وتطويره على الأرجح .

١ - ٣ - ٦ - مما تقدم تتأكد خصوصية سوق العمل النوعية هذه (هل يمكن الحديث عن سوق عمل واحدة في هذا القطاع؟) خاصة وإن التحقيق الذي ينفذ يرتكز ، أساساً ، على تقضي ودراسة التغيرات الكمية المتوفرة نظراً لغياب الرئيسي من التغيرات النوعية الضرورية : الأجر ، شروط العمل ... الخ .

في ضوء ذلك ، ينبغي ان ننتقل من المستوى статистики (في الجزء الثاني من الدراسة) المستند الى المحدود التي انكفا اليها التحقيق (بالرغم من أن بنية الاستهارات الاساسية انطوت على أسللة ومؤشرات

على صعيد العلاقة بين مستوى التعليم وقطاع النشاط التجاري والخدماتي ، تبرز أولاً الكثافة النسبية للمتعلمين في هذا القطاع بالمقارنة مع ما هو قائم في القطاعات الأخرى (الصناعة ، البناء والزراعة) . ويتبين ثانياً بعد التدقيق في خصائص هذا التعليم ان حوالي ٧٠٪ من العاملين في هذا القطاع لا يحوز الا على مستوى من التعليم ابتدائي وما دون في حين لا تمثل نسبة المتعلمين من المستوى الجامعي الا ٧٪ تقريباً وتتوزع نسبة ذوي التحصيل العلمي الثانوي والتكميلي بين ١٠٪ و ١٤٪ على التوالي . وعلى الرغم من تدني نسب المتعلمين من المستوى فوق الابتدائي فهي تؤكد ، مع ذلك ، نوع الطلب على اليد العاملة خاصة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار توزع هذه النسب على مختلف فروع هذا القطاع اذ ترتفع نسبة هؤلاء المتعلمين الى ٧٠٪ في فرع المالية وخدمات المؤسسات وتتحفظ تدريجياً في الفروع الأخرى . (الجدول رقم ٤) .

ومن جهة اخرى يوضح الجدول رقم ٥ ان ثمة علاقة ايجابية قوية بين المهنة الشخصية ومستوى التعليم اذ ترتكز النسبة الكبرى من ذوي المستوى الابتدائي وما دون بين ارباب التجارة والبائعين من ناحية ، وبين المشغلين المختصين بالخدمات . في حين يرتفع نسبياً حجم ذوي التعليم التكميلي وما فوق في فتي المديرين وموظفي الملوك الاداري ومن يماثلهم من ناحية اخرى . ويوضح الجدول رقم ٦ ان نسبة الاناث في مجموع العاملين في هذا الفرع لا تتعدي ١٨٪ وهي ترتكز أساساً في فرع الخدمات الأخرى .

اما فيما خص العلاقة بين هرم الاعمار وقطاع النشاط ، فان الجدول رقم ٧ يؤكّد بأن فتي الاعمار من ١٥ الى ٢٤ سنة و ٢٥ الى ٣٤ سنة ، تمثل نصف العاملين في هذا القطاع (٤٩,٧٪) وهي ترتكز أساساً في نشاط الخدمات الأخرى بينما يستوعب فرع التجارة والفنادق وفرع النقل والمواصلات على التوالي ٥٠٪ و ٥٦٪ من فئة الاعمار ٣٥ الى ٦٥ سنة من مجموع العاملين فيما لا تمثل هذه الفئة سوى ٣٩٪ من مجموع العاملين في فرع المالية وخدمات المؤسسات .

في حين يوضح الجدول رقم ٨ ان النسبة العظمى من الاناث تتوزع على فتي موظفي الملوك الاداري والمشغلين بالخدمات ونكماد تتصدر فئة المديرية وموظفي الملوك العالى على المذكور .

اما فيما خص العلاقة بين المهنة الشخصية وفئات الاعمار ، فان نسبة ٧٣٪ من المديرين هي من فئات ٣٥ عاماً وما فوق (ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في فئة ارباب التجارة والبائعين) . في حين ان نسبة الذين دون الـ ٣٤ عاماً تكبر في فتي الموظفين الاداريين والمشغلين بالخدمات .

١ - ٣ - ٣ - الاطار المنهجي الموجه للدراسة ووضعية سوق العمل في قطاع الخدمات والتجارة .

١ - ٣ - ١ - يستوي التحقيق الراهن المتعلق بدراسة العلاقة بين قطاع الخدمات والتجارة من جهة التعليم والتأهيل المهني من جهة اخرى على صعيد محدد هو صعيد سوق عمل فرعية يتميز

الجدول رقم ١
قطاع النشاط والوضع في المهمة

الوضع في المهمة						قطاع النشاط
	م. عائلي	أجير مياوم	أجير دائم	رب عمل	مستقل	
٥٢٢٠	٩٤٦٥	٢٧٢٧٠	١١٦١٠	٣٧٤١٠		التجارة والفنادق (اجمالي)
٤٥٠	١٢٤٥	٨٨٦٥	٢٨٨٠	٣٩٠٠		- تجارة الجملة
٤٢٤٥	٥٦٤٠	١٢٩٦٠	٦٧٦٥	٣١٨١٥		- تجارة المفرق
٥٢٥	٢٥٨٠	٥٤٤٥	١٩٦٥	١٦٩٥		- الفنادق والمطاعم
٣٤٥	٦٦٦٠	١٨٢٨٥	٦٧٥	١٢٠٦٠		النقل والمواصلات (اجمالي)
١٣٥	٣٦٠	١٢٨١٠	١٥٦٠	٣٣٩٠		المالية وخدمات المؤسسات (اجمالي)
١٥١٥	١٨٤٣٥	١٠٦٩٨٠	٤٣٩٥	١٥٤٩٥		الخدمات الأخرى (اجمالي)
	٢٩٨٥	٣٦٢٢٥	٣٠	٣٧٥		- الادارة العامة
٣١٥	١٨٣٠	٣٩٩٦٠	٩٧٥	٢٨٩٥		- الخدمات الاجتماعية
١٠٥٠	١١٢٣٥	٢٣٩١٠	٣١٠٥	١١٤٠٠		- الخدمات الشخصية
٧٢١٥	٣٤٩٢٠	١٦٥٣٤٥	١٨٢٤٠	٦٨٣٥٥		مجموع الاجمالي

توفر امكانية القياس والتحليل المتعدد زمنياً . وهي حدود الوضع المهني الأقرب الى طريقة المسقط الجانبي (COUPE TRANSVERSALE) ، الى المستوى الديناميكي الذي يتوجه لكشف حركة العلاقة بين سوق العمل والتعليم والهيكليات المتحكمة بها (في الجزء الثاني ايضاً). ان ذلك يفترض استدراج المعطيات المجمعة لتوضيح بنية سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة: التفاوت بين فروع هذه السوق فيما خص تركيبها الداخلي وتركيب طلبها على اليد العاملة ، تجز سوق العمل هذه المغلق نسبياً (SEGMENTATION) بالنسبة لليد العاملة ، خصائص المهن المتوفرة ...

بناء عليه ، سوف ندرس سوق العمل الفرعية هذه ، انطلاقاً من النتائج المجمعة ، من زاويتين : خصائص العاملين (بنية العرض) وخصائص العمل في المؤسسات المدروسة (بنية الطلب) في تداخلهما وتأثيرها المتبادل . وصولاً لدراسة السيرورة التي يتم ضميتها ذلك .

الجدول رقم ٢
قطاع النشاط ونوع الاستخدام

نوع الاستخدام				قطاع النشاط
غير معين	ظرفي	موسمي	دائم	
٣٠٩٠	٤٨٦٠	١٦٩٥	٨١٩٧٥	التجارة والفنادق (اجمالي)
٤٦٥	٩٣٠	٤٦٥	١٥٦٤٥	- تجارة بالجملة
٢١٦٠	٢٢٤٥	٨٨٥	٥٥٣٩٥	- تجارة بالفرق
٤٦٥	٥٨٥	٣٤٥	١٠٩٣٥	- الفنادق والمطاعم
١٥٠٠	٣٣٦٠	٣٠٠	٣٣٠٧٥	النقل والمواصلات (اجمالي)
٤٦٥	٧٠٥	٦٠	١٧١٩٠	المالية وخدمات المؤسسات (اجمالي)
١٢٤٣٥	٧٩٥٠	١١٥٥	١٢٨٢٥٠	الخدمات الأخرى (اجمالي)
٦٣٤٥	٧٧٥	١٢٠	٣٢٨٩٥	- الادارة العامة
٢٣١٠	١٤١٠	٦٣٠	٤٣٤١٠	- الخدمات الاجتماعية
٣٣٧٥	٤٩٠٥	٣٣٠	٤٢٦٣٠	- الخدمات الشخصية

الجدول رقم ٣
قطاع النشاط ومكان العمل الرئيسي

مكان العمل الرئيسي							قطاع النشاط
البقاع	لبنان الجنوبي	لبنان الشمالي	جل Lebanon	ضواحي بيروت	بيروت		
٢٠١٠	٣١٨٠	٧٣٠٥	١٠٧٥٥	١٠٩٣٥	٤٧١٣٠	التجارة والفنادق (اجمالي)	
٥١٠	٣٦٠	٩٤٥	٣١٥	١٤٤٠	١١٤٧٥	- تجارة بالجملة	
١٣٣٥	٢٤٠٠	٥٤٦٠	١٠٩٥	٨٤٦٠	٢٨٢٠٠	- تجارة بالفرق	
١٦٥	٤٢٠	٩٠٠	٣٤٥	١٠٣٥	٧٤٥٥	- الفنادق والمطاعم	
٤٠٥	٩٤٥	٢٩١٠	٢٩٨٥	٢١٩٠	١٥١٠٥	النقل والمواصلات (اجمالي)	
٢٥٥	٣٦٠	٧٩٥	١٦٥	٨٢٥	١٤٥٢٠	المالية وخدمات المؤسسات (اجمالي)	
٤٢١٥	٦٦٣٠	١١٥٢٠	٥٤٣٠	٢١٢٥٥	٦٣٠٣٠	الخدمات الأخرى (اجمالي)	
١٥٩٠	٣٠٦٠	٣٠٤٥	٢٢٢٠	٤٨٦٠	١٤٧٠٠	- الادارة العامة	
١١٧٠	١٩٣٥	٣٤٢٠	١٢٠٠	٥٨٢٠	١٦٦٦٥	- الخدمات الاجتماعية	
١٢٩٠	١٢٣٠	٤٦٠٥	١٠٩٥	٩٤٠٥	٢٥٣٦٥	- الخدمات الشخصية	

الجدول رقم ٤ : قطاع النشاط ومستوى التعليم

قطاع النشاط	مستوى التعليم						
	دون تعليم	دون الابتدائي	ابتدائي	تكتملي	ثانوي	جامعي	المجموع
التجارة والفنادق	١٩٦٦٥	٣٤٢٩٠	١٧٧٧٥	١٠٥٣٠	٦٤٦٥	٢٨٩٥	٩١٦٢٠
النقل والمواصلات	٩١٥٠	١٥٣٩٠	٥٩٤٠	٣٥٤٠	٢٩١٠	١٣٠٥	٣٨٢٣٥
المالية وخدمات المؤسسات	٥٢٥	٢١١٥	٢٨٠٥	٤٥٦٠	٣٩٣٠	٤٤٨٥	١٨٤٢٠
الخدمات الأخرى	٣٣٩٧٥	٣٩٨٨٥	٢٣٨٠٥	٢٣١٩٠	١٦٧٧٠	١٢١٦٥	١٤٩٧٩٠
المجموع	٦٣٣١٥	٩١٦٨٠	٥٠٣٢٥	٤١٨٢٠	٣٠٠٧٥	٢٠٨٥٠	٢٩٨٠٦٥

الجدول رقم ٦

قطاع النشاط والتوزيع حسب الجنس

النوع		ذكور	إناث	المجموع	قطاع النشاط
٨٥٨٤٥	٥٧٧٥	٢٤٤٤٢٥	٥٣٦٤٠	١٠٦٦٥	التجارة والفنادق
٣٦٣٧٥	١٨٦٠	١٥٦٠	٢٨٢٠	١٥٦٠	النقل والمواصلات
١٥٦٠	٤٢١٨٥	٢٤٤٤٢٥	٥٣٦٤٠	١٠٦٦٥	المالية وخدمات المؤسسات
٢٤٤٤٢٥	٥٣٦٤٠	١٠٦٦٥	٤٢١٨٥	١٥٦٠	الخدمات الأخرى
					المجموع

الجدول رقم ٧

قطاع النشاط وفئات الأعمار

فئات الأعمار		المجموع	١٥ وما دون	٢٤ - ١٥	٣٤ - ٢٥	٤٥ - ٣٥	٥٥ - ٣٥	٦٥ وما فوق	قطاع النشاط
٤٥٦٤٥	٥٠٢٥	٢١٦٠	١٧٨٠٥	١٤٧٠					التجارة والفنادق
١١٤٤٥	٦٤٥	٢١٣٦٠	٤٧٢٥	٤٥					النقل والمواصلات
٧١٨٥	٢٨٥	٧١٨٥	٣٦٦٠	٤٥					المالية وخدمات المؤسسات
٤٣٨١٥	٣٦٧٥	٥٧٠٩٠	٣٧٧٥٥	٧٢٦٠					الخدمات الأخرى
٦٣٩٤٥	٩٦٣٠	١٣١٢٨٠	٨٤١٠٥	٨٨٢٠					المجموع

الجدول رقم ٥ : المهنة الشخصية ومستوى التعليم

المهنة الشخصية	مستوى التعليم						
	دون تعليم	دون الابتدائي	ابتدائي	تكتملي	ثانوي	جامعي	المجموع
المديرون وموظفو الملاك العالي	٣٤٥	٢٤٠٠	١٢٧٥	١٧١٠	١٩٣٥	٢٩٢٥	١٠٥٩٠
موظفو الملاك الإداري ومن يماثلهم	٧٦٥	٧١٨٥	٩٦١٥	١٤٠٨٥	١٠٨٦٠	٢٣٨٥	٤٤٨٩٥
أرباب التجارة والبائعون	١٤٥٣٥	٢٤٨٤٠	١٢٦٣٠	٧٤٧٠	٤٧٢٥	١٧٧٠	٦٥٩٧٠
مشتغلون مختصون بالخدمات	٢٦٣٥٥	٢١٦٦٠	١٠٤٥٥	٣٠٩٠	١٠٦٥	١٦٥	٦٢٧٩٠

الفصل الثاني

المقدمة

النوع حسب الجنس		النوع حسب العمر						المهنة الشخصية		
ذكور	إناث	أقل من ١٥	١٥ - ٢٤	٢٤ - ٣٤	٣٤ - ٤٥	٤٥ - ٦٥	٦٥ وأكثر	المجموع	ذكور وإناث	النوع حسب العمر
١٠٣٦٥	٢٢٥	-	٣١٥	٢٥٥	٦٤٧	٣٣٠	١٠٥٩٠	١٠٥٩٠	١٠٥٩٠	المديرون وممدوبي الملاك العامل
٣٥١٩٠	٩٧٠٥	٧٥	١٠٧٠٠	١٥٤٥٠	١١٨٢٤٠	٤٢٠	٤٢٩٠	٤٢٩٠	٤٢٩٠	موظفو الملاك الإداري ومن يعولهم
٦٢٩٤٠	٣٠٣٠	٩٤٥	١٠٧٥٥	١٤٧٠	٣٥٢٠٥	٦٧٦٧	٦٨٩٥٦	٦٨٩٥٦	٦٨٩٥٦	أرباب التجارة والبائعون
٤١٦٢٤	٦٧٥٠	١٤٦٥	١٤٢٤٦٥	١٣٧٧	٢٥٨٩٠	١٩٩٥٠	٢٦٧٦	٢٦٧٦	٢٦٧٦	مشغلون مختصون بالخدمات

• ملاحظة : المدالى من ١ إلى ٨ مصدرها : القوى العاملة لسنة ١٩٧٠ - مديرية الاحصاء المركزي بيروت ١٩٧٢

تقديمات نظام التعليم تجاه سوق عمل الخدمات

ان دراسة ما يقدمه نظام التعليم لسوق العمل لا يمكن ان تم أصلأ دون فهم آليات سوق العمل نفسه وما يفرضه على التعليم ، لرؤية مدى تلبية هذا الاخير لتلك الآليات أو مدى استقلاله عنها. لكن هذا لا يعني ان التعليم نفسه يصنفه نظام اياً ، يعمل بالآليات خاصة به ، يمكن دراستها بحد ذاتها ، ورؤيه مخرجاتها تجاه سوق العمل. واذا ما تمت لنا دراسة نظام سوق العمل اياً ، تستطيع ان تنتقل الى مرحلة ثالثة وهي دراسة ماهية العلاقة الحقيقة بينها من خلال «المخرجات» المهنية لنظام التعليم و «المدخلات» التربوية لسوق العمل. وهذه هي منهجية البحث الحالي.

أي بعد تحليل بنية سوق العمل (وبحاصة قطاع الخدمات) ننتقل الآن الى تحليل بنية نظام التعليم، من ناحية التقديمات التربوية ، على ان تنتقل في مرحلة لاحقة الى تحليل العلاقة بينها من خلال المعطيات المتعلقة بمؤسسات العمل والتعليم والعاملين في هذه المؤسسات واتجاهات كل منها.

لكن اذا كانت دراسة اتجاهات المؤسسات والعاملين فيها تحتاج الى استقصاء ميداني فإن دراسة تقديرات النظام التربوي لا تحتاج فقط الى مثل هذا النوع من البحث بل ايضاً الى تحليل المعطيات الموضوعية المتوفرة عنه والتي تسمح بتحقيق هدفين: فهم آليات النظام التربوي التي تصب في سوق العمل من ناحية وتكوين فرضيات ، او مد منحنيات ، حول علاقة التعليم بسوق العمل ، وبشكل خاص فيما يتعلق بما سيواجهه الاستقصاء الميداني. بمعنى آخر يشكل هذا التحليل بالنسبة لنا هدفاً بحد ذاته من ناحية ومدخلاً او إطاراً نظرياً لفهم نتائج الاستقصاء من ناحية ثانية.

اما الاستقصاء ، وما يتعلق منه بالتعليم بشكل خاص ، فيهدف الى جمع المعلومات الاضافية حول تقديرات النظام التربوي التي تصب في سوق العمل (قطاع الخدمات) ، فحص الفرضيات المبنية في القسم التحليلي النظري ودراسة انعكاس علاقة التعليم بسوق العمل على اتجاهات المؤسسات والعاملين فيها ، من الناحية الموضوعية ومن ناحية الموقف. وبالنسبة للاستقصاء التربوي يتعلق الأمر باتجاهات المؤسسات التربوية وأصحابها والمحيطة التعليمية فيها من جهة والطلاب من جهة أخرى.

تبعاً لخطة البحث هذه تعالج أولاً المعلومات المتوفرة عن التعليم والمتعلقة بسوق العمل. ويتضمن هذا القسم موضوعين :

٢ - ١ - بنية التعليم :

- ٢ - ١ - ١ - الهيكل التعليمي (والنوع الذي فيه).
- ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسرّب

- ٢ - ١ - ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسلُّب بحسب الجنس
 - ٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسلُّب بحسب نوع التعليم
 - ٢ - ١ - ٣ - الانساب والتسلُّب بحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي
 - ٢ - ١ - ٣ - المنهج وطرق التعليم
 - ٢ - ٢ - التعليم المخصص وموقع الاختصاصات الخدمية فيه نوعياً وكيفياً.
 - ٢ - ٢ - ١ - التعليم المهني
 - ١ - المؤسسات التعليمية المهنية
 - ٢ - الشهادات
 - ٣ - الاختصاصات
 - ٢ - ٢ - ٢ - التعليم العالي.
- ... راجع اللوحة على الصفحة التالية

٢ - ١ - بنية التعليم

٢ - ١ - ١ - الهيكل التعليمي

تسمح لنا اللوحة المبيَّنة أدناه أن نرى بوضوح انه من حيث المبدأ يمكن الانساب الى التعليم المهني والتقني انطلاقاً من أي مستوى من مستويات التعليم العام ، ابتداءً من الشهادة الابتدائية وما فوق ، خاصة اذا أضفنا الى هذه اللوحة التعليم العالي الذي يصبُّ في النهاية في مهنة محددة بعضها يقع في قلب قطاع الخدمات (تجارة ، محاسبة .. الخ).

لكن يمُدِّر الاشارة الى ان هناك ميلاً متزايداً منذ بداية السبعينيات الى إطالة فترة التعليم العام ونقل امكانية الالتحاق بالمعاهد المتخصصة الى درجات أعلى في السُّلم التعليمي . فالدخول الى التعليم المهني ، بحسب ما توفره المدارس المهنية حالياً كما سترى ، في طريقه الى ان يتم غالباً ابتداءً من الشهادة المتوسطة بدلاً من الابتدائية . وهذا الميل للاحظه في مختلف انواع التعليم المتخصص . وعلى سبيل المثال فدور المعلمين غير الرياضية تحولت الى ستة دراسية واحدة يتم متابعتها لمن أنهوا البكالوريا القسم الثاني بدلاً من الشهادة المتوسطة كما هو الحال في اللوحة . وكلية التربية تغير نظامها ، والنصوص التي صدرت مؤخراً تحولها الى ستين دراستين يتبعهما من أنهى الاجازة الجامعية ، بدلاً من النظام القديم حيث يتم الالتحاق بها لمن يحمل الشهادة الثانوية . هذا «الارتفاع» في شروط العرض أي حلاً لمشكلة قلة الأماكن المطلوبة في سوق العمل وكثرة في عدد الحائزين على الشهادات في المستوى الأدنى .

ل لكن ما هو مغزى هذا الحل أو الميل؟

الاستنتاج البداهي الأولي أن مثل هذا الميل يعني ، من جانب سوق العمل ، الحصول على كفاءات على .

لكن هذا الاستنتاج عرضة للنقاش اذا جمعنا معلومات اضافية حول القطاعات التي أعطينا أمثلة عنها. لذلك نطرح الاسئلة التالية:

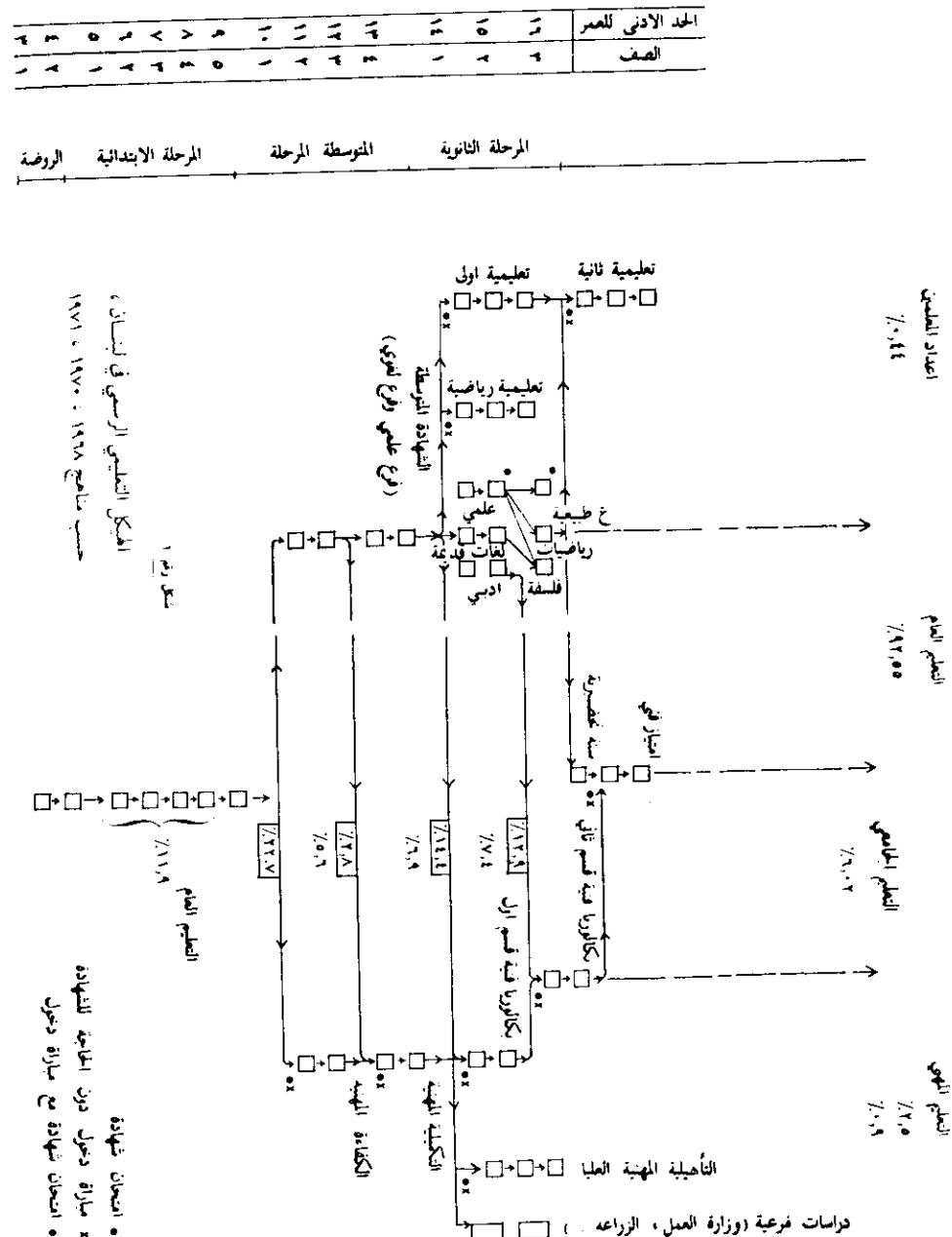
اذا رفينا «جسر الانتقال» من التعليم العام الى التعليم المتخصص هل هذا يعني ان قطاعات العمل المذكورة (المهن الفنية ، التعليم) لا تستعين بعاملين من دون هذا الاعداد المهني «الذى يرتفع مستوى»؟ أى لا تتعاقد المدارس الخاصة ، والمدارس الرسمية مثلاً مع معلمين بدون اعداد مهنى؟ وقطاع الخدمات الا يستقبل عاملين لم يتمتعوا بالمدارس، المهنة؟

اذا كان من الضروري الاجابة على هذه الاسئلة من خلال معلومات احصائية على الأقل في القطاع الذي يهمنا هنا (الخدمات) ، وهذه مهمة من مهامات البحث الحالي ، فبالمكان تقع ماهية الاجابة من خلال معلومات اخرى : التربـِـ التـِـ الدراسي.

اذا لم يستطع كل التلاميذ الوصول الى نهاية المرحلة المتوسطة للدخول الى التعليم المهني او التعليم الثانوي ، واذا لم يستطع كل الداخلين الى التعليم الثانوي انهائه .. الخ .. فهذا يعني ان هناك افواجاً تخرج من المدرسة دون الحصول على الشهادة المطلوبة في المعايير التي يفرضها «الميل» الذي أشرنا اليه ، فان هؤلاء المسربين ، وبما انهم سيلتحقون حكماً بسوق العمل ، فانهم سيدخلون اليه بدون شهادات . وهذا يعني ان استقبال غير حاملي الشهادات المتخصصة يتم بمقدار ارتفاع نسبة التسرب من التعليم ما قبل التخصص . وتصبح المهمة الالآن معرفة نسبة التسرب هذا ، للتكمين بنسبة الاستقبال بدون اعداد المهني ، او حتى بثقافة عامة متدينة ، بالمقارنة مع نسبة استقبال ذوي «الكفاءة العالية » ، الذي يفرضه الميل الحالى الذي أشرنا اليه .

لكن قبل معالجة هذه المسألة، نكمل أولاً تحليل اللوحة السابقة، ومن خلال معطيات احصائية هذه المرة.

الجدول التالي يقدم لنا صورة كمية عن توزع التلاميذ على مختلف مراحل التعليم وأنواعه خلال عامين دراسيين، واحد قبل الحرب وآخر بعدها:



المصادر : بشور منير ، بنية النظام التربوي في لبنان ، المركز التربوي للبحوث والاتجاهات ، بيروت ١٩٧٨ ، ١٣٠ - ١٣١

جدول رقم - ١ -

	(٢) ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ٪	عدد	(١) ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ٪	عدد	
ما قبل الابتدائية	١٤,٥٥	١١٧٣٩٧	١٦,٢٨	١٣٧٦٠٤	
الابتدائية	٤٥,٧٥	٣٨٠٦٩٥	٥٣,٥٣	٤٥٢٤٩٤	
المتوسطة	١٩,٧٨	١٦٥٢٣٣	١٧,٧٧	١٥٠٢٣٩	
الثانوية	٨,٠٢	٦٧٠٢٢	٤,٩٧	٤٢٠٧٢	
دور المعلمين		—	٠,٤٤	٣٦٤٤	
التعليم المهني والتكني	٣,١٤	٢٦٢٥٧	٠,٩٩	٨٣٩٨	
التعليم الجامعي (٣)	٩,٤١	٧٨٦٢٨	٦,٠٢	٥٠٨٠٣	
المجموع	١٠٠	٨٣٥٢٣٢	١٠٠	٨٤٥٢٥٤	

- لا يشكل تلاميد التعليم المهني والتكني الا نسبة قليلة جداً من اعداد التلاميد في لبنان ، حتى لو أضفنا أولئك الذين يتبعون دورات سريعة من ٣ الى ٩ أشهر ، حيث تصبح النسبة ٢,٥٠٪ بالنسبة للعام الدراسي ٧٣ - ٧٢ (انطون، ص ٧٩، الخامس). والمعروف ، انطلاقاً من ارقام التعليم المهني في الدول المتقدمة ، ان نسبة المسجلين في التعليم المهني والتكني يشكلون عادة نصف تلاميد التعليم الثانوي. اما هنا فلا يشكلون سوى نسبة ضئيلة جداً.
- يتضح ان هناك تزايداً ملحوظاً في اعداد تلاميد الفروع المهنية بين بداية السبعينيات ونهايتها. وهذه نتيجة جديدة ، يجب الانتباه اليها.
- اذا استعنا ببنسبة السكان الذين هم في عمر الدراسة الابتدائية (٢٩٪) وقارناها بنسبة تلاميد المدرسة الابتدائية (٥٣٪ الى ٤٥٪) نستنتج ان هناك نسبة تأخر دراسي مرتفعة ، وهذا وجہ المدر التربوي من ناحية ، ومؤشر على امكانية تسرب مرتفعة . وستأكّد من هذه القضية في المقطع اللاحق.
- خلاصة الأمر بالنسبة لهذا الجدول ، هي ان سوق العمل يستقبل خريجي المدرسة في مستوياتها وأنواعها المختلفة بنسب متفاوتة جداً:

- غالبية الساحقة تلتحق بسوق العمل انطلاقاً من التعليم العام : ٨٧٪ او بالاحرى ٩١٪ اذا حسبنا اللبنانيين فقط.

- الاقلية فقط تلتحق بسوق العمل انطلاقاً من التعليم المتخصص ، (المهني والجامعة) : ١٣٪ او بالاحرى ٩٪ اذا حسبنا اللبنانيين فقط.

- يلاحظ أيضاً ان «التخصص» يحتاج اليه سوق العمل اذا كان عاليًا اكثراً مما يحتاج اليه اذا كان متخصصاً . فالتعليم المهني يشكل ٢,٥٪ . في حين ان التعليم العالي يشكل ٥,٤٪ (اذا حسبنا اللبنانيين فقط). هذه الملاحظة تستدعي الفرضية التالية :

• كلما ارتفع مستوى الاختصاص كلما زادت الحاجة الایجابية المعقّلة بين العرض والطلب . أي أصبحت شروط الالتحاق بالعمل قائمة على الكفاءة المسبقة.

• كلما انخفض مستوى الاختصاص قلت الحاجة الى الاختصاصيين ، وامكّن تكوين الملحقيين داخل العمل نفسه ، اما بدورات سريعة ، أو من خلال ممارسة العمل نفسه.

نعود الآن الى موضوع التسرب المدرسي لترى حجم الالتحاق بسوق العمل بشقاقة عامة متعدنة وبدون اختصاص (شهادة).

(١) انطون، ج. وأبي رحبي، خ. عائدات التعليم التربوي في لبنان (١٩٧٣ - ١٩٧٤). المركز التربوي للبحوث والابحاث. بيروت. ٧٩، ص ١٩٧٥.

(٢) الأرقام مستمدّة من ثلاث نشرات أصدرها المركز التربوي مؤخراً.

أ - الشّرة الاحصائية لعام ٧٧ - ٧٨، المركز التربوي للبحوث والابحاث، بيروت.

ب - دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكني في لبنان. ١٩٧٧ - ٧٨، المركز التربوي للبحوث والابحاث.

ج - احصاءات التعليم العالي في لبنان (٧٧ - ٧٨)، المركز التربوي للبحوث والابحاث.

(٣) يلاحظ في الجدول ارتفاع نسبة الطلاب الجامعيين الى ما يزيد بقليل عن نسبة الطلاب الثانويين . وقد يكون ذلك مثيراً للتساؤل . لكن الارقام المدونة في الجدول تضم في الواقع اللبنانيين وغير اللبنانيين . ونسبة غير اللبنانيين في التعليم الجامعي أعلى من نسبةهم في التعليم الثانوي . وهي على الترتيب ٥٤,٢٨٪ و ١١٪ (المصدر: الاحصاء التربوي - ٧٢ - ٧٣، المركز التربوي للبحوث والابحاث، ص ٢٩٦ وص ٥٥). واذا حسّنا هذه النسبة من الارقام المذكورة عن عام ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ . تصبح الاعداد التقديرية كالتالي:

تعليم جامعي: ٢٩٣٦٩ . تعليم ثانوي: ٤١٢٣٠ . أما عن العام الدراسي ٧٧ - ٧٨ فان احصاءات التعليم العالي في لبنان تقدم لنا عدد اللبنانيين في التعليم الجامعي وهو: ٤٢٩٧٠ . (ص ١٦).

٢ - ١ - ٢ - الانتساب والتسرب :

يلاحظ من الجدول المبين أدناه ، والذي تستقيه من دراسة انطون وأبو رجلي السابقة الذكر ، ان معدلات الانتساب مرتفعة ، وهذا مؤشر ايجابي . لكن المؤلفان يشيران في فصل آخر من الدراسة حول التأخر الدراسي ان التأخر يبلغ ٦٥,١٩٪ في المرحلة الابتدائية ، ثم يرتفع الى ٨٧٪ في المرحلة المتوسطة فالى ٨٢,٥٣٪ في المرحلة الثانوية(١) .

جدول رقم ٢ : نسب التأخر الدراسي بحسب فئات السن(١)

فئات الأعمار	ذكور	إناث	المجموع
٦ - ٣ - ٢	٤٣,٧٠	٤٢,٣٤	٤٣,٠٣
١١ - ٧ - ٦	٩٤,٤١	٩١,٦٩	٩٣,٠٧
١٥ - ١٢ - ١١	٨٩,٠٧	٧٣,٣٢	٨١,٢٧
١٨ - ١٦ - ١٥	٦٨,٠٤	٤٨,٣٤	٥٨,٢٩

وهذه النسبة ، كما يقول المؤلفان ، تدعى «للقلن» ، ثم ان هذا الوضع «يصنف لبنان بين الدول المت ammonia بدرجة ضعيفة»(٢) . أي انه كلما ارتفع مقدار الانتساب قلت نسبة الخروج من المدرسة باكراً . لكن كلما ارتفعت نسبة التأخر ، كان هذا مؤشراً على التسرب ، باعتبار ان النظام المدرسي ينبع عادة المتأخرین دراسياً .

نستعرض المعطيات المتوفرة عن التسرب مباشرة.

من أصل فوج نظري مكون من ١٠٠٠ تلميذ ، في الدراسة المذكورة ، بين الباحثان أن ٣٤٠ تلميذاً يتسربون خلال المرحلة الابتدائية وبعد الصف الخامس ابتدائي . أي ٣٤٪ . ثم يتسرّب ١٠٣ تلميذ خلال المرحلة المتوسطة و ١٤٤ في نهايةها . ويصبح مجموع التسربين حتى نهاية المرحلة المتوسطة ٥٨٧ تلميذاً ، أي ٥٨,٧٪ .

يبقى ٤١,٣٪ ٧٤ تلميذاً يتذکرون بعد نهاية الأول ثانوي ، ويترفع هذا العدد الى ٢٢٣ بعد نهاية الصف الثاني ولا يبقى في الصف الثالث سوى ١٩٠ تلميذاً أي اثنان فقط تقريباً من كل عشرة يدخلون الصف الأول ابتدائي(١) .

وإذا وضعنا جانباً النتائج الاجتماعية - الاقتصادية مثل هذه الحركة من المدرسة باتجاه سوق العمل (المدر التربوي وضاعفاته على الدولة والفرد) فاننا نلاحظ ان ثلث التلاميذ تقريباً يخرجون الى سوق العمل بثقافة عامة متدينة من ناحية ، وبدون اختصاص مهني من ناحية ثانية .

تضييف الى هؤلاء رباع التلاميذ (ربع الفوج الأصلي) الذين يخرجون بثقافة متوسطة ، وهؤلاء يتوجهون إما مباشرة الى سوق العمل ، أو عبر المؤسسات المهنية .

اما اذا دجعنا النتائج السابقة حول توزيع التلاميذ على مراحل التعليم وفروعه مع النتائج الحالية حول التسرب فإنه يمكن تقدير مخرجات نظام التعليم باتجاه سوق الخدمات على الشكل التالي :

- حوالي ٩١٪ من التلاميذ الذين سيلتحقون بسوق العمل موجودون في التعليم العام وليس المهني ، وهنا نفترض أنه في ٩١٪ من الحالات ، يخرج التلاميذ الى سوق العمل بدون اختصاص مهني ، قفي ، أو جامعي .

- حوالي نصف التلاميذ الصاعددين على السلم الدراسي يخرجون من المدرسة قبل نهاية المرحلة المتوسطة . وهذا يعني أن الخارجين من التعليم هم في نصفهم تقريباً خارجون من المدرسة الى سوق العمل بثقافة متدينة (ما دون الشهادة المتوسطة) . وإذا كنا لا نعرف بالضبط نسبة الذين يلتحقون بالتعليم المهني من هؤلاء ، فاننا نستطيع القول انتلاقاً من موقع التعليم المهني ان معظم هؤلاء لا يتمتعون ايضاً باختصاص مهني .

بعد هذه الصورة العامة التي حاولنا رسمها يجب ان نطرح على أنفسنا سؤالاً مثرياً : من هم هؤلاء الذين يخرجون باكراً من المدرسة بثقافة متدية؟ من هم أولئك الذين يتذکرون المدرسة في منتصف السلم ويدهبون ايضاً الى سوق العمل بدون اختصاص أو يلتحقون بالمدارس المهنية ويدهبون اليه باختصاص محدد ، وخيراً من هم الذين يتبعون دراستهم الجامعية ، ليذهبوا الى سوق العمل حاملين اختصاصاً عالياً ومحدداً ويحتلون وبالتالي موقع مرموقة في هذا السوق؟

اذا حاولنا في الاستعراض السابق ان نستعرض الملامح الثقافية (ثقافة عامة : متدينة ، متوسطة ، عالية ، وثقافة متخصصة ، متوسطة وعالية) ، فاننا نحاول ايضاً الآن أن نقتصر عن ملامح أخرى للملتحقين بسوق العمل من خلال الأسئلة هذه . وهذا يضييف الى تحليلنا لعلاقة نظام التعليم بسوق

(١) انطون، ج. وبر. حبيب، خ. المرجع السابق، ص ١٠٢ .

(٢) المرجع نفسه، ص ٨٩ .

(٣) المرجع نفسه، ص ١٠٢ .

جدول رقم ٣: المسجلون في مختلف مراحل التعليم في القطاعين العام والخاص (١)

المجموع	إناث	ذكور		
٤٤٨٥٣٥	٢١١٨١٣	٢٣٦٧٢٢	عدد	المرحلة الابتدائية (١٩٧٣ - ١٩٧٤)
١٠٠	٤٧,٢٣	٥٢,٧٧	%	
١٧١٣٤٠	٧٩٧٠٧	٩١٦٢٣	عدد	المرحلة المتوسطة
١٠٠	٤٦,٥٢	٥٣,٤٨	%	(١٩٧٣ - ١٩٧٤)
٤٥٣٨٩	١٨٩٦٥	٢٦٤٢٤	عدد	المرحلة الثانوية
١٠٠	٤١,٧٨	٥٨,٢١	%	(١٩٧٣ - ١٩٧٤)
٧٨٦٢٨	٢٦٦٨٩	٥١٩٣٩	عدد	التعليم الجامعي
١٠٠	٣٣,٩٦	٦٦,٠٤	%	(١٩٧٧ - ١٩٧٨)

ارتفاع التسرب عند البنات بالمقارنة مع الصبيان يعني تطابق الفرضية السابقة عليهن أكثر من الصبيان: الالتحاق بسوق العمل بشفافية عامة أولاً، وبشفافية عامة متدرجة ثانياً. أو بالأحرى إن هذه الحالة تحصل عندهن أكثر مما عندهم، بما يتناسب مع الفارق في مقدار التسرب.

٢ - ١ - ٢ - الانساب والتسرّب بحسب نوع التعليم:

من المعروف أن التعليم في لبنان يتوزع بين قطاعين: عام وخاص. والتعليم الخاص يتوزع بين عدة مؤسسات تتجمع في كتل ذات طابع ثقافي (فرنسي، انكليزي...) أو طائفي - ديني (إسلامي: سني، شيعي، درزي - مسيحي: ماروني، كاثوليكي، ارثوذكسي، أنجيلي... أو غير ديني) أو وطني - أجنبي. وتنظم هذه الاتهامات اشكال من الجمعيات الوطنية والأجنبية، تجعلها تقارب وتبتعد على مستوى أو آخر.

في الواقع لن نعالج علاقة هذا التوزع داخل القطاع الخاص بسوق العمل، باعتبار ان دراستنا تتناول في جانبه التربوي التعليم المهني، ولا ندرى ان كان بالأمكان تقسيم هذه المدارس على هذا التحور، وعلى الأقل فلا تتوفر لنا المعلومات والأدوات لتقسيم هذه المدارس في جمومات ايديولوجية محددة. لذلك نكتفي بالتقسيم العام الذي توفر عنه معلومات عادة في الاحصاءات الرسمية: التعليم الرسمي والتعليم الخاص.

(١) المصادر: - بالنسبة لمراحل التعليم العام: الاحصاء التربوي لعام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت.

الصفحات: ٦٧ - ١٥٥ - ٢١٣.

- بالنسبة للتعليم الجامعي: احصاءات التعليم العالي، المرجع السابق، ص ١٣.

العمل عناصر جديدة، أي يساعدنا على فهم إضافي لها، أو «عقلنة» ما قد يبدو لأول وهلة أنه غير «عقلن». .

يقي أن نحدد طبعاً ما تقصد بسؤال «من؟». ونكتفي ضمن حدود هذا البحث بملامح ثلاثة: الجنس. نوع التعليم. المستوى الاقتصادي - الاجتماعي.

٢ - ١ - ٢ - ١ - الانساب والتسرّب بحسب الجنس:

نحاول أن نتلمس هنا ما إذا كان الالتحاق بسوق العمل، من مكان ما من السلم الدراسي، وباتجاه موقع ما في هذا السوق ، له ملامح جنسية ، أي ما إذا كانت هناك خصائص دراسية للذكور غير الاناث أو هناك موقع ومهن ذكرية ومواقع ومهن أنثوية.

ترك ما يتعلق بوضع كل من الجنسين في سوق العمل، الى القسم الخاص به في هذه المقدمة، والى القسم الخاص به في البحث حيث سنتحقق الفرضيات. ونوجل البحث أيضاً بعلاقة الجنس بالتعليم المهني أو العالي ، من حيث الاختصاصات الى حين معالجة موضوع التعليم المهني والتعليم العالي لاحقاً. ونكتفي هنا بتكميلة الصورة المرسومة سابقاً فقط من حيث التفاصيل المتعلقة بالجنس.

استخراجنا اعداد الصبيان والبنات المسجلين في مختلف المراحل التعليمية ووضعيتها في الجدول المبين أدناه (رقم ٣).

حين نلاحظ ان نسبة الفتيات الى الصبيان تتناقض كلما صعدنا في السلم الدراسي ، من التعليم الابتدائي باتجاه التعليم العالي. في حين ان الفتيات يقاربن الصبيان عدداً، نلاحظ انهن لا يشكلن سوى ثلث مجموع الطلاب في الجامعة. وهذا يعني أنهن أكثر تسرباً من الصبيان.

هذا الاستنتاج ثوّكه الدراسة المشار إليها سابقاً حول التسرب (النوجو الفرضي) عند التمييز فيها بين الصبيان والبنات. فقد لاحظ الباحثان انه رغم ارتفاع نسبة التسرب بين الصبيان بالنسبة الى الفتيات في المرحلة الابتدائية ، فانهن يتسرّبن أكثر بعد السنة الخامسة الابتدائية ، خلال المرحلة المتوسطة ، وبعد نهاية المرحلة المتوسطة وبعد نهاية الثانوي الثاني وخلال المرحلة الثانوية بأكملها(١).

(١) المرجع نفسه، ص ١٦٠.

والسؤال المطروح هنا هو ما إذا كانت هناك خصائص دراسية تلائم كل من هذين القطاعين يمكن ترجيحتها أو رؤيتها ملامح ومقاييس مهنية لها.

ورغم أهمية هذه المسألة فإننا لا نجد في الواقع دراسات علمية ميدانية حولها تقدم لنا إجابات شافية أو تصورات محددة. لذلك نكتفي بعض المؤشرات المبعثرة، نحاول أن نستخرج منها بعض الفرضيات، على أن نغنى هذه الخبرة خلال تحليتنا للتعليم المهني والتعليم العالي.

لو كانت الدراسة المذكورة أعلاه حول التسرب قد عالجت هذا الموضوع في علاقته مع نوع المدرسة لكان ذلك مفيداً لنا في بناء فرضيتنا بشكل أكثر مصداقية. لكننا سنستعرض عن هذا المؤشر بمثوري آخرين، نوظف النتائج فيما في تقدير الفارق في التسرب بين القطاعين العام والخاص. غير أن ما ينتصنا فعلًا هو معرفة مدى التوجه إلى التعليم المهني انطلاقاً من هذين القطاعين. لكننا نفترض أيضاً أن ارتفاع التسرب في قطاع ما يسحب نفسه على الاتصال بالتعليم المهني. أي أنه كلما زاد التسرب في أحد القطاعين كلما اتجه جمهوره إلى سوق العمل بثقافة متدينة أو بثقافة مهنية. وبالن مقابل عندما يتخصص التسرب يتجه الجمهور إلى التعليم العالي، أي يتوجه إلى سوق العمل بثقافة عالية واحتياطي عال.

المؤشر الأول على ارتفاع التسرب، هو ارتفاع التأخر الدراسي. وحول هذه النقطة تقدم لنا الدراسة نفسها (أنطون وأبو رجيلي) بعض النتائج نقتطع منها كما هي :

« إن نسب التأخر الدراسي ترتفع في المدارس الرسمية، وهي أقل ارتفاعاً في المدارس الخاصة المجانية ثم في المدارس الخاصة غير المجانية بفرق ملحوظة . »

« إن المدارس الرسمية تحافظ، بصورة عامة، على نسب تأخر متقاربة في المدن الكبرى والوسطى والقرى، مع ميل إلى الارتفاع في المدن الكبرى. وهي نسب مرتفعة جداً في مطلق الأحوال . » (١)
قد لا يكون ضرورياً إضافة شيء على هذه الاستنتاجات التي يذكرها المؤلفان انطلاقاً من الجداول التي استخرجناها من الدراسة. من المفيد تأكيد هذه النتائج بمؤشر الرسوب. حيث نقرأ في مكان آخر من الكتاب (حول الاعادة والرسوب) ما يلي :

« إن نسب الذين يعيدون صفوفهم، مرة أو أكثر، هي مرتفعة في المدارس الرسمية، ثم تنخفض في المدارس الخاصة المجانية، وتختفي أكثر في المدارس الخاصة غير المجانية. علمًا أن الفروقات كبيرة جداً بصورة ملحوظة، في جميع الصفوف بلا استثناء . » (٢)

خلاصة الأمر أن الفارق بين القطاعين العام والخاص يمكن، بالنسبة لموضوعنا، في ارتفاع نسبة الراسيين - المتأخرین وبالتالي المتربيین (١) في القطاع العام بالمقارنة مع القطاع الخاص. وهذا يعني ان الاتصال بسوق العمل بثقافة عامة متدينة، أو احتياطي مهني متوسط وثانيوي، يحصل في التعليم الرسمي أكثر مما يحصل في التعليم الخاص.

تحليل علاقة هذين القطاعين بالامتحانات الثانوية يؤكّد استنتاجات أنطون وأبو رجيلي ، وبالتالي هذه الخلاصة.

في حين أن تلميذ المدرسة الرسمية يشكلون بين ٣٧٪ و ٤٠٪ من مجموع تلاميذ لبنان ، فإن دراسة أميل فالان للامتحانات يبيّن أن هذه المدرسة لا تساهم إلا بـ ٢٨٪ من اعداد المتقدمين الى امتحانات البريفيه و ١٢٪ في البكالوريا ، و ١٨٪ في القسم الثاني. (٢)

يقول فالان أيضًا بهذا الصدد : « إن الاحتمال الاحصائي لأي طالب كان في نهاية الصف الأول ثانوي أن يحضر شهادة البكالوريا وأن ينجح فيها هو أشد احتمالاً بكثير في التعليم الرسمي بالمقارنة مع التعليم الخاص» (٣). و « إن طالب البكالوريا الذين يقدمون التعليم الخاص الاجنبي ينجزون عموماً أكثر من زملائهم » (٤)

أخيرًا نستعين بمؤشر ثالث حول علاقة كل من قطاعي التعليم بسوق العمل، هذا المؤشر يقوم على قياس المصدر الدراسي لكل من الجامعتين الأميركيّة واليسوعيّة اللتان تصنّان (كما سُرّى فيما بعد) في الاطارات العليا والمهن المعمقة (طب، هندسة، محاماة، إدارة... الخ). فقد أجريت جردة (٥) على طلاب السنة الأولى في كلا الجامعتين خلال العام الدراسي ٧٣ - ٧٤ من حيث نوع المدرسة الثانوية التي أتوا منها. وقد تبيّن أن ١٦٪ فقط من طلاب الجامعة اليسوعية و ٥٪ فقط من طلاب الجامعة الأميركيّة جاؤوا من التعليم الثانوي الرسمي. في حين أن الباقين جاؤوا من التعليم الخاص (وخاصّة الكاثوليكي في الأولى والانكلوسكوني في الثانية).

(١) راجع العلاقة الضمنية بين التأخر - التسرب والتسرب في معطيات التعليم العام أعلاه.

VALIN, EMILE, *le pluralisme socio-scolaire au Liban*, Dar elmakhreq éditeurs, Beyrouth, 1969, P. 55.

(٢) فالان، المرجع نفسه، ص ٢٨.

(٣) المرجع نفسه، ص ٧٠.

EL-AMINE, Adnan, *le pluralisme scolaire au Liban et l'influence des écoles sur les conceptions et les attitudes sociopolitiques des étudiants*, thèse de troisième cycle, Sorbonne, Paris 5, 1977, pp. 122 - 124.

(٤) المرجع نفسه، ص ١١٢.

(٥) المرجع نفسه، ص ١٣٧.

وإذا ترجمنا هذه الأسئلة إلى معادلات علمية مدرسية نسأل: ما هي علاقة المنشآت الاجتماعية بالنجاح المدرسي (وبالتالي الصعود أو الخروج) وبنوع المدرسة المترadaة (وبالتالي توفر شروط الخروج أو الصعود، طالما أن كلاً من التعليم الرسمي والتعليم الخاص يوفر شروطاً مختلفة عن الآخر - راجع المقطع السابق).

رغم كثرة الادبيات والدراسات الغربية حول هذا الموضوع فاننا قليلاً جداً ما نجد دراسات مهتمة بهذا الجانب من علاقة التلميذ بالمدرسة. وبكل الاحوال يمكننا بعض المؤشرات السريعة، حول لبنان، طالما ان الموضوع محسوم على المستوى النظري، بانتظار ان يؤكد لنا البحث الحالي فرضيتنا.

في دراسة محدودة لحسن جمعة حول «المنشآت الاجتماعية والاقتصادي للطلاب الراسين في المرحلة الابتدائية في مدارس بيروت»^(١) نجد الاستنتاجات التالية، تعليقاً على النتائج التي توصل إليها:

- ان معظم الراسين من أفراد العينة (مدارس رسمية) يتبعون الى الطبقتين المتوسطة والفقيرة وهو يشكلون نسبة ٩٦٪، وان أبناء الطبقات الفقيرة فقط يتمثلون بنسبة ٨٪.

- ان الغالبية العظمى منهم تعيش مع اسر كبيرة الحجم تحت سقف واحد، وان النمط الشائع، بالنظر الى عدد الاولاد في الأسرة، هي الأسر التي تضم ستة أولاد وما فوق، حيث تمثل ٧٨٪.

- ان ٢٣٪ من هؤلاء التلاميذ يعيشون مع اسرهم في غرفة واحدة، و٣٢٪ منهم يعيشون في بيت من غرفتين (...).

- ارتفاع نسبة الأميّة بين أمهات وأباء هؤلاء التلاميذ فهي تبلغ حوالي ٤٢٪ من الآباء وما يزيد عن ٦١٪ من الأمهات (...).

- ان نسبة ٢٨٪ تقريباً من التلاميذ يريدون الانتقال الى ميدان العمل بعد الشهادة الابتدائية مباشرة، وهذا هو رأي ٢٩٪ من الآباء أيضاً.

حيث لا نلاحظ فقط ارتباطاًوثيقاً بين الرسوب المدرسي والمنشآت الاجتماعية، بل ارتباطاً بين كل منها والتوقع المهني للتلاميذ والأهل على السواء.

ولا يخفى ان التوقعات هذه، وان تكون مرتبطة في متشتها بهذا المستوى الاجتماعي أو ذاك، أو بهذا التحصيل الدراسي أو ذاك، فان لها مفعولاً خاصاً بها بعد تكوينها، أي انها تحكم نسبياً في النهاية

(١) رسالة أعدت لنيل وللتحيز مقررات شهادة الكفاءة في التربية. كلية التربية. بيروت. ١٩٧٢. ص ٩٣.

وتتأكد نفس الظاهرة اذا ما حلّلنا العينة التي درسها فالان ، والتي تشکلت من طلاب الجامعة اللبنانية ومدرسة الآداب العليا. حيث تشير الى ان طلاب الجامعة اللبنانية كانوا في ٣٥٪ الى ٣٨٪ من الحالات من خريجي التعليم الرسمي ، في حين ان طلاب مدرسة الآداب العليا كانوا في ٢٣٪ من الحالات من هذا التعليم^(٢).

هذه المعلومات الجزئية تشير الى ان الصعود الى الاختصاصات التي تصب في المهن المرموقة والاطارات العليا يتم عبر التعليم الخاص أكثر مما يتم عبر التعليم الرسمي ، وبالمقابل فإن الصعود الى الفئات المتوسطة يتم من خلال كلا القطاعين.

خلاصة ما قبل حول نوع التعليم بسوق العمل يمكن صياغته على الشكل التالي:

- ان الالتحاق بسوق العمل بشفافة متدنية، أو اختصاص مهني متوسط أو ثانوي يحصل في التعليم الرسمي أكثر مما يحصل في التعليم الخاص.

- ان الالتحاق بسوق العمل بشفافة عالية، باختصاصات تصب في المهن المرموقة يحصل في التعليم الخاص أكثر مما يحصل في التعليم الرسمي.

٢ - ١ - ٢ - ٣ - الانساب والتسرب بحسب المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

السؤال المطروح هنا هو هل هناك علاقة بين الالتحاق بمهنة معينة، أو حقل مهني معين ، بالمستوى الاقتصادي - الاجتماعي الاصلي للمتحقدين؟. هذا السؤال يستمد شرعيته من خلال الأدبيات النظرية المعروفة في علم اجتماع التربية المعاصر ، وخاصة من نظرية بورديو حول «إعادة الانتاج»، حيث ان المدرسة مهمتها إعادة إنتاج الطبقات الاجتماعية ، وهيبة الطبقة البرجوازية^(٢). والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا في إطار هذا البحث ، انطلاقاً من وجهة النظر هذه ، هل يقترب «النزول» الى المهن والواقع المهني الدنيا (العمل اليدوي ، العمل المأجور) بمنشآت اجتماعية - اقتصادي متدني؟ وبالمقابل هل يقترب الصعود الى المهن المرموقة بمنشآت اجتماعية ميسورة؟

وإذا أعدنا صياغة هذين السؤالين بعبارات مدرسية يصبحان كالتالي:

هل يقترب الخروج باكراً من المدرسة ، أي بشفافة متدنية (تصب في العمل اليدوي أو المأجور)، بشفافة مهنية أو بدون شفافة مهنية بمنشآت اجتماعية شعبية؟ وهل يقترب الصعود حتى أعلى السلّم الدراسي ، وخاصة نحو الجامعات الأجنبية (التي تصب في المهن المرموقة) بمنشآت اجتماعية ميسورة؟

(١) فالان. المرجع نفسه. ص ٧٦.

(٢) راجع بشكل خاص: BOURDIEU Pierre et PASSERON, *La Reproduction*, Minuit, Paris 1970.

جدول رقم ٤

المجموع	ثقافة ثانوية وعالية	ثقافة ابتدائية ومتوسطة	يعرف القراءة والكتابة	أميون	
١٧	١٤	١	١	١	فئات قيادية
٣٢	١٥	١٥	٢	-	مستخدمون ، موظفون ، معلمون
٣١	٥	١٥	١٠	١	حرفيون ، تجار
١١	-	١	٩	١	مزارعون
٢٩	-	٩	١١	٩	عمال غير زراعيين
١٩	-	٥	٥	٩	عاملون خدمات - عاطلون
٩	-	١	٢	٦	عمال زراعيون

«إسألني لماذا لم أتابع دراستي؟ لماذا لا أسألني؟ ذلك لأنني درست في مدرسة رسمية، حيث المعلم الأكثر ثقافة كان يحمل البريفيه (...). كان المعلم يشرح الدرس في ٥ دقائق، يمتحن التلاميذ في ٥ دقائق، وينتهي الأمر. لم نكتسب أي نتيجة... فوق ذلك لم يكن باستطاعة أبي تحمل أي نفقات لوضعني في مدرسة أفضل خارج القرية، لدفع رسوم المدرسة وإيجار البيت.. ذلك يكلف كثيراً. وهكذا وبما أنني لم أحصل على أي نتيجة تركت المدرسة لأسعد والدي وأكسب من مهنتي»(١).

للشخص جموع الملاحظات السابقة حول هوية التلاميذ في علاقتها بالدرجة التي يتم عندها الخروج من المدرسة، وبنوع التعليم الذي يتم متابعته بنوع من الاتجاهات تمثلها نظرياً وفرضياً بالجدول التالي:

الخروج إلى سوق العمل بثقافة عامة عالية أو بتعليم مهني	الخروج إلى سوق العمل بثقافة عامة متدنية أو بتعليم مهني
--	---

التعليم الخاص	التعليم الرسمى
الصبيان	البنات
ذوي المنشأ الاجتماعي الميسور	ذوي المنشأ الاجتماعي المتدني

(١) دوبار ونصر، المرجع نفسه، ص ٤٣.

الخيارات الدراسية المهنية(١). لذلك من الضروري عند دراسة انعكاس علاقة التعليم بسوق العمل لدى الدارسين أنفسهم وهم ما زالوا في المدرسة رصد هذه التوقعات: أفقها واتجاهاتها. وهذا ما سيهتم به البحث أيضاً.

أطروحة جوزف أنطون حول العلاقة بين النجاح المدرسي وعدد من العوامل الاجتماعية - الاقتصادية(٢) بيّنت أيضاً تأثير المنشأ الاجتماعي على نجاح التلاميذ، فضلاً عن جملة من العوامل الأخرى ومن بينها الفروقات بين الصبيان والبنات التي عالجناها سابقاً. وقد ربطت ليس فقط بين النجاح والمنشأ الاجتماعي(٣)، وإنما بين هذا الأخير وتوقعات وافق التلاميذ الدراسي حيث نقرأ:

«يبدو أن المستوى الثقافي للأب والأم يؤثر على طموحات الأبناء، وعندما ترتفع ثقافة أحد الأبوين أو كليهما؛ فإن مستوى طموحات الصبيان (وخاصة الفتى) يرتبط بالمستوى الاقتصادي (...). بقدر ما

يتحكم على المستوى الاقتصادي بأنه متزمع تجاه أن مستوى الطموح قد ارتفع»(٤).

نهي هذه الإشارات السريعة حول علاقة المستوى الاجتماعي بالمستوى الدراسي بالجدول التالي الذي يمثل المستوى الثقافي للعينة الاجتماعية التي استقصاها دوبار ونصر ونشر نتائجها في كتابهما «الطبقات الاجتماعية في لبنان»(٥).

حيث نلاحظ بوضوح كيف أن مستوى الثقافة يرتفع بارتفاع المعرق المهني - الاجتماعي. النموذج التالي الذي يعرضه المؤلفان، من أصل ٢٦ نموذج معروضة بالتفصيل، ربما يلخص كل الكلام عن الارتباط بين نوع التعليم، المنشأ الاجتماعي، المسار الدراسي والمصير المهني.

(باب، عمره ٢٧ سنة، كان سابقاً عاملًا في معمل غندور).

(١) راجع حول أثر التوقعات على نجاح التلاميذ الدراسي: ROSONTHAL et JACOBSON, *Pygmalion en classe*, in: *Sociologie de l'éducation*, Larousse, Paris, 1974, pp. 245 - 255.

(٢) ANTOUN Joseph, *La réussite scolaire des élèves de la 4ème année de l'enseignement primaire officiel à Beyrouth et sa banlieue*, thèse de 3ème cycle, laboratoire de psychologie différentielle, Paris 1973, Sorbonne.

(٣) أنطون، المرجع نفسه، ص ٢٣١.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢١١ - ٢١٠.

(٥) DUBAR, B et NASR, S, *Les classes sociales au Liban*, presse de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 1976, p. 347.

خلاصة الأمر أن المضمون الأساسي لمناهج التعليم منذ المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية يقوم على الأمور الفكرية والنظرية العامة واللغوية ، وكل مرحلة تعليمية تنهي إلى الأخرى فقط ، وكان كل التلاميذ سوف يتبعون كل هذه المراحل وإن يخرجوا إلى سوق العمل إلا عبر التعليم المهني أو بشكل أساسي انطلاقاً من التعليم العام ، فاتنا تزيد على ما سبق أن رصيد الخارجين هو رصيد عام ، تغيب منه ، وبشكل شبه تمام ، المعرفة العملية والمهنية . انه النموذج القديم من التعليم الذي كانت نظرته الأساسية تقوم بناء على نظرية الترويض العقلي .

ما يزيد من الخفاض قدرات خريجي التعليم العام العملية طرائق التعليم المتبعه . فن خلال الاستقصاء الذي قام به م. بشور على الممارسة الصيفية تبين له ان كلام المعلم يحتل في جموع الحصص الدراسية وفي جميع المدارس ما يقارب الثلثين من الوقت المخصص للدرس (١) . ونسبة كلام المعلم ترتفع اضطراراً مع ارتفاع المرحلة الدراسية ، وبالعكس ، فنسبة كلام التلميذ تنخفض تبعاً لارتفاع المرحلة . ثم ان كلام التلميذ هو في معظم الحالات استجابة لسؤال أو طلب من المعلم .

خلاصة الأمر أن التعليم العام اللبناني الذي منه تخرج النسبة الساحقة من الطاقة العاملة ، يزود الدارسين ، وعلى عكس الاتجاهات الحديثة في التربية (التعليم البوليغيني والتعليم بالشاطئ) ، بثقافة نظرية ولغوية مقتربة بموقف سلبي ، متأني . أي أشخاص صالحين للدخول إلى أي مؤسسة عمل لا تتطلب اختصاصاً مهنياً مسبقاً . ويبدو أن نسبة مثل هذه المؤسسات عالية ، طالما ان نسبة الخارجين من التعليم العام مباشرة عالية .

بعد هذه الجولة على معطيات بنية التعليم ، وخاصة على واقع التعليم العام ، والاستنتاجات - الفرضيات التي استخرجناها من حين إلى آخر لا بد لنا من الانتقال إلى الحقل المعي بهذه الدراسة : قطاع الخدمات ، من جهة نظام التعليم . أي لا بد من العودة إلى التعليم المختص (المهني والعام) ورؤية موقع التكوين الخدمي فيه .

هذا لا يعني ان الكلام عن التعليم العام وسوق العمل عموماً كان إضافة شكيلية . بالعكس ، فقد ساعدنا على تحديد الخطوط الأساسية التي تحكم العلاقة بين سوق العمل ونظام التعليم (من جهة هذا الأخير) ، هذه الخطوط التي لا يمكن استخراجها من دراسة قطاع واحد على حدة ، وهي تسحب نفسها على مختلف القطاعات . خاصة واننا نفترض منذ البداية ان التعليم العام هو المصدر الأساسي لقطاع الخدمات .

يقي ان دراسة التعليم المختص - قطاع الخدمات ستغنى وتفصل الخطوط الأساسية المستخرجة على المستوى العام ، اذا كان هناك مجال للتخصيص .

هذه اتجاهات وليس قاعدة مطلقة . وهي لا زالت على مستوى الفرضيات ، لأننا لم نفحصها مباشرة . وسنحاول أن نتحتها ونحو نحلل علاقة التعليم بسوق العمل - قطاع الخدمات خلال هذا البحث . اذا كما في المقاطع السابقة نحاول أن نسأل - ونقدم أجوبة أولى بصيغة فرضيات - حول كيفية الالتحاق بسوق العمل انطلاقاً من أي نوع من التعليم . ومن أي درجة في السلم ، وما هي المتنقلين في كل درجة ، ييفي أن نسأل أخيراً ، في هذا الإطار العام للعلاقة (التعليم العام - سوق العمل العام) وبانتظار الانتقال الى الإطار القطاعي (التعليم المهني - الخدمي وقطاع الخدمات) ، أن نسأل عن ماهية الثقافة التي يحملها الخارجون من المدرسة انطلاقاً من التعليم العام ، انطلاقاً من هذه الدرجة أو تلك . وهنا تتطرق الى قضية مضمون التعليم - المنهج .

٢ - ١ - ٣ - المنهج وطرق التعليم :

تستند في هذا الجزء على دراسة منير بشور (١) حول بنية النظام التربوي في لبنان .

عرف لبنان ثلاثة منهج : منهج الانتداب ، منهج ١٩٤٦ ثم منهج ١٩٧٠ - ١٩٧١ .

من ١٩٤٦ خفض عدد ساعات اللغة الفرنسية الى النصف . وأصبحت مواد الحساب والأحياء والتاريخ تطبي باللغة العربية في المرحلة الابتدائية . ثم عادت منهج ١٩٧١ فأعطت اهتماماً «ظاهراً» باللغات ، فزادت عدد الحصص المخصصة للغة العربية والأجنبية في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة . مع إعطاء اللغة الانكليزية وزناً موازياً للغة الفرنسية . ومن جملة تعديلات المنهج الجديد إلغاء مادة الدروس الراعية وزيادة الاهتمام بالعلوم على حساب الرياضيات والرياضة والنشاطات اليدوية .

وبالاحظ م. بشور ان المنهج الجديد زاد من طابعه اللغوي - النظري - والعلمي من خلال ربط المرحلة المتوسطة بالمرحلة الثانوية (كأنها فترة تحضيرية لها) . وهذا يعني ان الخروج الى سوق العمل عند هذه الدرجة من السلم لا يزود صاحبه بأية ثقافة تطال الحياة العملية والمهنية .

اما في المرحلة الثانوية فقد حذفت النشاطات الفنية واليدوية كلها ، وأصبح التشديد في هذه المرحلة على المماضي الرئيسية والمحاور . حتى ان التفريع على صعيد البكالوريا كان شكلياً أكثر مما هو جوهري : فالاختلاف بين فرع الرياضيات وفرع العلوم الاختبارية هو حذف خمس ساعات من مادة الرياضيات في الفرع الأول واستبدالها بخمس ساعات من مادة العلوم الطبيعية في الفرع الثاني . والاختلاف بين الفرع الأدبي وفرع اللغات ناتج فقط عن حذف مادتي الفيزياء والكيمياء من الفرع الأدبي وساعة من التربية المدنية لتعطي مكانها اللغات القديمة .

(١) المركز التربوي لبحوث والاتجاه ، بيروت .

(١) بشور ، م. ، المرجع نفسه . ص ٢٦٣ .

حيث نلاحظ ان التعليم المهني يتركز في بيروت وضواحيها (٦٤,٦١٪)، أي يتواجد مع التركيز الاقتصادي الحديث في العاصمة.

نلاحظ من جهة أخرى ان التعليم الخاص يستحوذ على القسم الأساسي من التعليم المهني. وهذا يعني ان اللحاق بمتطلبات سوق العمل من حيث اعداد العمال المهرة، يتم بمبادرة خاصة، من قبل التعليم الخاص، أكثر مما يتم بمبادرة الدولة (التعليم الرسمي).

ويظهر أيضاً أن انتشار التعليم المهني الرسمي يحصل في «الاطراف» أكثر مما يحصل في «المركز». مغزي ذلك أحد أمرين أو الاثنين سوية:

- ان التعليم الرسمي ينمو بشكل «معقول»، يعني انه ينتشر حيث يتراجع التعليم الخاص بهدف اعداد مهني على صعيد سوق العمل ككل أكثر مما ينمو بشكل موضوعي، تفعي، تبعاً للمتطلبات المباشرة.

- ان التعليم الرسمي ينمو بغض النظر عن الحاجات المباشرة لسوق العمل، أي بانفصال نسبي عن هذه المتطلبات.

٢ - ٢ - ١ - ٢ - الشهادات:

إن دراسة مستوى الشهادات المتوفرة في كل القطاعين تربينا مستوى الاعداد المهني الذي تقدمه هذه المدارس لسوق العمل.

وللقيام بمقارنات على هذا المستوى نستعين بالعلومات المتوفرة عن العامين الدراسيين ٧٣ - ٧٢ و ٧٧ - ٧٨ بسبب الاختلاف أو التفص في كل منها.

مراجعة الجداول على الصفحة التالية ...

٢ - ٢ - التعليم المتخصص - الفروع الخدمية

٢ - ٢ - ١ - التعليم المهني

سبق وأشارنا سريعاً، وعبر الارقام الخاصة بتوزيع الدارسين على مختلف مراحل وفروع التعليم، الى العجز الضئيل الذي يحتله التعليم المهني من حيث مقدار الالتحاق به. وبهذا الآن إلقاء نظرة تفصيلية على واقع التعليم المهني عموماً وأنواع التعليم التي تصب في قطاع الخدمات خصوصاً.

٢ - ٢ - ١ - المؤسسات التعليمية المهنية:

بلغ عدد المؤسسات التعليمية المهنية في العام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ١٤٧ مدرسة موزعة على الشكل التالي:

جدول رقم - ٥ - توزيع مدارس التعليم المهني (٧٧ - ٧٨) (١)

	خاصة	رسمية	المجموع	% للمجموع
الشمال	٥٩	-	٥٩	٤٠,١٣
	١٠٠		١٠٠	١٠٠
الجنوب	٣٦	٤	٣٢	٢٤,٤٨
	١٠٠	١٢,١٢	٨٨,٨٨	١٠٠
البقاع	٩	٢	٧	٦,١٢
	١٠٠	٢٢,٢٢	٧٧,٧٧	١٠٠
المجموع	١٨	٤	١٤	١٢,٢٤
	١٠٠	٢٢,٢٢	٧٧,٧٧	١٠٠
جبل لبنان (بدون ضواحي بيروت)	١٦	٣	١٣	١٠,٨٨
	١٠٠	١٨,٧٥	٨١,٢٥	١٠٠
جبل لبنان (ضواحي بيروت)	٩	٤	٥	٦,١٢
	١٠٠	٤٤,٤٤	٥٥,٥٥	١٠٠
الشمال	١٧	١٧	١٣٠	١٤٧
	١٠٠	١١,٥٧	٨٨,٤٣	١٠٠

(١) دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكني في لبنان. المرجع السابق. ص ١١.

هذا الجدولان يقدمان لنا الملاحظات - الاستنتاجات التالية:

- يشكل الطلاب الذين يدرسون مهارات خاصة، غير رسمية، والذين يتدرّبون فقط، والذين لا يحصلون على أية شهادة أكثر من نصف طلاب التعليم المهني في لبنان. وهذا يعني، أن قسماً كبيراً من التعليم الخاص ينفصل عن المعايير الرسمية للكفاءة، أو أن التعليم الرسمي نفسه (والمسؤولون فيه) لم يتقدّم لصيانته معايير محددة في بعض ميادين الاختصاص. وبغضّ النظر عن القيام بالمسؤولية أو عدم القيام بها، فإن الانتقال إلى سوق العمل يتم بإفادته مدرسية، بشهادة أو بدون شهادة، بدراسة مقتنة أو بتدريب سريع.

جدول رقم - ٦ - (١) : توزيع المدارس بحسب الشهادات التي تقدّم لها (٧٢ - ٧٣)

% للمجموع	المجموع	رسمية	خاصة	
%٤٠	٥٢	-	٥٢	مدرسة لا تقدّم لأي شهادة
١٠٠			١٠٠	
%٩,٢	١٢	-	١٢	للتدريب المهني فقط
١٠٠			١٠٠	
%١٥,٣	٢٠	٣	١٧	مهنية
١٠٠		١٥	٨٥	
%١٣,٠٧	١٧	١	١٦	فنية
١٠٠		٥,٨٨	٩٤,١٢	
%١٣,٨	١٨	١٠	٨	فنية عالية
١٠٠		٥٥,٥٥	٤٤,٤٤	
%٨,٤٦	١١	٣	٨	معهد فني
١٠٠		٢٧,٢٧	٧٢,٧٢	
%١٠٠	١٣٠	١٧	١١٣	المجموع

جدول رقم - ٧ - (٢) توزع الطلاب المسجلين في مختلف السنوات على الشهادات وبحسب نوع التعليم

المجموع	رسمى	خاص	
١٥٤٣٦	-	١٥٤٣٦	الشهادات أو الأفادات الخاصة غير الرسمية
%٥٨,٧٨	% صفر	%٧٣,٦٥	الكفاءة المهنية
٩٣٧	٥١٠	٤٢٧	التمكيلية المهنية
%٣,٥٦	%٩,٦٢	%٢٠,٣	التأهيلية المهنية العليا
١٢٠٨	٥١٣	٦٩٥	البكالوريا الفنية (١) BT1
%٤,٦٠	%٩,٦٧	%٣,٣١	البكالوريا الفنية (٢) BT2
٣٠٦	١٢٢	١٨٤	الامتياز الفني
%١,١٦	%٢,٣٠	%١,٨٧	
٤٤٧٢	٢٤٨٦	١٧٨٦	
%١٦,٢٦	%٤٦,٩	%٨,٥٢	
٢٩١٢	١٣٨٠	١٥٣٢	
%١١,٠٩	%٢٦,٠٣	%٧,٣١	
١١٨٦	٢٨٩	٨٩٧	
%٤,٥١	%٥,٤٥	%٤,٢٨	
٢٦٢٥٧	٥٣٠٠	٢٠٩٥٧	عدد المجموع
١٠٠	١٠٠	١٠٠	%

وبالتالي فإن العلاقات التي تربط التعليم بسوق العمل، أما أنها موضوعية، غير مقتنة، أو أنها غامضة، أو أنها عشوائية، أو أنها غير موجودة، بالنسبة لنصف المتقلّبين إلى العمل على الأقل.

- إن الاتجاه الوارد أعلاه ينحصر فقط بالقطاع الخاص.

(٢) المصدر: دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكنولوجى، م. ن. ص ١١٣، ص ١٢٦.

(١) المصدر: الإحصاء التربوي لعام ٧٢ - ٧٣، المركز التربوي للبحوث والدراسات، ص ١٤٦.

والانماء حول مدارس ومؤسسات التعليم المهني(١) (١٩٧٧ - ١٩٧٨). وأدخلنا المعلومات المتوفرة في هذا الدليل في جدول جديد، موحد، وعبر تصنيف يجمع المهن في وحدات كبيرة وصغيرة(٢). وهذه الوحدات تمثل قطاعات العمل والنشاط المهني عموماً، وتتصبّ في قطاعات معينة للإنتاج، أو جموعات من المهن المترابطة أو التي لها تسميات مختلفة بحسب المدارس.

نقوم بقراءة هذا الجدول الجديد (٣) والتعليق عليه على عدة مراحل:

- مقارنة التوزع الكي العام (بحسب الاختصاصات).
- مقارنة بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي كميّاً و نوعياً.
- مقارنة الاختصاصات التي تعطي شهادة رسمية في التعليم الخاص بتلك التي لا تعطي لها هذه الشهادة.

◦ التوزع العام للطلاب على الاختصاصات:

اذا تأملنا الجدول المبين أدناه، المستخرج من الجدول العام الجديد، واذا اعتبرنا ان الفئات (١) و (٢) هي بشكل عام او في معظمها قسم مهن خدماتية، فاننا نستنتج ان مؤسسات التعليم المهني تكرّس معظم تعليمها (٧٢٪ تقريباً من الطلاب) للاختصاصات الخدمية.

جدول رقم - ٨ - نسبة الطلاب المسجلين بحسب فئات الاختصاص. (١٩٧٧ - ١٩٧٨)

(١)	فنون وعلوم هندسية	٦,٢٥%
	محاسبة ومالية	١٧,٥٣٪
	لغات	٦,١٠٪
	سياحة	٠,٥٩٪
	ادارة وتنظيم واعلان وتأمين	٤,٢٨٪

(١) المرجع نفسه. ص ص ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣.

(٢) اعتمدنا في التقسيم الى وحدات كبيرة على دليل تصنيف المهن: «الاقسام الرئيسية والأبواب والفصوص والطوائف» (القاهرة، جلة الخطيطي القروي، ١٩٥٨). المستوحى من التصنيف الدولي للمؤذن للمهن (جنيف، مكتب العمل الدولي، ١٩٥٨) والمذكور في كتاب «مؤسسات التعليم المهني والتكنى الخاص في لبنان»، وزارة التصميم العام، بيروت، ١٩٦٧، ص ص ٦ - ٥.

ثم عدّلنا التصنيف على الشكل الوارد فيه وذلك:

- بإعطاء أرقام مختلفة للأقسام (١) إلى (٤) بدلاً من صفر إلى (٩).

- حذف بعض المهن التي لم يتوفر فيها سجلون في دليل ٧٧ - ٧٨.

- إضافة بعض المهن غير المذكورة في الدليل السابق، إلى الفئات التي تناسب منها.

(٣) راجع الملحق.

- يتفق الجدولان في ان اعداد العمال المهرة، بشهادات فنية عالية (بكالوريا وما فوق) يتم في حوالي ثلث حالات الاعداد المهني. وان الخروج الى سوق العمل بشهادة مهنية يتم بالنسبة لـ ١٥٪ من الطلاب. وبالتالي فاننا نلاحظ هنا ما سميته «ميلاً» الى رفع مستوى الكفاءة عند الانتقال الى سوق العمل، كمبيلاً مرافقاً للانتقال اليه بدون شهادة أو بتدريب أو بافادة.

- نستخلص أيضاً أن «العقلنة» (تقنين الكفاءات) تزيد كلما اتجهنا من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي : على مستوى المخرجات (OUT-PUT) دون أن ندرى اذا ما كانت تسحب ايضاً على مدخلات سوق العمل (IN-PUT)، أي ان المدرسة الرسمية تقنن اعدادها المهني دائماً، في حين ان التعليم الخاص لا يقتنه دائمًا. لكننا لا ندرى ان كان سوق العمل يستعمل هذا التقنين أم لا وإلى أي درجة يستعملها، وبالتالي ما الذي يفرض التقنين؟ الاتجاه العقلاني في المؤسسة (الدولة)؟ وما الذي يفرض اللاتقنين؟ الاتجاه العشوائي في التعليم الخاص أم منطق سوق العمل؟

اذا صحَّ ان التقنين اتجاه صادر عن المؤسسة التعليمية (الدولة) وان اللاتقنين صادر عن منطق سوق العمل نفسه، فهذا يعني ان القطاع الخاص اكثر توافقاً مع منطق سوق العمل من القطاع العام. لكن في مثل هذه الحالة هل يعني «التوافق» بهذا المعنى (سيادة اللاتقنين) هو مؤشر ايجابي؟ أي هل يكون المدفُ، للذين يريدون تغيير نظام التعليم فيما يتوافق مع متطلبات سوق العمل، ان يحققوا هذا التوافق من خلال الخصوص لمنطق السوق كما هو؟ أم أن التقنين هو المدفُ؟ ونفع عندئذ في «اللاتوافق»؟

المشكلة إذن لا تقع فقط على مستوى نظام التعليم بقدر ما تقع على مستوى سوق العمل ونمط الانتاج والعلاقات السائدة فيه. أي أن تغيير النظام التربوي ، على أساس «عقلاني» طبعاً ليس له معنى، وبالعكس فقد يزيد انفصاله عن متطلبات العمالة، إلا بعد حدوث تغيرات معينة في نمط الانتاج نفسه. النظام التربوي عندئذ يلبي هذا التغيير ويدفع به في الاتجاه المطلوب.

على ان الملاحظات السابقة قد تكتسب معانٍ جديدة اذا ما استعرضنا الشهادات وارتباطها بالاختصاصات وليس فقط بأنواع التعليم، لترى أين يحدث التقنين وأين لا يحدث. وفيما يهمنا الى أي حد تتطبق مختلف الملاحظات السابقة حول التعليم العام ثم التعليم المهني عموماً تجاه سوق العمل عموماً على التعليم الخدمي تجاه قطاع الخدمات خصوصاً.

٢ - ٢ - ٣ - الاختصاصات:

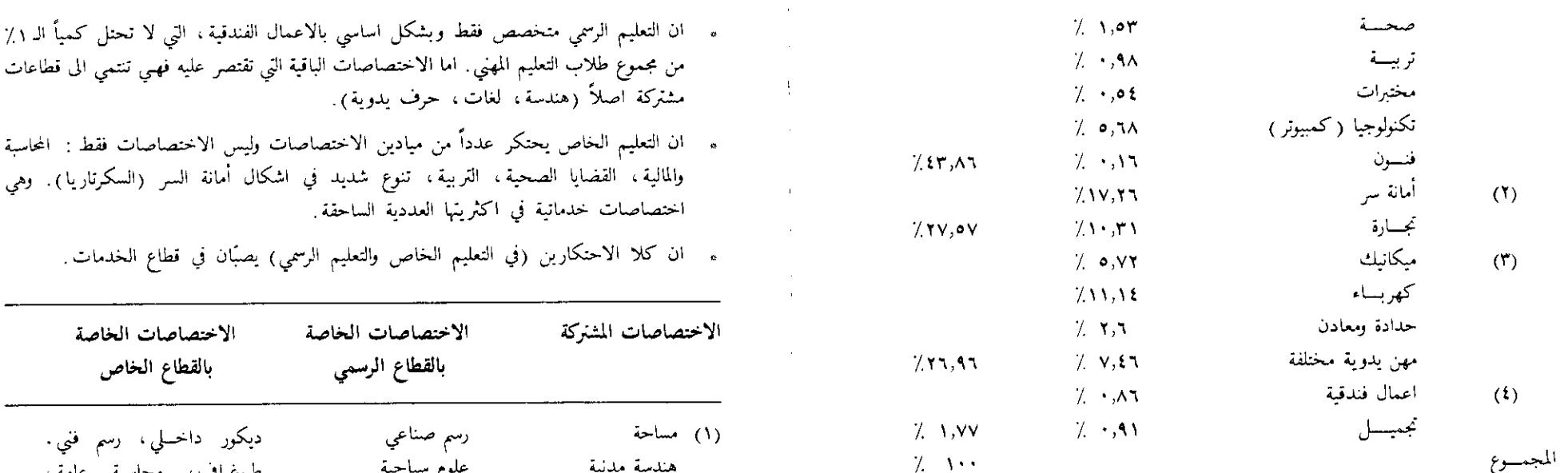
لإجراء مقارنة على عدة مستويات انطلاقاً من الاختصاصات المتوفرة في المؤسسات التعليمية كميّاً و نوعياً، وفي كل القطاعين العام والخاص، استعينا بالدليل الصادر مؤخراً عن المركز التربوي للبحوث

• ان التعليم الرسمي متخصص فقط وبشكل اساسي بالاعمال الفندقة، التي لا تحل كمياً الـ ١٪ من جموع طلاب التعليم المهني. اما الاختصاصات الباقية التي تقتصر عليه فهي تنتمي الى قطاعات مشتركة اصلاً (هندسة، لغات، حرف يدوية).

• ان التعليم الخاص يحتكر عدداً من ميادين الاختصاصات وليس الاختصاصات فقط : المحاسبة والمالية ، القضايا الصحية ، التربية ، تنوع شديد في اشكال امانة السر (السكرتارية). وهي اختصاصات خدمانية في اكثريتها العددية الساحقة.

• ان كلا الاحتكارين (في التعليم الخاص والتعليم الرسمي) يصبان في قطاع الخدمات.

الاختصاصات المشتركة بالقطاع الرسمي	الاختصاصات الخاصة بالقطاع الخاص
(١) مساحة هندة مدنية فنون سياحية رسم معماري فنون بناء ادارة محفوظات فن الاعلان والدعاية مخبر وتحليل كيميائية كمياء صناعية تمريض الكترونيك برمجة حاسبات الكترونية	رسم صناعي علوم سياحية طبغراف ، محاسبة عامة ، مساعد محاسبة ، محاسبة صناعية ، رئيس محاسبة ، محاسبة عليا ، علوم مصارف ، محاسبة تجارية ، خبرة ومراجعة في المحاسبة ، محاسب فنادق ومطاعم ، لغات : انكليزي وفرنسي ، علوم تأمين ، ادارة وتقطيم ، منفذ مساعد ، ادارة اعمال ، معاون صحي ، معالجة فيزيائية ، خدمة اجتماعية ، التربية حضانة ، تربية الماقرين ، تشغيل حاسبات الكترونية ، محلل أنظمة ، تنقيب الكتروني ، موسيقى
٤٣,٨٦	٢٧,٥٧
٠,٩٨	١٠,٣١
٠,٥٤	٥,٧٢
٥,٦٨	١١,١٤
٢,٦	٢,٦
٧,٤٦	١٧,٢٦
٠,٨٦	١٧,٥٣
٠,٩١	١٠,٣١
١٠٠	٦,٢٥



وحي اذا تأملنا النسب الكبرى فقط (في المهن وليس في الفئات) في هذا الجدول فاننا نراها في معظمها مهن خدمانية صافية : محاسبة ومالية (١٧,٥٣٪)، امانة سر (١٧,٢٦٪)، تجارة (١٠,٣١٪)، لغات (٦,١٠٪)، فنون وعلوم هندسية (٦,٢٥٪).

نستخلص من ذلك أن التوجه المسيطر على التعليم المهني في لبنان ، هو الاختصاصات التي تصب في قطاع الخدمات. وهذا يعني ان نمو التعليم المهني يتم بتوافق اأساسي مع سوق العمل الذي يسيطر فيه قطاع الخدمات .

• التوزع العام بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي :
نجري المقارنة هنا على ثلاث مراحل : مقارنة نوعية ، مقارنة كمية ، ومقارنة نوعية - كمية.
نظهر أدناه الاختصاصات المشتركة والاختصاصات الخاصة بكل من القطاعين الخاص والرسمي .
حيث نلاحظ :

• ان التعليم الخاص لا يسيطر على التعليم المهني من الناحية الكمية فقط ، وإنما ايضاً من الناحية الكيفية . فنصف الاختصاصات المتوفرة في التعليم المهني موجودة في التعليم الخاص وغير موجودة في التعليم الرسمي (٤٧ من أصل ٨٨ اختصاص).

تابع ما قبله ..

• ان الاختصاصات المشتركة تصبّ معظمها في العمل البدوي (فئة ٤٣)، وهي مهن يمكن ان تلبّي حاجات قطاع الخدمات كما تلبّي حاجات قطاع الصناعة.

• ان المهن التي تصبّ في قطاع الزراعة، غالباً كلياً، إن في التعليم الرسمي او في التعليم الخاص. واذا حسبنا نسبة الطلاب في الاختصاصات التي يقتصر عليها كل قطاع فاذا نجد؟

نجد ان الطلاب الذين يدرسون في التعليم الرسمي في اختصاصات لا تتوفر في القطاع الخاص لا يشكلون سوى ١٥,٧٪ من مجموع طلاب القطاع الرسمي. في حين ان طلاب القطاع الخاص الذين يدرسون في اختصاصات لا تتوفر في القطاع الرسمي يشكلون حوالي ٧٠٪ من طلاب التعليم الخاص. وهذا يعني بشكل واضح جداً ان الاحتكار الفعلي يحصل في التعليم الخاص وليس في التعليم الرسمي: ٧٠٪ من طلاب التعليم الخاص يدرسون في اختصاصات لا تتوفر في التعليم الرسمي وتشكل ٦٤٪ من مجموع اختصاصات هذا القطاع.

٨٥٪ من طلاب التعليم الرسمي يدرسون في اختصاصات تتوفر في القطاع الخاص وتشكل ٦٥٪ من مجموع اختصاصات هذا القطاع.

واذا أضفنا الى ذلك ان الاتجاه الغالب على اختصاصات التعليم الخاص «الخاصة» به هو اتجاه خدمات ، تستنتج ان الاتجاه بقطاع الخدمات يقتصر في معظم الحالات على التعليم الخاص. نعود الان الى الاختصاصات وفاتها وندرس ماذا تحتل تلك التي تصبّ في قطاع الخدمات في كلا القطاعين.

- فمسماً أصلًا الاختصاصات الى أربع فئات:
- ١) مهن فنية وعلمية ولغوية وتربيوية.
 - ٢) تجارة وادارة اعمال كتابية.
 - ٣) حرفة وصناعات مختلفة.
 - ٤) خدمات.

نفترض ان الفئتين الثانية والرابعة تضم اختصاصات خدماتية، وان الفئة الاولى تصبّ في غالبيتها في قطاع الخدمات، وان الفئة الثالثة يمكن ان تصبّ إما في قطاع الخدمات أو في قطاع الصناعة. لذلك نكتفي ، للوصول الى استنتاجات موثوقة ، بالفئات (١) و (٢) و (٤)، كمؤشر فقط ، على مدى سيطرة قطاع الخدمات على اختصاصات التعليم المهني في كلا القطاعين:

لاحظنا سابقاً ان فئات المهن هذه تضم حوالي ٧٣٪ من طلاب التعليم المهني. اما اذا ميزنا القطاع الخاص عن القطاع الرسمي فاذا نلاحظ؟

أمانة سر - سكرتاريا ، أمانة سر - سر تنفيذية ، أمانة سر - اختزال ، أمين سر محاسبة ، أمانة سر شركات ، أمانة سر القطاع الخاص ، أمانة عامة ، سكرتاريا ادارية ، مستكعب ، مسك الدفاتر ، مدير تجاري ، طيار تجاري.

(٢) اختزال وضرب على الآلة الكاتبة تجارة

ميكانيك سيارات ، كهرباء عامّة ، كهرباء ميكانيك عام ، ميكانيك طيران ، فنون الميكانيك ، انشاءات معدنية ونجاعة وتنظير ، صناعة حقائب جلدية ، اصلاح راديو وتلفزيون.

(٣) ميكانيك صناعية ، فنون الكهرباء ، كهرباء ابنيّة ، تمبيدات كهربائية ، حداده صنائع ، لحام ، خراط برد ، تجارة ، تدفئة وثريد - تكييف.

(٤) خدمة مطعم مكاج تصفييف شعر مطعمية ، فنون فندقية

جدول رقم - ١٠ - توزع الطلاب على الاختصاصات الخدمية

خاص	رسمي		
٩٨٤٣	١٦٢٧	عدد	الفئة (١)
٤٦,٩٦	٣٠,٧	%	
٦٦٧٢	٥٦٩	عدد	الفئة (٢)
٣١,٨٣	١٠,٧٣	%	
٢٢٨	٢٢٩	عدد	الفئة (٤)
١,١٣	٤,٣٢	%	
٢٠٩٥٧	٥٣٠٠	(عدد)	المجموع (بما في الفئة (٣))
١٠٠	١٠٠	%	

اذا حسبنا الاختصاصات الخدمية حكماً (فترة (٢) وفترة (٤)) فاننا نلاحظ انها تحتل في القطاع الخاص ٣٢,٩٦٪ في حين انها تحتل في القطاع الرسمي ١٥,٠٥٪. اما اذا حسبنا مجموع النتائج فاننا نلاحظ ان الاختصاصات التي تغلب فيها الخدمات تستحوذ ٨٠٪ من طلاب التعليم الخاص ، في حين انها تستحوذ على ٤٦٪ من طلاب التعليم الرسمي.

والفارق ، كما يبدو واضحأ . كبير بين القطاعين . خلاصته ان التعليم الخاص ، في جسمه الاساسي يتم باشباع حاجات قطاع الخدمات ، في حين ان التعليم الرسمي يلتقي هذه الحاجات جزئياً ، نحو أقل من نصف طلابه . أي أن هناك «تقسيم عمل بين القطاعين» ، يتوجه كل منها وجهة خاصة بها ازاء قطاعات الانتاج المتوفرة في السوق . خلاصة هذين الاتجاهين ، ان التعليم الخاص يتوجه الى قطاع الخدمات بشكل غالب ، وان التعليم الرسمي يتوجه الى محمل قطاعات الانتاج .

هذه الاستنتاجات تكميل ما سبق ولاحظنا حول الفارق بين القطاعين . وتبلوره : اتجاه التعليم الخاص الى تلبية حاجات سوق العمل ، وبالتالي القطاع الاساسي والنامي فيه (الخدمات) ، وهذا ما نسميه التوافق . ويرافق هذا التوافق ، غياب التقنيين أو العقلنة (قضية الشهادات) ، وبالتالي نفترض ان هذا التعليم يقوم على المبادرة الفردية والعمل الحرفي .

اتجاه التعليم الرسمي الى تلبية حاجات سوق العمل عموماً ، بغض النظر عن الطلب الحالي والموضعي ، وهذا يعني ميله الى المؤسسة (INSTITUTIONALISATION) ، والعقلنة . ومضارعات هذا الاتجاه الابعد عن الحاجات المباشرة ، أي «عدم التوافق» .

لكي نعني بهذه الفرضية تتوقف عند التعليم الخاص قليلاً لترى أين (في أي اختصاصات) يميل هذا التعليم الى العقلنة أو التقنيين ، من خلال مؤشر اعتماده على الشهادات الرسمية . وهذا ما يسمح لنا بتقديم اجابة أولية عن مسؤولية عدم التقنيين : هل هي ناتجة عن تقدير القطاع الرسمي (عدم وضع مناهج وشهادات لاختصاصات المستجدة التي يطلبها سوق العمل) أم انه منطق العمل الحرفي في التعليم وميله الى اللحاق بعمل «حرفي» (؟) أيضاً في سوق العمل؟

نستوي معلوماتنا هنا أيضاً من الجدول الأصلي الجديد (راجع الملحق).

نظهر في الجدول المبين أدناه توزيع المدارس بحسب الشهادات المشتركة وغير المشتركة مع القطاع الرسمي :

جدول رقم - ١١ - توزع الشهادات في القطاع الخاص بحسب توفر اختصاصات مشتركة أو غير مشتركة مع التعليم الرسمي .

المجموع	شهادات رسمية وغير رسمية	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	
٤٧	٨	٣٢	٧	اختصاصات خاصة بالقطاع الخاص
١٠٠	١٧,٠٢	٦٨,٠٨	١٤,٩	اختصاصات مشتركة مع القطاع العام
٢٧	٧	٤	١٦	
١٠٠	٢٥,٩	١٤,٨	٥٩,٢٥	
٧٤	١٥	٣٦	٢٣	المجموع

نلاحظ أولاً الظاهرة العامة أو الغالية ، وهي انه كلما توفر الاختصاص في التعليم الرسمي كلما مالت المدرسة الخاصة الى إعطاء شهادات رسمية ، وبالعكس فانه كلما غاب الاختصاص عن التعليم الرسمي كلما قدمت المدرسة الخاصة إفادات وشهادات غير رسمية . وهذا يعني ان التعليم الرسمي يستطيع ان يقنن التعليم كلما اشتراكه مع القطاع الخاص في تعليم مختلف الاختصاصات ، او وضع مناهج ومعايير نجاح في هذه الاختصاصات .

هذا من حيث «مسؤولية» القطاع الرسمي . ولكن هذا لا يعني ان الأمور عملياً لا تسير دائماً بشكل مفمن . ذلك ان التعليم الخاص يقدم ، حتى في الاختصاصات التي توفر في القطاع الرسمي في ٣١٪ من الحالات إفادات خاصة وشهادات رسمية .

ب - الاختصاصات المشتركة بشهادات غير رسمية :

- ١ - مساحة.
- ٢ - فنون بناء.
- ٣ - برمجة حاسبات الكترونية.
- ٤ - ميكانيك طيران.

بالنسبة لفئة الأولى نجد أن هناك رجوعاً إلى الأطار الرسمي في الميادين الصحية والتربية، خاصة إذا دققنا في الجدول في الفروع التي تصب في هذه الميادين فاننا نرى أن الاتجاه الغالب كمياً و نوعياً هو في العودة إلى المرجع الرسمي، أما الاختصاصات الباقية في نفس الفئة فهي تدل على استثنائية ، باعتبار أن هذه الاختصاصات تقع في ميدان الخدمات، وفي حين أن الاختصاصات الخدمية عددها كبير جداً فاننا لا نجد سوى أربعة هنا، وسنرى أدناه الاتجاه الغالب في اختصاصات قطاع الخدمات . الفئة الثانية تؤكد الفرضية الواردة أعلاه: بما أن الاتجاه الغالب هو خدمات بشهادات غير رسمية، فهذا يسحب نفسه حتى على الاختصاصات المشتركة.

إذا كنا قد استخرجنا الاتجاه الغالب في الاختصاصات والاتجاه الغالب في الشهادات ، فهل هذا يعني بالضرورة أنها وجهان لعملة واحدة، كما حاولنا ان نلمح أعلاه، أم أنها مسألتان منفصلتان؟ لذلك نعود إلى فئات المهن ونرى موقع كل من الشهادات الرسمية وغير الرسمية.

ومن ناحية ثانية يبدو أنه حتى في غياب تعليم اختصاصٍ ما في القطاع الرسمي ، فإن هناك تنظيمية «رسمية» لبعض الاختصاصات. وهذا ما يبرر نسبة الـ ١٤,٩٪ من الاختصاصات غير المتوفرة في القطاع الرسمي في جدول ٧٧ - ٧٨ والتي تقدم المدارس الخاصة فيها شهادات رسمية.

هذا التفاوت في موقف القطاع الخاص يعني:

• إن التعليم الرسمي إذا ما وفر تعليماً في اختصاص معين فهو يساهم في تقوين هذا التعليم . والعكس صحيح.

• إن التعليم الرسمي يستطيع ، حتى ولو لم يقدم تعليماً متخصصاً ، وضع مناهج ومعايير ل مختلف الاختصاصات ، وهذا ما يساهم أيضاً في تقوين التعليم المهني . والعكس صحيح.

• انه رغم مبادرة التعليم الرسمي لتشكيل «مرجع» معلن للتعليم ، فالتعليم الخاص يتوجه ، فيما يتوجه إليه ، إلى الانفصال عن هذا «المرجع» وإيجاد «مراجع» مباشرة في سوق العمل نفسه . لكن هذا الاتجاه ليس هو الاتجاه الغالب.

إذا تذكّرنا الاختصاصات الخاصة بالقطاع الخاص ، كونها خدمانية في معظمها ، فهذا يعني أن القرين في هذا القطاع يخف كلما اتجهنا إلى الاختصاصات الخدمية . وإذا كان هذا هو الاتجاه الغالب فهذا يعني أن الاختصاصات المشتركة التي يقدم فيها القطاع الخاص شهادات غير رسمية ، هي أيضاً اختصاصات خدمية . لكن ما هي طبيعة الاختصاصات «الخاصة» التي «يرجع» فيها القطاع الخاص إلى الشهادات الرسمية؟

لتأكيد الافتراض ، والاجابة على السؤال نفصل المعلومات المتوفرة عن هذين الحقلين :
الاختصاصات المشتركة بشهادة خاصة والاختصاصات الخاصة بشهادة مشتركة.

أ - الاختصاصات الخاصة بشهادة رسمية :

- ١ - معاون محلي.
- ٢ - معالجة فيزيائية.
- ٣ - تشغيل الحاسوبات الالكترونية.
- ٤ - تدريب اجتماعي - خدمة اجتماعية.
- ٥ - تربية حضانة.
- ٦ - مساعد محاسبة.
- ٧ - منفذ مساعد.

جدول رقم - ١١ - نسبة توزع طلاب التعليم الخاص بحسب نوع الشهادة وفئة الاختصاص.

فئات المهن	نسبة الطلاب بشهادة رسمية	نسبة الطلاب بشهادة غير رسمية
١ - لغات	-	% ١٠٠
٢ - موسيقى	-	% ١٠٠
٣ - إصلاح راديو وتلفزيون - تكيف	% ٥,٣	% ٩٤,٧
٤ - محاسبة ومالية	% ١١,٤٤	% ٨٨,٥٥
٥ - ادارة وتنظيم	% ١١,٥٧	% ٨٨,٤٢
٦ - خياطة وتنصيل	% ١٤,٤	% ٨٥,٦
٧ - أمانة سر	% ١٨,٩	% ٨١,١
٨ - كهرباء	% ٢٦,٤	% ٧٣,٦
٩ - هندسة ورسم	% ٢٧,٢٧	% ٧٢,٧٣
١٠ - تكنولوجيا	% ٣٦,٨	% ٦٣,٢
١١ - ميكانيك	% ٣٨,٤	% ٦١,٦
١٢ - تجميل	% ٥٩,٨	% ٤٠,٢
١٣ - تجارة	% ٦٦,٧٥	% ٣٣,٢٥
١٤ - تجارة وصناعة جلود	% ٩٠,٦	% ٩,٤
١٥ - تربية	% ٩٨,١	% ١,٩
١٦ - حداقة ومعدن	% ٩٨,٤	% ١,٦
١٧ - اعمال فندقية	% ١٠٠	-
١٨ - صحة	% ١٠٠	-

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٥٦ - ٦٦.

اذا وضعنا خطأً فاصلاً بين الفترة ١١ والفترة ١٢ ، حيث تقلب النسب ، ونأملنا في المهن الـ ١١ الأولى نجد ان أكثر المهن الخدمية موجودة فوق الخط ، واكثر المهن الموجودة فوق الخط هي خدمية ، حيث ترتفع نسبة الشهادات غير الرسمية.

وبما ان هذه الملاحظة لا تشكل قاعدة مطلقة ، باعتبار اننا نجد مهن خدمية ، تحت الخط (حيث تكثر الشهادات الرسمية) ، ونجد مهن غير خدمية بالضرورة فوق الخط ، فاننا نستطيع القول فقط ان الاتجاه الغالب في الاختصاصات الخدمية هو الحصول على شهادات غير رسمية او إفادات . في حين ان الاختصاصات غير الخدمية تتوزع بشكل غير منتظم ، بالنسبة للمعلومات المتوفرة حتى الان ، بين الشهادات الرسمية والشهادات غير الرسمية .

واخيراً فان بعض الاختصاصات ، التي قد تصب في قطاع الخدمات بمعناه الواسع (صحة ، تربية) ، ويسهل طبيتها ، «ترجع» الى الاطار الرسمي ، أو ان هناك نوعاً من العلاقة الضمنية مع القطاع الرسمي .

هذه الملاحظة الاخيرة تعطي بعدها جديداً للتحليل ، أي انه رغم غلبة الاتجاه الى التحرر من الاطار الرسمي في قطاع الخدمات ، فإن طبيعة المهنة نفسها ، وليس فقط حرفة التعليم ، هي التي تجعل بعض الاختصاصات تقترب أو تبتعد عن الاطار الرسمي .

بعد هذه الجولة على المعلومات المتوفرة عن التعليم المهني ، ومحاولة مد منحنيات (فرضية) حول علاقتها بسوق العمل وقطاع الخدمات فيه بشكل خاص ما زال هناك عنصران بحاجة الى دراسة لاكمال الملامح التي نهم بها حول هذه العلاقة : المستوى الاقتصادي الاجتماعي للطلاب والبنس .

بالنسبة للعنصر الاول لا تتوفر لدينا أية معلومات احصائية عن الموضوع تساعدنا على افراض شيء خاص بقطاع الخدمات ، وحتى عن الجنس فالاحصاءات الاخيرة لا تستعمله كمعيار في جداولها . لذلك نكتفي بعض المعلومات القديمة حول هذا الموضوع ، رغم الحفظ عليها مسقاً بسبب قدمها . يبدو من خلال توزع الطلاب على الاختصاصات المهنية ، كما يظهره كتاب مؤسسات «التعليم المهني والتقني الخاص في لبنان» (١٩٦٧) (١) ان هناك اختصاصات تستقطب فقط أو بشكل أساسي الذكور وهناك اختصاصات تستقطب الاناث فقط . الجدول المبين أدناه يظهر هذين الاتجاهين (٢) .

إذن ننتقل إلى تحليل المعطيات المتوفرة عن التعليم العالي في لبنان، والمفید في إثناء وتوسيع المشكلة التي تعالجها في هذا البحث.

٢ - ٢ - التعليم العالي

نعتمد في هذا القسم على المعطيات التي تقدمها «الاحصاءات التعليم العالي في لبنان لسنة ١٩٧٧ - ١٩٧٨» (١).

- بلغ عدد الطلاب في كل جامعات لبنان خلال العام الدراسي المذكور ٧٨٦٢٨ - طالباً وطالبة، وقد توزعوا على الاختصاصات على النحو التالي: (٢)

جدول رقم - ١٢ - توزيع طلاب التعليم العالي بحسب الاختصاص

%	العدد		الاختصاص
١,٧٥	١٣٧٩	(٣)	١ - طب
٤,٤٠	٣٤٦٣	(٤)	٢ - هندسة
١,٠٥	٨٣٠	(٥)	٣ - فنون
٩,٢٩	٧٣٠٧	(٦)	٤ - علوم بحثية
٢٤,٩٧	١٩٦٣٦	(٧)	٥ - علوم اجتماعية
٣١,١٢	٢٤٤٧١	(٨)	٦ - علوم انسانية
٢٧,٣٩	٢١٥٤٢	(٩)	٧ - خدمات
١٠٠	٧٨٦٢٨		المجموع

(١) المرجع نفسه.

(٢) نعتمد نفس التصنيف الوارد في «احصاءات...» لأن المداول التي تهمها عوّلخت بناء عليه.

(٣) تضم فئة «الطب»: طب أنسان، علوم صحية، صيدلة، تربیض، ضبط عام.

(٤) تضم فئة «الهندسة»: الهندسة المدنية، المعمارية، الكهرباء، الميكانيك، الانكروميكانيك.

(٥) تضم فئة «الفنون»: زخرفة، رسم وتصوير، موسيقى، تحفيم.

(٦) تضم فئة «العلوم البحثية»: رياضيات، فيزياء، كيمياء، علوم طبيعية، علوم الاحياء، علوم زراعية، كمبيوتر، إحصاء.

(٧) تضم فئة «العلوم الاجتماعية»: علم اجتماع، علوم آثار، علوم سياسية، حقوق، علوم تربوية، توثيق، دراسات عليا قانون، دراسات عليا علوم سياسية، علوم دينية.

(٨) تضم فئة «العلوم الإنسانية»: فلسفة، علم نفس، لغات وأدابها، تاريخ، جغرافيا، لغات.

(٩) تضم فئة «الخدمات»: ادارة اعمال، ادارة عامة، اعلام، دروس مصرية وتأمين، تجارة وعلاقات عامة، سكرتاريا، محاسبة، اقتصاد، برامج خاصة.

مهنة تسقطب أكثرية الطلاب من الإناث

مهنة تسقطب أكثرية الطلاب من الذكور

مناظرة أشغال	الاخترال/ضرب على الآلة الكاتبة
مسك الدفاتر	سكرتاريا
تصفييف الشعر	تدبير منزل
هندسة مساحة	تجميل الوجه
ديكور	تشذيب الأظافر
رسم هندي	تمريض عام
محاسبة عامة	تفصيل ونظرير
مساعد محاسبة	
محاسبة قانونية	
محاسبة عليا	
إصلاح راديو وتلفزيون	
خياطة	
حياكة	
ميكانيك سيارات	

بسبب قدم المعلومات وقلة المهن المذكورة فإن الملاحظة التي نستخرجها محدودة التعميم. ويمكن القول بالنسبة للإناث على الأقل أن المهن التي يتجهن إليها، تقع كلها في قطاع الخدمات من ناحية، ومن حيث طبيعتها لا تتطلب الكثير من الجهد النظري، وفي جزء منها تقوم على العناية الإنسانية، وهي في الواقع دنيا في سُلُم العمل (الخدمة وليس القيادة).

هذا حول التعليم المهني عموماً، وما يتعلق بقطاع الخدمات منه خصوصاً، لكن كما نعلم فإن مثل هذا التعليم يستقبل الطلاب في متوسط السُلُم الدراسي، وبهذا وبالتالي، بدوروس منتظمة طويلة أو قصيرة، بدورات سريعة أو طويلة، متقدرين، وعمال مهرة ونصف مهرة، أي الذين سيحصلون في النهاية موقعاً متوسطاً أو دونياً في سُلُم العمل.

لكن سوق العمل، وقطاعات الخدمات بالذات، يستقبل اختصاصيين من مستوى أعلى، الذين يشكلون القيادات والتكنوقراط والمدربين والمسؤولين الفنيين فيه، هذه الفئات يهيؤها التعليم العالي عادة. لذلك لا بد من معرفة نوعية وكمية ما يقدمه هذا التعليم (وقطاع الخدمات بالذات) لاكمال اللوحة التي نحاول رسماًها منذ بداية هذا التفصيل الطويل.

جدول رقم - ١٣ - توزيع الطلاب بحسب الاختصاص ونوع التعليم الجامعي (١).

المجموع	الجامعات الخاصة	الجامعة اللبنانية	فئة الاختصاص
٢١٥٤٢	٢٠٢٤٨	١٢٩٤	١ - خدمات
	٤٢٥٩	٤,١٦	
١٠٠	%٩٤	%٦	
١٣٧٩	١٣٧٩	-	٢ - طب
	٢,٩٠		
١٠٠	١٠٠		
٣٤٦٣	٢٩٨٥	٤٧٨	٣ - هندسة
	٦,٢٧	١,٥٣	
١٠٠	%٨٦,٢	%١٣,٨	
٨٣٠	٤٦٣	٣٦٧	٤ - فنون
	٠,٩٧	١,٢٠	
١٩٦٣٦	٨٧٧٥	١٠٨٦١	٥ - علوم اجتماعية
	١٨,٤٦	٣٤,٩٣	
٧٣٠٧	٧٤٩	٦٥٥٨	٦ - علوم بحثية
	١,٥٧	٢١,٠٩	
٢٤٤٧١	١٢٩٣٦	١١٥٣٥	٧ - علوم انسانية
	٢٧,٢١	٣٧,٠٩	
٧٨٦٢٨	٤٧٥٣٥	٣١٠٩٣	المجموع
	١٠٠	١٠٠	

حيث نلاحظ ان الاختصاصات التي تخرج أفراد الهيئة التعليمية (الثانوية والجامعة) تضم ٤٠٪ من مجموع طلاب جامعات لبنان (علوم بحثية + علوم انسانية).

اما الاختصاصات التي تصب في قطاع الخدمات في معناه الضيق فتضم ٢٧,٢٩٪. واذا أضفنا اليها المهن المرموقة (طب، هندسة، فنون) فاننا نحصل على ما مجموعه حوالي ٣٥٪ أي ما يقارب ثلث ما تخرّجه الجامعات.

اما الربع الباقى فتحتل الاختصاصات التي تخرج اطرافات الادارة والاطراف الايديولوجية ، والتي تقع في النهاية في قطاع الخدمات بالمعنى الواسع للكلمة. على انا سوف نقتصر في مقارنتنا على الفئة الثانية ، والتي تضم الاختصاصات الخدمية بشكل مباشر.

اذا قارنا معطيات التعليم الجامعي مع معطيات التعليم المهني من جهة ومع معطيات مجموع التعليم من جهة اخرى نلاحظ توافق مع اتجاهات مجموع التعليم واختلافاً مع اتجاهات التعليم المهني. فقد لاحظنا بالنسبة لمجموع التعليم ان التعليم المختص يحتل نسبة ضئيلة من حجم التلاميذ، أي تفاوتاً بين حجم قطاع الخدمات وحجم التعليم المختص عموماً، وهنا نلاحظ تفاوتاً بين حجم قطاع الخدمات وحجم التعليم المختص الخدمي. ومن ناحية اخرى فإنه في حين تشكل الاختصاصات الخدمية الاغلبية في التعليم المهني الثانوي فانها لا تتحل هنا الا الثالث تقريباً.

٢ - ٢ - ١ - الاختصاص ونوع التعليم :

نلاحظ في الجدول (١٣) ما سبق ولاحظناه في التعليم المهني. حيث يتم القطاع الخاص بقطاع الخدمات بشكل أساسي، ويليه معظم حاجات هذا القطاع. في حين ان الجامعة اللبنانية تهم بالاختصاصات التي تصب في التعليم والاطراف الادارية والايديولوجية اكثر من اهتمامها بالاختصاصات الفنية المطلوبة في قطاع الخدمات. فالجامعات الخاصة تقدم من ٨٦٪ الى ١٠٠٪ من الطلاب المتوجهين الى قطاع الخدمات (خدمات، طب، هندسة، فنون). وهؤلاء يشكلون القسم الاساسي من طلابها (٥١٪). وبالمقابل فإن الجامعة اللبنانية لا تقدم الا التزير البسيط من المتوجهين الى هذا القطاع (١٣,٨٪) في احسن الاحوال، ثم ان طلاب الخدمات عموماً لا يشكلون سوى ٧٪ من طلابها. في حين ان طلاب الاختصاصات التعليمية والاطراف الادارية والايديولوجية يشكلون ٩٣٪ من طلابها.

(١) المصدر : «الخصائص ...» ص ٢٣ - ٢٤.

جدول رقم - ١٤ - توزع الطلاب ، حسب الجنس ، في كل اختصاص(١)

علوم بحثة	علوم انسانية	علوم اجتماعية	مهن مرموقه وخدمات	طب هندسة فنون خدمات	
٧٠	٥٨	٦٦	٧٢	٤١	٨٩ ذكور
٣٠	٤٢	٣٤	٢٨	٥٩	١١ اناث
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠ المجموع

حيث نلاحظ ان المسافة الكبرى بين الصبيان والبنات تقع في : الهندسة ، الخدمات ، العلوم البحتة حيث الحجم العددى الاكبر للصبيان . أما المسافة الصغرى فتقع في الفنون والعلوم الانسانية حيث تقارب الاحجام . وبما ان الفنون لا تضم الا عدداً قليلاً من الطلاب فان هذا الجدول يؤكى الملاحظة السابقة في ترابط الاتجاهات عبر المعايير الثلاثة : الاختصاص - الموضع في العمل - الجنس :

اطارات وتعليم	خدمات
مهن مرموقة	صبيان
بنات	

إذن «التوافق» بين حاجات سوق العمل (قطاع الخدمات) يتم من خلال التعليم الخاص اكثر مما يتم من خلال التعليم الرسمي الجامعي ، ويعنى ذلك ان التعليم الرسمي قد يعاني من بطالة وهدر في هذه الحالة اكثراً مما يعاني منه التعليم الخاص .

اذا اعتبرنا من جهة اخرى ان الاختصاصات التي اعتبرنا انها تصب في قطاع الخدمات ، ذات طابع مرموق اجتماعياً واقتصادياً بالمقارنة مع المهن التعليمية ومع المهن التي يشغلها خريجو التعليم المهني القانوني ، واذا ربطنا ذلك بالاصطفاء الشديد في الدخول الى التعليم الجامعي الخاص (شروط الدخول العلمية والمالية) ، فاننا يمكن ان نستنتج ، ونفترض ، ان لكل من القطاعين مسار خاص :

التعليم الخاص يستقبل المصطفين ، أبناء الميسورين ، ويوجههم في قنوات تصب في القطاع الاكبر حجماً في الاقتصاد اللبناني ، مع اختصاصات تؤهلهم الى اتخاذ موقع مرموق في سلم المهن والعمل داخل هذا القطاع . أي في النهاية الاطارات العليا في المجتمع .

في حين ان التعليم الرسمي يستقبل جمهوراً اكثر شعبية ، ويوجه الى اختصاصات عليها طلب أقل ، في موقع وسطى في العمل (اطارات ادارية وتعلمية) . أي يكون في النهاية الاطارات الوسطى في المجتمع .

٢ - ٢ - ٢ - الاختصاص والجنس :

يشكل الشباب ٧٢٪ من مجموع طلاب الجامعات ، في حين ان الفتيات يشكلن الـ ٢٨٪ الباقية . أي ان التعليم الجامعي في صفة الغالبة «ذكري» . يعنى ان الاطارات التي تؤهلها الجامعة هي في غالبيتها ذكرية .

في المقارنة بين اتجاهات الصبيان والبنات بحسب الاختصاصات لم نلاحظ فروقاً ذات أهمية . أي ان كلا الجنسين يتجهان بنفس الرغبة الكمي الى هذا الاختصاص او ذاك . نشير فقط الى بعض التفروقات الطفيفة :

٢٧,٣٪ من الذكور يتابعون الدراسة في «العلوم الانسانية» مقابل ٣٩٪ من الفتيات . و ٢٩,٧٪ من الذكور يدرسون في «الخدمات» مقابل ٢٢,٤٪ من الفتيات .

هذا يعني ان الاتجاه الجنسي الغالب على الجامعة ينسحب جزئياً على الاختصاصات المرموقه . يعنى ان غلبة الذكور تتوافق مع الاختصاصات المرموقه ، وقطاع الخدمات . في حين ان قلة الفتيات تتوافق مع ميل نحو الاختصاصات المتوسطة والمهن التعليمية .

ان جمع هذه الأوجه الثلاثة يظهر في الجدول التالي :

(١) «احصاءات...» ص ٣١.

٣ - خلاصة وفرضيات

يمكن إعادة رسم نظام التعليم فيما يخص تدريجاته تجاه سوق عمل الخدمات بأخذ على الشكل التالي:

١-٣ يشكل طلاب التعليم العام ٩١٪ من مجموع طلاب لبنان. وبشكل طلاب التعليم المهني ٣٪ وطلاب التعليم العالي ٥٪ من هذا المجموع. أما طلاب الاختصاصات الخدمية تحديداً فيشكلون ٧٢٪ من طلاب التعليم المهني و ٣٥٪ من طلاب التعليم العالي، وما

مجموعه ٨٥٪ من مجموع طلاب لبنان في شتى المراحل والفروع.

نصف طلاب لبنان يخرجون من المدرسة من دون اختصاص وبثقافة متوسطة كحد أقصى. والنصفباقي يخرجون إما بثقافة عامة ثانوية، أو باختصاص (مهني وفني وعلمي).

يترك التعليم بشكل أساسي في العاصمة وضواحيها.

يرتبط الخروج المبكر من المدرسة بالنشأ الاجتماعي المتدني، والصعود إلى أعلى السلم الدراسي بالنشأ الاجتماعي الميسور.

المضمون الأساسي للتعليم العام لغوي - فكري - نظري وظيفته الأساسية التمهيد للمراحل الدراسية الأعلى، ويتم نقله بواسطة التقليدين، أكثر ما يتم بالتحضير للعمل المهني.

إذا قارنا هذه المعطيات بحجم الطاقة العاملة التي تعمل في قطاع الخدمات (٥٥٪ من مجموع الطاقة العاملة اللبنانية) يمكن افتراض ما يلي :

• إن مثل هذه التقديمات يتطلبها قطاع الخدمات (تواافق).

• إن مثل هذه التقديمات هي ما يتطلبها قطاع الخدمات (عدم تواافق).

• إن مثل هذه التقديمات تواافق جزئياً متطلبات قطاع الخدمات.

وبالتالي ان الاحتمالين الأولين صحيحان كلاهما.

ماذا يحصل لو صحت أحدي هذه الاحتمالات على مستوى مخرجات نظام التعليم بتجاه سوق عمل الخدمات؟

• بالنسبة للاحتمال الأول:

إن خريجي التعليم العام معرضون للبطالة أو الهجرة. وفي هذه الحالة الأخيرة فمعنى ذلك أن نظام التعليم اللبناني مفتوح على سوق عمل خارجية (البلدان العربية مثلاً). وفي مختلف الاحوال فإن هذه الحالة تؤدي إلى هدر تربوي كبير.

• بالنسبة للاحتمال الثاني:

ان سوق العمل يحتاج أساساً إلى عاملين من دون كفاءة مهنية بشكل كاسح ونصف هؤلاء من أصحاب الثقافة ما دون المتوسطة، ويحتاج جزئياً إلى عاملين مختصين، في أكثرهم من حملة الاختصاص العالي.

ان سوق العمل يحتاج إلى هذا المضمون اللغوي - الفكري - النظري أكثر من حاجته إلى الاعداد البوليفي.

وفي ظل سيطرة الحاجة إلى الثقافة العامة، يصبح الالتحاق بسوق العمل غير مرتبط بالضرورة بالشهادة، أي غير مقنن بالضرورة. و يتم «تعويض» هذه الكفاءة من خلال منطق العلاقات الاجتماعية السائد (العلاقات الشخصية، الواسطة..). بهذا المعنى تفقد الشهادة قيمتها الخاصة، وتتمتع بها فقط عبر تغطيتها بفوترة أو صلة اجتماعية.

وفي ظل الغياب العام للاختصاص فإن «العلاقات الاجتماعية» لا تposure فقط الالتحاق وإنما أيضاً كيفية احتلال المواقع المختلفة في مؤسسات العمل، والتي تم بغض النظر عن الاختصاص والشهادة.

ان سيادة منطق العلاقة على الالتحاق، واحتلال المواقع بالنسبة لحملة الشهادة العامة، وبصفته منطقاً سائداً، ينسحب نفسه أيضاً على حملة شهادات الاختصاص، الا إذا تعلّر ذلك. وهذا «التعلّر» لا يحصل إلا بالنسبة للاختصاصات العالية. أي إننا نفترض أنه كلما اخْفَضَ مستوى الاختصاص كلما تم الالتحاق واحتلال المواقع بناء على معايير المطلق الاجتماعي السائد، وكلما ارتفع مستوى الاختصاص (جامعي) أخذت الكفاءة (الشهادة) أهمية أكبر إن في الالتحاق أو في احتلال المواقع.

و بما أن الأجر هو الوسيلة التي يتم بواسطتها في النهاية ضبط وتقييم «الكافئات» المطلوبة، وبما أن هذه «الكافئات» غير مقتنة، فهذا يفترض حدوث الأمرين التاليين:

• اختلاف الأجر لحملة نفس الشهادة، كلما اتجهنا إلى الشهادات الدنيا، وتبعاً لطبيعة العلاقة الاجتماعية القائمة بين العامل رب العمل.

• وجود هوة كبيرة بين حملة الشهادات المتدنية (لكرتهم) وحملة الاختصاص العالي (لتلتهم) وارتفاع الحاجة إليهم.

خلاصة هذا الاحتمال اذن، ونتيجة سيطرة الثقافة العامة على تقديمات النظام التربوي، هو حدوث «مرونة» كبيرة، من حيث مدخلات سوق العمل التربوية (الالتحاق، التأهيل، احتلال موقع في العمل، الأجر..)، مرهونة بطبيعة العلاقات الاجتماعية السابقة، هذه المرنة تزيد أو تقص بحسب ندرة الاختصاص او كثرة الحاجة إليه. وبما أن هذه الحالة الأخيرة تتعلق بالتعليم العالي بشكل أساسي فإن مكانها محدود في جملة مدخلات سوق العمل التربوية.

نزد على هذه الخلاصة - الفرضية ان سوق عمل الخدمات نفسه يقوم في جزء كبير منه على العمل البسيط (غير المخصص، وبناء منخفضة) وغير المعد تقبلاً، أما اذا احتاج الى تقنيات معينة فانه قد يؤمن احتياجاته بالتدريب الموضعي.

٤. بالنسبة للاحتمال الثالث:

اذا كان الاحتمال الثالث يمثل الواقع الحقيقي للعلاقة بين نظام التعليم وسوق عمل الخدمات، فان كل الاستنتاجات والفرضيات السابقة المستخرجة في الاحتمالين الأول والثاني تصحّ معاً. أي أن هذه العلاقة تتسم بالتوافق (معنى «المرونة») والانفصال، في نفس الوقت. أي أن مخرجات النظام التربوي هي مدخلات لسوق العمل المحلية وسوق العمل الخارجية في نفس الوقت، والمخرج ، في أي درجة من السلم المدرسي هو أمام الاحتمالين في آن معاً (المigration، البطالة أو الانتحاك بالسوق بحسب المنطق السائد)، وهذا الاحتمال هو المرجع بالنسبة لنا.

٤-٣ - هناك فارق ملحوظ بين القطاعين الخاص والرسمي في مدى وطبيعة تقدّماتهما تجاه سوق عمل الخدمات.

من حيث الاختصاصات:

١. يشكل طلاب الاختصاصات «الخدماتية» ٨٠٪ من مجموع طلاب القطاع الخاص و ٤٦٪ من طلاب القطاع الرسمي.

٢. يحترم التعليم الخاص ٤٧٪ من أصل ٨٨ اختصاص استطعنا رصدها، معظمها «خدماتية».

٣. ٧٠٪ من طلاب التعليم الخاص يدرسون في اختصاصات لا تتوفر في الرسمي وتشكل ١٥٪ من حجم هذا التعليم.

٤. نفس الظاهرة تقريباً نلاحظها في التعليم العالي:

٥. ٨٦ الى ١٠٠٪ من طلاب شعب الخدمات الجامعية موجودون في التعليم الخاص، ويشكلون ٥١٪ من طلاب هذا التعليم.

٦. ١٤٪ وما دون من طلاب شعب الخدمات الجامعية موجودون في الجامعة اللبنانية ويشكلون ٧٪ من طلابها.

من حيث التقنيين والانتشار:

٧. التعليم المهني الرسمي يتواجد خارج بيروت أساساً ويعطي شهادات رسمية بناء على المنهج المقرر، ويشكل طلاب التعليم الفني فيه ٨٠٪ مقابل ٢٠٪ للتعليم المهني.

٨. التعليم الخاص يتواجد في بيروت وضواحيها أساساً. ٧٣٪ من طلابه ينخرجون بافادات وشهادات غير رسمية، وبشكل الذين يدرسون شهادات رسمية فنية في حوالي ٢٠٪ من مجموع الطلاب.

٩. هذه المعلومات تسمح بافتراء ما يلي:

١. ان التعليم الخاص هو الذي يلبّي ما يحتاجه قطاع الخدمات من اختصاصيين عمالةً مهرة كانوا (تعليم مهني) أم تكنوغراد (تعليم عالي).

٢. ثم ان هذا التعليم (الخاص) هو الذي يرافق نحو قطاع الخدمات زميّناً وجغرافياً (المركز). هذا «التوافق» يحصل بدون تقنين، أي بعلاقة مباشرة مع مؤسسات العمل.

٣. ان التعليم الرسمي يتوجه الى جملة سوق العمل، دون اللحاق به مباشرة (اذا ينسو حيث يتراجع التعليم الخاص - في الاطراف) او بغضّ النظر عن الطلب المباشر، ويمكن ان نسمى هذا الاتجاه بالمؤسسة INSTITUTIONALISATION. ثم ان التعليم الرسمي يقنن ويعقلن عمله بمناهج وشهادات محددة.

٤. ان مجموع هذه الميزات يجعل التعليم الرسمي معلقاً ولكنه غير «متوفقاً» مع سوق العمل. واذا ما استعدنا افتراض التوافق - الملتوافق (الاحتمال الثالث المذكور أعلاه) يمكن القول ان التوافق يتأمن بواسطة التعليم الخاص واللاتوافق يحصده التعليم الرسمي. اما اذا استعملنا مفهوم العقلنة فإن التعليم الرسمي يبدو معلقاً اكثر من التعليم الخاص. وتجرّي الأمور بين نوعي التعليم وعلاقتها بسوق العمل وكان التوافق يعني العقلنة، والعقلنة تبني التوافق. وهنا يمكن طرح سؤال جديد يجب الاجابة عليه، ولو جزئياً، في هذه الدراسة: الى أي حد يساهم سوق العمل نفسه في هذه العادلة؟ حيث نفترض انه اذا كان سوق العمل نفسه غير معلقاً (والاتجاح به من خلال العلاقات مؤشر على ذلك) فهو الذي يسحب عدم عقلنته على المؤسسات التي تتوافق معه.

٥. لكن هل يعني ذلك ان التعليم الخاص والتعليم الرسمي يسيران في خطّين منفصلين تماماً، او هل يعني ذلك ان التوافق والعقلنة هما ضدّين؟

٦. نستبعد هنا بعض الاستنتاجات التي توصلنا اليها سابقاً والتي تسمح لنا بالقول بأن العلاقة بين القطاعين الرسمي والخاص تتسم بالتأثير والتبادل في حدود معينة:

٧. كلما توفر الاختصاص المهني في التعليم الرسمي كلما مالت المدرسة الخاصة الى إعطاء شهادات رسمية. والعكس صحيح.

رغم ذلك يتوجه التعليم الخاص الى الانفصال والاستقلالية، بحسب متطلبات اخرى (المنطق السائد فيه، منطق سوق العمل).

يعود التعليم الخاص الى الاطار الرسمي في بعض الميادين حتى ولو لم تكن موجودة في التعليم المهني الرسمي (وهي موجودة طبعاً في اجهزة اخرى من القطاع الرسمي) وهي : التربية والصحة.

٣ - تختلف الاختصاصات التي تلتحق بها الفتيات عن الاختصاصات التي يلتحق بها الصبيان عموماً. وتحتج الفتيات (بشكل غالب كهذا) الى الاختصاصات التي تصب في المهن التي تتطلب عملاً أقل دقة فكرية وأكثر دقة يدوية (الخياطة) أو التي تقوم على العلاقات الانسانية (العناية) أو التي تقع في أدنى سلم العمل (العمل المأجور البسيط : سكرتارية ، وظيفة ..).

٤ - تشكل «التوقعات» بعدها نفسياً للعلاقة الموضوعية القائمة بين التعليم وسوق العمل. وتلعب التوقعات دورها الخاص في تحديد المسار الدراسي - المهني لأصحاب العلاقة.

الجزء الثاني

الدراسة الميدانية : عرض النتائج وتحليلها

مدخل :

انطلاقاً من النتائج المبينة في الجزء الأول ومن أجل فحص الفرضيات غير المثبتة حتى الآن كان من الضروري القيام ببحث استقصائي ميداني تضمن :

• معرفة بعض المعطيات الموضوعية :

- كافية وضع وتعديل المنهج التعليمية في التعليم المهني ، والطرق المستعملة . لتتمكنة الصورة المكثنة عن التعليم العام .
- نمط العمل في مؤسسات التعليم المهني .
- آليات الالتحاق به .
- مدى العلاقة مع سوق العمل وطبيعتها .

• معرفة اتجاهات العاملين في مؤسسات التعليم المهني ، أي ردود فعل هؤلاء على العلاقة القائمة بين التعليم وسوق العمل ، مع ربط هذه الاتجاهات بعض المعطيات الموضوعية (الجنس ، نوع التعليم ، المنشأ الاجتماعي) . وتتضمن هذه الاتجاهات موضوعات ثلاثة :

- الميول والتوقعات المهنية .
- الموقف من التعليم .
- الموقف من سوق العمل .

وتناول ثلاثة أطراف :

- أصحاب المؤسسات .
- الأساتذة .
- الطلاب .

أي ان الاستقصاء التعليمي صيف في ثلاثة اسئارات كل منها موجه الى أحد الاطراف المذكورين أعلاه .

الفصل الأول

نتائج التحقيق الخاص بالعاملين والمؤسسات

١ - ١ - بعض الملاحظات المنهجية الخاصة بالتحقيق :

نثبت في ما يلي بعض الملاحظات المنهجية المميزة للتحقيق، لا بد من ايرادها، باعتبارها، منهاجاً، أحد مفاتيح التحليل الخاص بالمعطيات الحصيلة (انظر في ما يتعلق باختيار العينة الملحق الثاني من ملخص الدراسة).

١ - ١ - ١ - ثمة نوعين من الأسئلة مختلفتين من حيث توجههما ومن حيث طبيعة الاجوبة المقدمة عليهما. فهناك أولاً سؤال الواقع الذي يتوجه لقياس حالة موضوعية محددة وهو يستدرج وبالتالي، كجواب ، معطيات محددة لا يخالط فيها ، عادة ، حكم قيمي (أو حكم رأي). وهناك ثانياً سؤال يتوجه لقياس الرأي ويأتي الجواب عليه على شكل تقدير (حكم رأي). وبديهي ان كلاً من هذين النوعين من الأسئلة والاجوبة التي يستثيرها، يستويان على صعيدين مختلفين بالنسبة للتحليل.

١ - ١ - ٢ - ثمة محدودية انماط المؤسسات المشتملة بالتحقيق والتي تضعف قدرة الكشف التي تتمتع بها الاستئارة كأدلة منهجية. ولذلك لن يكون بمقدورنا سوى كشف اتجاهات محددة قائمة في تركيب المؤسسات أو اليد العاملة بالإضافة الى رسم اتجاهات أخرى تتوضح بعضاً من تطور تركيب هذه المؤسسات واليد العاملة.

١ - ١ - ٣ - لم تقدم نتائج التحقيق في المؤسسات وبين العاملين امكانية بناء تراتب للمهن (HIERARCHIE DES PROFESSIONS) . وبالتالي لن يكون بأمكاننا قياس هذا التغير الحام (المهنة) بعلاقته المتعددة بتركيب مراكز العمل في المؤسسات وبتركيب الاعداد التعليمي عامة والمهني خاصة الا بشكل غير مباشر وذلك من خلال تحليل علاقة تركيب الطلب في فروع نشاط الخدمات المختلفة بتركيب العرض من اليد العاملة.

١ - ٢ - التعريف باستماري العامل ومؤسسة العمل :

هدفت استئارة العامل الى معرفة الواقع المهني والتربوي الذي يميز وضع العاملين في المؤسسات التجارية ومؤسسات الخدمات. وقد انطوت ، لأجل ذلك ، على أسئلة تتعلق بالمعلومات العامة عن مؤسسة العمل ، والمستخدم نفسه من حيث وضعه المهني ومهنة والده ومستواه العلمي ، ومعلومات حول عمل هذا المستخدم وتدرجاته المهني وشروط عمله الخاصة ومدى التوافق بين العمل الذي يشغله وبين تأهيله المهني بالإضافة الى جدول يستوضح مسيرة التربوي والمهني ان ذلك. ثمة مجموعة من الأسئلة التي تتجه لاستجلاء وقياس رأي المستخدم في علاقات العمل وأقصى الاستخدام وشروطه والتأهيل المهني ...

١ - ٣ - ٢ - الأصول الاجتماعية لأفراد العينة :

يوفر هذا المؤشر امكانية التأكيد من نمط التجدد الاجتماعي لفئات العاملين. وذلك بهدف التأكيد من مدى الثبات الذي تتمتع به عملية «الفرز» الاجتماعي بالارتباط مع الوضع في العمل.

في الواقع ثمة ٥٨٪ من أفراد العينة يقوم آباؤهم حالياً بعمل مأجور TRAVAIL SALARIE (موظرون ، عمال وأجراء). فيما يتوزع آباء أفراد العينة الآخرون على المهن التالية : تاجر (١٢,٣٠٪)، مهندس حرة (٤,٩٢٪)، مهني (٤,٩٢٪) وغير ذلك (١٩,٧٪). ان دلالة هذه النتائج تكمن في أن ثمة نهطاً من التجدد الاجتماعي REPRODUCTION SOCIALE يكرس نفسه بثبات واضح. وهذا النمط يتجسد أساساً في العمل المأجور (الجدول ٥ - ٦). وهذا ما يؤكد نتائج تحقيق القرى العاملة للعام ١٩٧٠ هذه الجهة خاصة وان نسبة العاملين بأجر ، طبقاً لهذه النتائج كانت ٦٠٪ من مجموع القوى العاملة.

اما الجهة المستوى التعليمي لآباء أفراد العينة فان نسبة ٦٠٪ منهم يتراوح مستوىهم هذا ما بين الابتدائي (٤٩,١٨٪) والأتمى (١٠,٦٪). في حين أن ١٧,٢١٪ منهم من المستوى المتوسط و ١٣,٩٣٪ من المستوى الثانوي و ٤,٩٢٪ من المستوى الجامعي. وثمة فقط ١,٦٤٪ من مستوى مهني متواضع في مقابل ٢,٤٦٪ من مستوى مهني عالي (الجدول ٥ - ٧).

وإذا ما أدركنا أن ثمة ٥٠٪ من مجموع العاملين في المؤسسات هم من المستوى المتوسط وما دون وان حوالي ٦٥٪ من العاملين بأجرهم من هذا المستوى تحديداً، (الجدول ٤ - ٣ من عينة المؤسسات) لم يمكننا الاستنتاج بأن عملية التجدد الاجتماعي ، للعاملين بأجر خاصة ، ذات وجه تربوي شديد الوضوح أيضاً.

١ - ٣ - ٣ - الارتفاع الوظيفي لأفراد العينة :

يبدو ، انطلاقاً من نتائج التحقيق الخاص بالعاملين ، أن أفقية الارتفاع الوظيفي - المهني LA PROMOTION PROFESSIONNELLE مسدودة إلى حد كبير . في الواقع ، ثمة ٧٩,٥٠٪ من أفراد العينة لم يطرأ أي ارتفاع في وضعهم الوظيفي (الجدول ٥ - ١١) منذ مباشرتهم العمل. في حين ان ارتفاع الخمس الثني من أفراد العينة قد تم على امتداد الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (وخاصة خلال وبعد فترة الحرب الاهلية بحيث يمكن الافتراض ان ما يفسر ذلك ، جزئياً على الأقل ، هو التزف المستمر في الاطارات الموصوفة الى خارج لبنان خلال هذه الحرب وبعدها).

كيف يمكن ان نفسر هذا «الانسداد»؟

١ - ٣ - ٣ - ١ - حداثة العمل في المؤسسة المعنية بالنسبة لغالبية أفراد العينة أي ٦٦,٣٩٪ (الجدول ٥ - ٨). فقد باشر هؤلاء عاملهم اعتباراً من العام ١٩٧٦.

اما استماراة مؤسسة العمل فقد انطوت على اسئلة حول وضع المؤسسة (الحقوق ، النشاط الرئيسي والثانوي ، العنوان...) وأقسام العمل فيها ووظائف العمل ونماط العاملين وأعمارهم ومستواهم العلمي والعام والمهني وأفقية وشروط استخدامهم فيها و «مصادرهم» التعليمية. بالإضافة الى نظام العمل الشيع والتدرج الوظيفي ونوع التأهيل المهني الذي توفره هذه المؤسسة ..

١ - ٣ - ٢ - في نتائج التحقيق لجهة الخصائص التي تبرز من خلال نتائج استمارات العاملين وغير المكررة في نتائج استمارات المؤسسات.

١ - ٣ - ١ - خصائص عينة العاملين (تركيب العرض) لجهة هرم الأعمار ، الجنس ، الحالة الزوجية والأسرية.

نبذوا عينة العاملين ، من زاوية تركيب هرم الأعمار ، انها عينة فية أساساً. اذ ان نسبة ٦٥٪ من هؤلاء هي دون الثلاثين عاماً من العمر (الجدول ٥ - ١). انها عينة تعكس ، الى حد كبير ، جيل العاملين عشية الحرب الاهلية وخلالها كما ستأكيد من ذلك عبر مجموعة اخرى من المؤشرات . وهي تتطوّر ، استناداً لذلك ، على امكانية التعرض إلى خصائص واتجاهات العاملين في قطاع الخدمات والتجارة في السنوات القريبة المنصرمة. ان ذلك يتم ضمن حدود رسم المعلم وليس التصميم ، نظراً لتركيب عينة التحقيق.

اما التوزع الجنسي لأفراد هذه العينة فإنه يشير ، كما هو معروف ومتوقع ، لغلبة الذكور الكبيرة (٧٠,٥٪ من الذكور مقابل ٢٩,٥٪). وهي غلبة تؤكد الاتجاهات التي عبرت عنها نتائج التحقيق بالعينة عن القوى العاملة للعام ١٩٧٠ (الجدول ٥ - ٢).

وفي حال التدقّق في هذا التوزع الجنسي لأفراد العينة فإن الأمر الأهم يبرز من خلال ترابط هذا التوزع مع وضع العاملين في العمل. في الواقع ثمة فقط ٣,١٢٪ من الإناث العاملات من أصحاب المؤسسات مقابل ٢١,٦١٪ منهن يعملن بأجر. هذا ما تبرزه نتائج عينة المؤسسات في الواقع (الجدول رقم ٤ - ٧).

وفي ما خص الحالة الزوجية ، فإن غالبية العاملين هي من غير المتزوجين (٦٥٪ ، جدول ٥ - ٣). لكن ذلك لا يغير من أمر الواقع وهو أن ٦٥٪ من أفراد العينة هم معايلون مساعدون لعائلاتهم. في حين ان ٣٥٪ المتبقون هم معايلون وحيدين (٣١٪) أو أساسيون لعائلاتهم (الجدول ٥ - ٥).

ويمكّنا أن ندرك دلالة ذلك بوضوح أكبر اذا ما أدخلنا في الاعتبار أن ثمة ٩١٪ من عائلات أفراد العينة يتراوح عدد أعضائها ما بين ٤ وما فوق الـ ١٠ (٤٤,٢٦٪ ما بين ٤ و ٦ أعضاء ، ٣١,١٥٪ ما بين ٧ و ٩ ، و ٥,٧٤٪ ما فوق ١٠ أعضاء - الجدول ٥ - ٤).

نستنتج ، على ضوء ذلك ، ان فئات الأجرور في هذه العينة ، وان كانت غير صالحة للتصنيف منهجياً ، ترسم اتجاهات جد واقعية لا هو سائد ، في هذا المجال . بالنسبة للعاملين بأجر بصورة حصرية . ان هذا الواقع يبني عن قطاع الخدمات والتجارة الصورة الراهبة لامتيازات العاملين فيه بترغب من ان هذه الصورة تفاوت ، وهي متباوقة أصلاً ، من فرع نشاط في هذا القطاع الى فرع آخر .

ان التشديد على هذه الواقعه ينبع من أهمية الأجر والتعويضات الملحقة به كعنصر جذب لطلب الاستخدام في هذا القطاع لعب دوراً كبيراً في إخفاء صورة متباوقة ومميزة على بعض فروع هذا القطاع على الأقل .

١ - ٤ - في نتائج التحقيق لجهة النتائج المقاطعة بين نوعي الاستعدادات الخاصين بالعاملين وبالمؤسسات .

الخصائص العامة المميزة لتركيب وظائف العمل والطلب عليها كما توضح من خلال التحقيق .

١ - ٤ - ١ - التوزيع الجغرافي لعينة المؤسسات والعاملين :

توزيع العينة (المؤسسات والعاملين) على بيروت وضواحيها بنسبة ٩٠٪ تقريباً في حين لا يتبقى لغيرها سوى حوالي ١٠٪ وهو محصور بالجنوب . أما محافظتي الشمال والبقاع فليستا مشمولتين بهذه العينة . وفي الواقع ينسجم هذا التوزع ، وان يكن غير مقصود أساساً ، مع اتجاه هذا القطاع للتركيز ، في غالبية فروع نشاطه ، في المدن وخاصة العاصمه وضواحيها كما تشير لذلك معطيات التحقيق بالعينة عن القوى العاملة للعام ١٩٧٠ .

١ - ٤ - ٢ - توزيع العينة حسب فروع أنشطة قطاع التجارة والخدمات وحسب الحجم :

توزعت العينة على الفروع التالية من أنشطة التجارة والخدمات : تجارة الجملة ، تجارة المفرق ، المطاعم والفنادق ، النقل والتذاخير ، المؤسسات المالية ، التأمين والاعمال العقارية وخدمات المؤسسات طبقاً لحججتين أو طائقى استيعاب فليبيين (تشغيل) رئيسين : فئة المؤسسات ذات طاقة التشغيل دون ٢٥ عاملاً وتلك التي تشغّل أكثر من ٢٥ عاملاً .

١ - ٤ - ٣ - توزيع العينة حسب شكل الملكية القانوني وحجم رأس المال المتداول :

ثمة حوالي ٢٢٪ من المؤسسات التابعة لعينة العاملين ذات ملكية فردية في حين ان ٣٤,٥٪ تقريباً من مؤسسات العينة الثانية تعود لننمط الملكية ذاته . وطبقاً لمنطق التصنيف نفسه فان ٤٤,٥٪ من مؤسسات العينة الأولى مملوكة بالتضامن مقابل ٣٧,٥٪ من العينة الثانية . الأمر الجدير بالاهتمام هو احتواء عينة المؤسسات على نسبة ٢٢٪ تقريباً من المؤسسات المساهمة ذات الوضع القانوني التميز للملكية بالنسبة لنانمط الملكية الأخرى (الجدول ٤ - ٢ مؤسسات) .

١ - ٣ - ٢ - سيادة العمل البسيط (الحدود الدنيا من التعليم العام وانعدام التأهيل المهني) بالنسبة لأفراد العينة . وهو واقع يؤكد اتجاه كشفه ، سابقاً ، تحقيق القوى العاملة للعام ١٩٧٠ حتى بالنسبة لقطاع الخدمات .

١ - ٣ - ٣ - الحضور الكثيف للمؤسسات دون الد ٢٥ عاماً في قطاع الخدمات والذي تؤكده عينة المؤسسات التي مستوقف عندها لاحقاً . وهذا ما يفسر الى حد كبير انتفاء دور التدريب المهني في هذا المجال داخل المؤسسات التي يعمل فيها أفراد عينة العاملين (الجدول ٥ - ١٢) .

١ - ٣ - ٤ - توزع عينة العاملين حسب مقدار الأجر ، نمطه والتعويضات الملحقة به .

يتناقضى ربع عدد أفراد العينة ، تقريباً (٢٣٪ - الجدول ٥ - ١٦) ، أجوراً إما أدنى وإما مطابقة للحد الأدنى للأجر العائد للعام ١٩٧٩ (عين ، رسيا ، حدين أدنين للأجر بالنسبة للعام ١٩٧٩ : الاول مقداره ٥٢٥ ليرة لبنانية من بدأ العمل في العام ١٩٧٩ نفسه ، والثانى مقداره ٥٦٠ ل.ل . وهو يطبق على أولئك الذين باشروا العمل قبل ١٢/٣١/١٩٧٨). ويمكن تفسير وجود أجور دون الحد الأدنى الرسمي ، من الناحية القانونية ، في هذه الحالة ، بواقع ان نسبة ٩٪ من عدد أفراد العينة لم يبلغوا بعد العشرين عاماً مكتملة (الجدول ٥ - ١) باعتبار ذلك هو الشرط القانوني لحصولهم على الحد الأدنى للأجر ، تاهيك عن احتمال وجود آخرين من فئة المولودين ما بين ١٩٥٠ - ١٩٦٠ . والذين لم يبلغوا ، هم أيضاً ، العشرين عاماً مكتملة (الجدول ٥ - ١ نفسه) .

إلى ذلك ، نشير الى ان حوالي ٦٩٪ من أفراد عينة العاملين يتناقضون أجوراً دون ألف ليرة لـ شهر ، في مقابل ان ١٢/٣٠٪ منهم فقط يتتجاوزون أجرهم مبلغ ١٤٠٠ ل.ل. شهرياً . وفي المقابل ، فإن الزيادة على الأجر ، اذا حصلت ، هي ، أساساً ، نتيجة للزيادات الرسمية على الأجر (٤٧,٥٪) . وبقى ان ٣٥,٢٤٪ من أفراد العينة لم يستفيدوا من آية زيادة اطلقاً .

وندرك أهمية وجود الشريحة الأساسية من أفراد العينة في فئة الأجرور التي تقلّ عن الف ل.ل . شهرياً ، اذا ما علمنا ان نسبة ٤٢٪ فقط من هؤلاء يتناقضون تعويضات اضافية على الأجر ، وان تعويضات اكثر من ٦٠٪ منهم دون المائة ليرة شهرياً . وهذه التعويضات الاضافية تتوزع كبدلات للاعمال التالية ، بشكل شبه متساوي : ساعات عمل اضافية ، نفقات انتقال ، مكافآت ، تعويضات أخرى (الجدول ٥ - ١٧) .

اما بالنسبة لكيفية دفع الأجر ، فإن الغالبية الساحقة (٨٧,٧٠٪) من أفراد العينة تتبع الى نمط المشاهدة (الذين يتناقضون أجورهم شهرياً) في حين تقارب نسبة الذين يخضعون لأنماط أخرى : الدفع أسبوعياً (٤,٩٢٪) ، يومياً (٣,٢٨٪) ، وحسب المهمة (٤,١٠٪) (الجدول ٥ - ١٧ نفسه) .

وتفعل هذه العلاقات فعلها الرئيسي والحاصل كلما كان مستوى الاعداد التربوي ، العام والمهني ، ضعيفاً . ويضعف هذا الفعل كلما ارتفع مستوى الاعداد المهني تحديداً .

١ - ٤ - ٧ - توزع عينة العاملين حسب ساعات العمل الأسبوعية :

تشير نتائج عينة العاملين (الجدول ٥ - ١٤) ان ثمة ٤١٪ من هؤلاء يعملون ٣٦ ساعة وما دون أسبوعياً . وان ثمة ٢٨,٦٨٪ يعملون ما بين ٤٨ ساعة (الحد الأقصى المقر في قانون العمل لعام ١٩٤٦) كحد أقصى و ٣٦ ساعة كحد أدنى . الأمر الملفت للنظر هو وجود ٣٠٪ من العاملين يتجاوز مجموع ساعات عملهم الأسبوعي ٤٨ ساعة . في الحالة الأولى ، هناك بشكل رئيسي ، فرع المصارف . في الحاله الثانية ثمة كل أنواع المؤسسات في غالبية فروع النشاط حيث دوام العمل مطابق لما هو معمول فيه في غالبية المؤسسات في كل القطاعات . اما في الحاله الثالثة التالفة ، فإن قطاع الفنادق ، على الأرجح ، هو الذي يشكل الحاله التموجية اذا لم تكن الزيادة في ساعات العمل ناشئة عن العمل الاضافي .

١ - ٤ - ٨ - توزع العينة حسب مدى التوافق بين اعداد افرادها المهني وبين الوظيفة التي يشغلون :

في العينة الأولى ، نسبة ٣٦٪ من الذين يتوافق اعدادهم التعليمي المهني لدى مباشرتهم العمل (الجدول ٥ - ٢١) مع الوظيفة التي يشغلوها . بينما ٦٢٪ لا توافق في وضعهم هذا . وتبقى هذه النسبة شبه ثابتة لدى قياس مدى هذا التوافق حالياً . اذ ان ثمة ٣٢٪ ينطوي وضعهم الحالي على التوافق في مقابل ٦٦٪ لا توافق في وضعهم هذا (الجدول ٥ - ٢٢) .

الاتجاه نفسه يمكن لحظه فيما خص التوافق بين الاعداد التربوي العام وبين الوضع المهني : نسبة عدم التوافق هي ٥١,٧٥٪ ، أما نسبة التوافق فهي ٣٢٪ .

اما في العينة الثانية ، فإن المعطيات تشير الى ارتفاع نسبة التوافق بين المؤهلات والوضع المهني المشغول : اذ ثمة ٦٧٪ من العاملين في المؤسسات يتوافق اعدادهم مع عملهم الحالي .

الاتجاه الذي تؤشر عليه نسب العينة الأولى هو الاكثر واقعية اذا ما اخذنا في عين الاعتبار ما سبق ذكره من أن عينة العاملين في المؤسسات تضم اصحابها وأجراءها في آن معاً . في كل الاحوال ، تتجدر الاشارة الى ان ١٥٪ من افراد العينة الثانية مختلف مؤهلاتهم عن تلك التي تتطلبها وظيفتهم التي يشغلونها . وهذه نسبة هامة باعتبارها تنطوي على اعداد فعلي يوظف في غير مجاله . (الجدول ٤ - ١٨) .

ونطوي عينة المؤسسات كل ذات احجام الرأسمال المتداول . اذ ثمة ٣٧,٥٪ من المؤسسات يقل رأسالمها عن المائتي ألف ل.ل . وهناك ١٥,٦٣٪ منها يتراوح رأسالمها هذا ما بين مائتي ألف و مليون ل.ل . في حين ان ١٨,٧٥٪ منها يبلغ رأسالمها مليون ل.ل . كحد أدنى مليوني ل.ل . كحد أقصى . يبقى اخيراً ان ثمة ٢٢٪ من هذه المؤسسات يتجاوز رأسالمها المليوني ل.ل . (الجدول ٤ - ١٥) .

١ - ٤ - ٩ - توزع افراد العينة حسب مستوى التعليم العام :

تؤكد النتائج ان ٦١٪ من افراد عينة العاملين هم من مستوى تعليمي ابتدائي وما دون (بينهم ١١٪ اميين) . بينما تنخفض هذه النسبة الى ٢٧٪ فقط في عينة المؤسسات . ويعود هذا الانخفاض جزئياً الى كون العينة الأخيرة تشمل ، في الآن نفسه ، على أرباب العمل والأجراء (الجدول ٤ - ٨) من عينة المؤسسات يشير الى ان ٤٦٪ من مجموع اصحاب العمل ذوي اعداد تعليمي جامعي ، في حين ليس ثمة أمياً واحداً بينهم ، بالإضافة الى الضعف النسبي لتمثيل المؤسسات الكبيرة في العينة موضوع العرض .

١ - ٤ - ٥ - توزع افراد العينة حسب مستوى التأهيل العلمي المهني :

في عينة العاملين ، يبرز ضعف الاعداد المهني التعليمي : ٣,٥٪ فقط من افراد العينة تلقوا تعليماً مهنياً من مستوى متوسط وما فوق . ويزد معه ، ايضاً ، ضعف قاعدة اكتساب المهارات المهنية في مؤسسات العمل نفسها : حوالي ثلثي العاملين من المستوى الابتدائي وما دون . في حين ان ٢٦٪ من افراد العينة الثانية (المؤسسات) هم من ذوي الاعداد التعليمي المهني المتوسط وما فوق (الجدول ٤ - ٥) . ايضاً ، في هذا المجال ، يجب التبيه الى ان افراد هذه العينة يتألفون من أرباب عمل وأجراء . مع ذلك تبقى النسبة المستفادة من العينة الأولى هي الاكثر تطابقاً مع تلك الحصولة من تحقيق القوى العاملة (٣,٩٪) . بالإضافة الى ان معطيات تحقيق المؤسسات تؤكد ، بدون تباس ، الأهمية الحاسمة للتأهيل المهني بالخبرة (٣٥٪) كآلية تعويض عن النقص في الاعداد المهني او في عدم تلائمه مع المطلوب من مهارات .

١ - ٤ - ٦ - توزع العينة حسب وسيلة الدخول الى العمل :

نكشف انعطيات الخاصة بوسيلة الدخول الى العمل واحدة من أهم خصائص العلاقة المطلوب قياسها و دراستها بين سوق العمل الفرعية للتجارة والخدمات وبين عائدات النظام التربوي . في كلتا العينتين يتأكد ان قناة العلاقات الشخصية هي القناة الأساسية التي يتم عبرها استخدام الغالية العظمى من اليد العاملة في مختلف أنشطة قطاع الخدمات والتجارة (وبحذاول ٥ - ٢٩ والجدول ٤ - ١٩ حتى ٤ - ٢١) خاصة اذا ما أدخلنا في الاعتبار ان جزءاً من افراد عينة المؤسسات (حوالي ١١٪) هم من أصحابها وبالتالي يتضخم دور هذه العلاقات بالنسبة للعاملين من الأجراء .

الفصل الثاني

٢ - الفصل الثاني : في توافق/ لا توافق خصائص العاملين (بنية العرض) مع خصائص الهن - فروع النشاط (بنية الطلب)

لا تفصح الخصائص المميزة لوضع سوق العمل الفرعي (لقطاعي موضوع البحث وللتأهيل التعليمي والمهني) عن كامل دلالاتها بعد . فهي لم تنتظم في سياق تحليلي محدد . أي أنها لم تتعرض بعد باعتبارها مؤشرات على نمط محدد من العلاقة الرابطة بين بنية طلب الاستخدام في هذا القطاع (كما يتوضّحها بعض المؤشرات الكمية المحصلة) وبين بنية العرض من اليد العاملة (عائدات النظام التربوي في هذا المجال بالتفصيص) .

لذلك ، فإن التحليل سوف ينقسم إلى لحظتين متكمالتين : الأولى ندرس فيها المعطيات بالارتباط مع بعض التغيرات المحددة - فرع النشاط وحجم المنشآة تحديداً بسبب عدم توفر غيرها في الحالة الراهنة - لبنيّة الطلب على اليد العاملة .

والثانية نحاول أن نكشف فيها بعض الميكانيزمات (MECANISMES) المحددة لنمط اشتغال سوق العمل الفرعية هذه بارتباطها مع الأعداد التربوي ، نمط التوظيف أو الاستخدام ، التكوين المهني ، نمط تنظيم العمل والأجور والتعويضات .

هاتان اللحظتان توفران امكانية تقديم التحليل ، من خلال كشفه لمميزات ومحددات العلاقة بين سوق العمل الفرعية والأعداد التربوي ، اطلاقاً من مؤشرات قياس معقولة النزاذ (PERTINENCE) في حدود التحقق الراهن .

٢ - ١ - دراسة نتائج التحقيق بالارتباط مع نوع النشاط (الفرع) وحجم المؤسسة :

تصف سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة بكونها تفرز نمطاً محدداً وخاصةً من الطلب على اليد العاملة إلى جانب النمط العام السائد في سوق العمل ككل (راتب المهن وخاصة تلك المشتركة بين القطاعات المختلفة) . هذا النمط الخاص يتميز بأنه يتجه إلى نوع معين من المؤهلات التي تكاد تكون محصرة بهذا القطاع : التكوين المعرفي العام بما في ذلك التكوين اللغوي . وسرى ما إذا كانت هذه الخصوصية تسحب نفسها على شروط الحصول والاستفادة من اليد العاملة المميزة هذه ، أم أن ذلك يندرج في سياق الشروط السائدة في سوق العمل ككل وخاصة الشرط المميز لأنّية الاستخدام . لذلك سنعالج نتائج استئارة المؤسسة بشكل خاص كون هذه الاستئارة تكشف تركيب المؤسسات المعنية بالعينة بصورة أفضل .

٢ - ١ - العلاقة بين مستوى التعليم العام ، فرع النشاط وحجم المؤسسة :

تميز هذه العلاقة بكون الطلب في المؤسسات المعنية يتوجه إلى العاملين من ذوي الاعداد الابتدائي وما فوق ، وبصورة خاصة المستوى المتوسط والثانوي ، هذا بشكل عام وهو ينطاطع إلى حد كبير مع معطيات تحقيق القوى العاملة لعام ١٩٧٠ .

اما فيما خص توزع هؤلاء العاملين على فروع النشاط التجاري والخدماتي فان ثمة تفاوت واضح . ففرع المطاعم والفنادق تتركز فيه النسبة الأعلى من هؤلاء وهي تتجاوز تلك التي تعود لهذا الفرع في معطيات تحقيق القوى العاملة (٢٢٪ بالنسبة لفرعي التجارة والفنادق) . وهذا التركيز يفهم على ضوء عاملين : حجم مؤسسات هذا الفرع المثلثة في العينة وهي مؤسسات من فئة ما فوق ٢٥ عاملأً . أما العامل الثاني فهو يتمثل في تعزز الميل لاستخدام فئات المتعلمين هذه في هذا الفرع باعتباره يعكس ، إلى حد كبير ، خصوصية الطلب على يد عاملة محددة في قطاع الخدمات .

بالاضافة إلى ما تقدم ، نشير إلى ان هذا التفاوت لا يقتصر على التوزع على الفروع وإنما ينسحب أيضاً على توزع العاملين حسب حجم المؤسسات المعنية : فهم يتركزون في المؤسسات التي تشغله أقل من ٢٥ عاملأً . وهو وضع قد يبدو متناقضاً مع ما تقدم أعلاه حول فرع المطاعم والفنادق . أما في الواقع فإن هذا الوضع يمكن تفسيره بسهولة نسبة اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان فئات العاملين تتشكل في الآن نفسه من الأجراء وأصحاب العمل . وإن أصحاب العمل هؤلاء (الشركاء المتعددون غالباً في المؤسسات الصغيرة) يمتلكون مستوى علمي متوسط وثانوي ، مما يضخم عدد العاملين بهذا المؤهل العلمي في هذه المؤسسات الصغيرة . في حين تتجه المؤسسات المتوسطة والكبيرة إلى اليد العاملة البسيطة التي يتم اعدادها بالخبرة ، دون أن يعني ذلك المخاض طلبها على ذوي التعليم المتوسط وما فوق . لكن نسبة هؤلاء تبدو متواضعة قياساً على حجم العمالة الكبير ، نسبياً ، فيها .

اذن ، تتركز اليد العاملة ذات مستوى التعليم المتوسط والثانوي في فرع الفنادق من ناحية وفي المؤسسات الصغيرة من ناحية أخرى .

٢ - ٢ - العلاقة بين فرع النشاط ، حجم المؤسسة ومستوى التأهيل المهني :

يتميز طلب القسم الاساسي من المؤسسات على قوة العمل بكونه يتوجه إلى تلك الفئة غير المتصفة أو المؤهلة مهنياً . ولذلك تم الاستعاضة عن التأهيل المدرسي بالتأهيل الوظيفي بواسطة الخبرة في المؤسسة نفسها في غالبية الاحيان .

وعلى خلاف الوضع الخاص بتوزع اليد العاملة ذات مستوى التعليم المتوسط والثانوي ، فإن اليد العاملة ذات التأهيل المتوسط وما فوق يتم استخدامها في المؤسسات التي يعمل فيها أكثر من ٢٥ شخصاً .

ويترجم هذا الوضع قطاعياً باستحوذ فرع المطاعم والفنادق على القسم الأكبر من اليد العاملة هذه في مؤسساته المتوسطة والكبيرة .

ان هذه النتائج تبرز وجهتين متناقضتين ، ظاهرياً على الأقل ، بين اتجاه الطلب في معظم الفروع نحو اليد العاملة البسيطة بينما يتوجه الطلب هذا في فرع المطاعم والفنادق نحو يد عاملة متخصصة وان بمءلات مختلفة .

٢ - ٣ - العلاقة بين حجم المنشآة ، فرع النشاط وبين تأمين مؤسسة العمل للتأهيل المهني : اذا استثنينا التأهيل المهني المكتسب بالخبرة (SUR LE TAS) والذي تؤمنه الاكثريه من المؤسسات ، فإن المؤسسات التي توفر تأهيلأً مهنياً محدوداً يتاسب مع مراكز العمل المتوفرة لديها يبلغ عددها ١٨ من أصل ٣٢ مؤسسة كانت موضوع التحقيق (أو ٥٦,٢٥٪ من إجمالي مؤسسات العينة) .

وفي حال التدقيق يتوزع هذه النسبة حسب حجم المؤسسة المعنية فان ٦١٪ من المؤسسات التي توفر هذا النوع من التأهيل تشغل ٢٥ شخصاً وما فوق .

اما من الناحية القطاعية فإن فرع النشاط : المطاعم والفنادق وتجارة المفرق (السوبر ماركت تحديداً) يتركز فيما هذا النوع من التأهيل وخاصة بالنسبة للمؤسسات التي تعمل فيها ٢٥ شخصاً وما فوق (أي نسبة ٨٢٪ من هذه المؤسسات) .

والامر الذي يجدر الاشارة اليه في هذا السياق هو أن ثمة أقلية من المؤسسات (٤ من أصل ٣٢ او ما نسبته ١٢,٥٪) توفر هذا التأهيل بالتعاون مع مؤسسات متخصصة . وهذا النوع من المؤسسات يتركز أساساً في فرع الخدمات المالية (المصارف ، شركات التأمين) . مما يبرز عدم كفاية الاعداد بواسطة الخبرة بالنسبة لبعض مراكز العمل ، على الأقل ، في هذا الفرع . مما يؤكّد الطابع الريادي لهذا الفرع ، في مجال توفير التخصص المهني الملائم ، بالنسبة لقطاع الخدمات اجمالاً .

٢ - ٤ - العلاقة بين فرع النشاط ، حجم المؤسسة ونظام العمل في المؤسسات :

تُبرز نتائج التحقيق تأثير المؤسسات بوجود نظام عمل عادي (بضبط علاقتها مع مستخدميها على ضوء احكام قانون العمل لعام ١٩٤٦) في الغالبية منها وذلك بغض النظر عن فرع النشاط وحجم المؤسسة (حوالي ثلثاً مؤسسات العينة - الجدول ٤ - ١١) .

في المقابل ثمة ٢٢٪ تقريباً من المؤسسات لا يوجد فيها أي نظام عمل محدد . في حين ان هناك ١٣٪ منها أكدت وجود عقد عمل جماعي فيها .

وفي الواقع ، تتصف هذه المعطيات بالواقعية اذا ما أخذنا بالاعتبار تركيب عينة المؤسسات من ناحية ، وتمرر العقود الجماعية في فرع المصارف من ناحية ثانية .

الرسي في التعليم العام لا يزود قطاع الخدمات والتجارة الا بنسبة ضئيلة جداً من العاملين فيه حتى البساطة منهم. اما التعليم المهني فان دوره ينبع عليهم ، بصورة خاصة ، في اختيار العاملين المتخصصين. ومن ناحية اخرى ، فان فاعلية دور القطاع الخاص في التعليم العام واضحة في مختلف فروع النشاط باستثناء فرع النقل والتخزين . وهذا الاستثناء يمكن فهم أسبابه بسهولة نسبة : فهذا الفرع يستقطب ، بصورة عامة ، اليه العاملة البسيطة (النقل البري وغالبية وظائف التخزين : اعمال التحميل ، والصيانة...).

ويمكن استنتاج الملاحظة نفسها في ما يتعلق باحجام المؤسسات المختلفة. والاستثناء النسبي هنا يعود للمؤسسات الكبيرة (فوق ٥٠ عاملاً). وهنا ايضاً يمكن تفسير ذلك (الاستثناء النسبي) بحجم العمالة الكبير حيث تفرض المسؤولية التنافسية لعملية العمل في هذا القطاع - ازدياد التخصص في العمل من ناحية والتتوسع في استخدام العمل البسيط من ناحية اخرى - اللجوء الى مصادر آخرين : التعليم المهني من ناحية والوساطات والعلاقات الشخصية من ناحية اخرى.

٢ - ١ - ٧ - العلاقة بين مستويات العاملين وشروط الاختيار للعمل وارتباط ذلك بفرع النشاط وحجم المشاكل :

حددت شروط اختيار العاملين ، طبقاً لاستارة تحقيق المؤسسات بأربع : مباراة أو اختبار ، شهادة علمية فقط ، خبرة ومارسة دون شهادة ، دون شروط مسبقة. وقد بين التحقيق ، بالرغم من عيوبه النهجية ، نفاد هذا التقسيم وقدرته على اختيار فاعلية هذه الشروط وان بحدود عينة المؤسسات العينة.

فقد تبين من خلال نتائج التحقيق ضعف شرط المباراة والاختبار بالإجمال كفتنة من افتئه اختيار العاملين وان بتفاوت (مثلاً يلاحظ ان هذا الشرط يلعب دوراً هاماً نسبياً فيما خص الأطر الوسطى فقط) . والملاحظة نفسها تسري بالنسبة لشرط «دون شروط مسبقة» الذي لا تبرز فاعليته الاستثنائية والمحدة الا بالنسبة لفئة العاملين البسيطة.

اما شرطاً «الشهادة فقط» و «الخبرة والممارسة دون شهادة» فتبرز فاعليتها بالنسبة لفئات الوظيفية الثلاث : الأطر العليا ، الأطر الوسطى والعاملون المتخصصون. مع ملاحظة اولوية شرط «الخبرة...» بالنسبة لشرط «الشهادة فقط» فيما يعود لدرجة الفاعلية.

ان دلالة ما تقدم واضحة : فشروط الاستخدام متناسبة مع مستوى الوظيفة المراد اشتغالها في الأساس. هذه هي الوجهة التي يمكن استخلاصها على هذا الصعيد.

اما فيما يعود لترتبط متغيري «مستويات العاملين» و «شروط التوظيف» مع فرع النشاط وحجم المؤسسة ، فان شرط «دون أي شروط مسبقة» يتميز في أنه فعال أساساً في المؤسسات الصغيرة من كافة

في كل الاحوال ، تستنتج من المعطيات أعلاه أن أنظمة العمل ، في الغالبية الساحقة من المؤسسات المعنية ، لا تعكس وضعاً ملائماً لاستخدام الكفاءات المهنية بشروط معقولة.

٢ - ١ - ٥ - العلاقة بين فرع النشاط ، حجم المؤسسة والمصادر (المؤسسات) التعليمية لليد العاملة المستخدمة :

توضح النتائج ان المصدر التعليمي المفضل لاختيار اليد العاملة واستخدامها اما يكن في مؤسسات خاصة للتعليم العام. وذلك بالنسبة لمختلف احجام المؤسسات وفي فروع نشاطها المختلفة.

بالاضافة لذلك ، يتمتع هؤلاء المستخدمون بشروط أخرى مسهلة للتوظيف. اذ يتم استخدام غالبيتهم بالاكتفاء بالشهادة العلمية او بالخبرة او حتى بدون شروط على الاطلاق. هذا الوضع يسحب نفسه ايضاً بالنسبة لأولئك الذين تنهض المدرسة الرسمية في التعليم العام.

في هذا المجال ، يمكن الاستنتاج بأن الكفاءات والمؤهلات العامة ، بما فيها تلك اللغوية ، هي التي قد تكون في أساس الاختيار.

اما أولئك الذين يتمتعون بإعداد مدرسي مهني ، فإن استخدامهم يتم أساساً في المؤسسات المتوسطة والكبيرة. ويمكن تفسير ذلك بقابلية هذا النوع من المؤسسات على استخدام هذه الكفاءات المهنية من ضمن تنظيم للعمل (وليس نظام العمل) متقدم نسبياً.

٢ - ١ - ٦ - العلاقة بين مستويات العاملين والمصادر التعليمية العامة (خاصة او رسمية) ومدى ترابطها مع حجم المؤسسة وفرع النشاط :

صنف العاملون ، حسب استارة المؤسسة ، الى المستويات الوظيفية التالية : أطر عليا ، أطر وسطى ، عاملون متخصصون وعاملون بسطاء. وهذا التصنيف العام ، بالرغم من انه لا يحل مكان تصنيف المهن ، فإنه ، مع ذلك ، يعرض نقصاً لم تتمكن من تلافيه في التحقيق الراهن. أي انه يتبع لنا ، اذا ما تم ربطه بالمصادر التعليمية العامة (الرسمية والخاصة) باكتشاف واحد من أهم ميكانيزمات MECANISMES العلاقة بين النظام التعليمي وسوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة.

تبرز النتائج المتوفرة الدور الحاسم للقطاع الخاص في التعليم العام في تزويد سوق العمل الفرعية موضوع الدراسة بالعاملين من فئتي الأطر العليا والأطر الوسطى. كما يبرز هذا الدور أيضاً ، وإن بدرجة أقل ، في اختيار العاملين المتخصصين. وتوضح ، تبعاً لذلك ، اولوية هذا العامل (القطاع الخاص في التعليم العام) ليس فقط بالنسبة للمصادر الرسمية او المهنية وإنما ايضاً بالنسبة لمختلف أنواع المؤشرات الأخرى (توفير شخصيات أو علاقات متعددة) فيما خص هذه الفئات الوظيفية الثلاث.

ان اولوية هذا المصدر لهذه الفئات لا تلغي دور المصادر الأخرى وإنما توضح حدوده. فالقطاع

الجملة ، المطاعم والفنادق ، خدمات المؤسسات - مما يستدعي استخداماً واسعاً لغير المؤهلين مهنياً في المدارس ولذوي الاعداد العام الدراسي دون المتوسط من ناحية اخرى.

ان هذا التفاوت والاختلاف في بنية عملية العمل في هذا القطاع هما اللذان يفسران الفاعلية المتميزة لأقنية الاستخدام المتمثلة في العلاقات الشخصية والتقليدية والتي بامكانها ان تتحول الى عناصر ضبط لعلاقات العمل في حالات محددة وخاصة في المؤسسات الصغيرة.

ان هذه الوضعية هي التي توضح تقاطع فعل هذا الميكانيزم في مؤسسات العينة المدروسة كامتداد لفعله في سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة كما يتضح ذلك من معطيات التحقيق حول القوى العاملة للعام ١٩٧٠ وأيضاً من خلال دراسة J.F. AUDROING و M. VERNIERS حول اشتغال سوق العمل في لبنان (*).

٢ - ٢ - ٢ - التكوين المهني :

يتضح من النتائج المعروضة والمحللة آنفًا ضعف التكوين المهني الدراسي عامه وان بتناول من حجم مؤسسة الى آخر ، وبدرجة أقل ، من فرع نشاط الى آخر .

ان هذه الوضعية تجد أساسها في هامشية التعليم المهني أساساً في لبنان والذي لم تتعذر نسبة الذين تابعوه ، في أوائل السبعينيات ، ١,٩٪ من مجموع خريجي المدارس المتوسطة والثانوية . هذه النسبة ارتفعت مؤخراً الى حوالي ٣,٥٪ طبقاً لمعطيات المركز التربوي (**).

لذلك فإن ميكانيزم التعويض الاساسي (MECANISME DE SUBSTITUTION) الذي يتم عبره تجاوز هذا الخلل البنائي الحاسم كان ولا يزال ميكانيزم التكوين بالخبرة في مكان العمل نفسه . هذا الأمر هو الذي يؤشر لوجهة بكماتها في كافة فروع النشاط واحجام المؤسسات ، بغض النظر عن الفروقات الموضعية .

فروع النشاط . في حين يتعدد مفعول الشروط الأخرى على احجام المؤسسات المتوسطة والكبيرة في غالبية الحالات وفي كل فروع النشاط .

٢ - ١ - ٨ - العلاقة بين واسطة اختيار العاملين (العلاقات الاجتماعية لغير الانتاج) وبين مستويات العاملين وترتبط ذلك مع فرع النشاط وحجم المؤسسة :

تأخذ واسطة اختيار العاملين من خارج مصادر التعليم عنواناً محدداً في استهارة المؤسسات : انها العلاقات المسماة شخصية . هذا المؤشر كان شديد الوضوح في قدرته على قياس تأثير العلاقات الاجتماعية لغير الانتاج - العائلية ، الجبوية ، الطائفية ... - في اختيار ائمطاً محددة من العاملين في مؤسسات العمل .

في الواقع ، يبرز الدور المحدد للعلاقات الشخصية في اختيار العاملين ، في حالتي « الخبرة والمارسة ... » و « دون شروط ... » تحديداً . كما يتضح ذلك ايضاً بخلاف اكبر اذا ادركنا ان هذين الشرطين يتقاطعان مع نمط محدد من العاملين في غالبية الحالات : العاملون البسطاء . في حين يبرز الضعف النسبي لهذا الدور بالنسبة لغيرات العاملين الآخرين وذلك بغض النظر عن شروط الاستخدام .

بالمقابل ، تبدو هذه العلاقات فعالة في كل فروع النشاط وفي كل احجام المؤسسات .

على ضوء ما نقدم ، يتضح ان هذه العلاقات هي القناة الرئيسية التي تردد سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة - بيد عاملة ضعيفة التأهيل بالإضافة لكنها خفيفة التطلب على الارجح - أما في حالة اليد العاملة المؤهلة مهنياً بالتحديد فان عامل الندرة هو الذي يلغى ، راهناً ، دور هذه العلاقات .

• • •

٢ - ٢ - تبني النتائج عن الميكانيزمات (MECHANISMES) التالية التي تميز نمط اشتغال سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة :

٢ - ٢ - ١ - نمط التوظيف (MODE DE RECRUTEMENT)

تم عملية توظيف اليد العاملة وتتجدد باستمرار من خلال ميكانيزمين اأساسيين :

- الاعداد التعليمي العام .
- العمل البسيط .

ويم ذلك طبقاً لحاجة متناقضة : تكيف ذوي الاعداد العام المتوسط وما فوق بالاستناد لمستلزمات اشتغال بعض وظائف عمل قطاع الخدمات والتجارة - الأطر القيادية والإدارية العليا والوسطى - من ناحية ، وانتشار العمل البسيط ، الناتج عن ضعف التخصص في فروع عدة من هذا القطاع - تجارة المفرق ونصف الجملة ، النقل البري ... - وعن تفاوت هذا التخصص في الفرع الواحد ايضاً - تجارة

(*) Séminaire sur la planification de l'emploi et de la main-d'œuvre dans les pays arabes. O.I.T., Beyrouth, 12 - 24 Mai 1975.

(**) المركز التربوي للبحوث والاتجاه - مكتب البحوث التربوية . دائرة الاحصاء -
- دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكني في لبنان لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .
- النشرة الاحصائية لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ .

وسيرورة الطلب الشديد نسبياً على يد عاملة متخصصة مهنية غير متوفرة الا باعداد جد ضئيلة (نسبة الاعداد المهني المتداينة بين العاملين وفي المؤسسات).

هذه السيرورة المتناقضة تطرح السؤال حول ميكانيزمات اشتغال سوق العمل الفرعي (الخدمات والتجارة) كما تبرز من خلال النتائج المتوفرة:

- ضعف التخصص في مؤسسات الخدمات والتجارة وطلب غير متتجانس على اليد العاملة.
- غلبة المؤسسات ذات أشكال الملكية الفردية وبالضامن (المقيدة لامكانية التوسيع والتحديث) وذات أشكال التنظيم شبه الحرافية ، والتي لا يرتكز العمل فيها على تحديد واضح لمركز العمل ومساركه التي تتفرض عقلانية تحيط باحتياجات السوق.
- المؤسسات الكبيرة تبرز ، وسط خصائص العمل في هذا القطاع ، ميلًا ثابتًا نحو يد عاملة متخصصة نظراً لتقسيم العمل التقني المرتكز على التخصص والذي توسع سيادته فيها وحاجتها المستمرة لتطوير أساليب عملها وإدخال المكتنة الى حلقات العمل المختلفة.

مع ذلك ثمة ميكانيزم تعريض آخر ، يرسم وجهة مختلفة من حيث نوعيته ومحدوديته : انه ميكانيزم تكوين اليد العاملة مهنياً بالتعاون بين مؤسسات العمل والمؤسسات المتخصصة. هنا الميكانيزم لا يزال محدود الانشار والأثر نسبياً اذا ما قيس بـميكانيزم التعريض الأول وعلى صعيد القطاع ككل. اما اذا نظر اليه من زاوية فرع النشاط وحجم المؤسسة فان دوره يتضمن بفعالية اكبر وتتصاعد احتمالات انتشاره ايضاً : فروع الخدمات المالية ، و بعض خدمات المؤسسات من ناحية والمؤسسات الكبيرة من ناحية ثانية .

٢ - ٢ - ٣ - نمط تنظيم العمل :

في تنظيم العمل يتقطع فعل الميكانيزمات المختلفة المحددة لاشغال المؤسسات . والمقصود هنا في تنظيم العمل هو تنظيم عملية العمل في أوجهها المتعددة : ادارة العمل ، ضوابط العمل ، تقسيم العمل المتبّع ...

معطيات التحقيق الراهن لا تقدم لنا معطيات كافية لدراسة ذلك كله . مع ذلك فان هذه الدراسة ممكنة جزئياً اطلاقاً من :

- ١ - عدد ساعات العمل الأسبوعية
- ٢ - نظام العمل المتبّع ، بارتباطها مع ٣ - فرع النشاط وحجم المؤسسة.

في ضوء ذلك يتضمن ، مرة جديدة ، ان التحقيق الراهن ، بالرغم من ضيق حدوده ، يعكس الى حد كبير قطاع الخدمات والتجارة من جهة تنظيم العمل . فالتفاوت كبير في الواقع بين مؤسسات هذا القطاع بجهة دوام العمل : المؤسسات المالية لا يتعذر دوامها الى ٣٦ ساعة اسبوعياً بينما تجارة المفرق يصل دوام العمل فيها الى ٥٤ ساعة اسبوعياً . وبالمقابل ، في حين يسوس نظام العمل في النوع الاول من هذه المؤسسات عقد عمل جماعي ينظم شروط الاستخدام والأجور والتعويضات ونظم الترقيات والاجازات .. الخ فان النوع الثاني ، بالإضافة لفروع أخرى (النقل والتخزين ، غالبية مؤسسات تجارة الجملة ، الخدمات العقارية وبعض خدمات المؤسسات ...) ، لا يتعذر نظام العمل فيها ما نص عليه قانون العمل لعام ١٩٤٦ .

هذا التفاوت في تنظيم العمل يدفع الى تكون قطبي جذب ، على الأقل ، في هذا القطاع شديدي الاختلاف والتباين فيما خص تركيب الطلب من اليد العاملة عليها . تلمس ذلك بوضوح اكبر في ضوء المؤشرات التالية : شروط التأهيل ، العامة والمهنية ، الخاصة بكل فرع وبكل نمط من المؤسسات ، الأجرور والتعويضات المرتبطة بها ، ديمومة العمل والوضع في العمل ونظام الترقية داخل الفرع والمؤسسة ، المكانة الاجتماعية المتاحة ، توطن العمل ، «الارتفاع» الاجتماعي المحتمل .. هذه المؤشرات مجتمعة تم في الواقع عن وجود سيرورتين في هذا القطاع.

سيرورة فائض العرض من اليد العاملة المعروفة الاعداد والاتصال او ذات الاعداد والاتصال البسيطين والمرتكزين على الخبرة أساساً.

اِجْمَعُورَيَّةِ الْلَّبَنَانِيَّةِ

مَكْتَبُ وَزِيرِ الدَّوْلَةِ لِشُؤُونِ التَّنْبَهَةِ الإِدَارِيَّةِ
مَرْكَزِ مَشَارِيعِ وَدَرَاسَاتِ الْمَقْطَاعِ الْعَامِ

الفصل الثالث

٣ - الفصل الثالث : نتائج التحقيق الخاص بالاستقصاء التعليمي

٣ - ١ - مؤسسات التعليم المهني المرتبطة بقطاع الخدمات

٣ - ١ - ١ - الغرض من الاستقصاء

أُجري الاستقصاء على ٣٥ مدرسة مهنية خاصة ورسمية. وكان الغرض منه ، على هذا المستوى ، تحليل واقع التعليم المهني الذي يصب في قطاع الخدمات من الداخل ، أي فحص مدى صحة الفرضيات التي سبق وقدمت انتظاماً من المعطيات الاحصائية العامة ، واغناء هذه الفرضيات بعناصر جديدة تراكم العناصر السابقة وتساهم في فهم واقع التعليم المهني الخدمي وعلاقته بقطاع الخدمات.

٣ - ١ - ٢ - استئمار المؤسسة التربوية المهنية أو الفنية :

تهدف استئمار المؤسسة التربوية الى تبيان أمرين رئيسيين : خصائص ومميزات المؤسسات المعنية وماهية المحتوى التعليمي والوسائل التعليمية المستخدمة من جهة ، ومدى ارتباط المؤسسة التربوية عملياً بسوق العمل من جهة أخرى .

وهي مُؤلفة من ثلاثة أقسام :

- ١ - معلومات عامة حول المؤسسة.
- ٢ - معلومات عن الفرع المعنى بالدراسة.
- ٣ - معلومات حول الهيئة التعليمية.

والتعرف على خصائص ومميزات المؤسسة يستخلص من خلال الأسئلة التي تُطرح في الاستئمار أولاً وبصورة عامة حول تاريخ إنشاء المؤسسة ، موقعها الجغرافي ، وضعها القانوني (رسمية أو خاصة) ، الاختصاصات التي تدرس فيها ، حجمها من حيث عدد هذه الاختصاصات وأنواعها وعدد الطلاب فيها وتوزيعهم حسب الجنس والاختصاصات .

ومن ثم تطرق الأسئلة الى خصائص الفرع المعنى بالدراسة ، نوع التأهيل الذي يقوم به والمهن التي يعدها ، نوع ومستوى الشهادات التي يؤهل لها ، شروط قبول الطلاب ، المناهج التي تطبق فيه (رسمية أو خاصة ، وطنية أو تتبع مناهج أجنبية) ، طائق ووسائل التعليم المستعملة ، نسبة النجاح والتسرّب والرسوب المسجلة فيه ، تكاليف الدراسة وغيرها ...

هذا يعني ان نمو المدارس المهنية رافق عملياً نمو قطاع الخدمات نفسه (منذ الخمسينات) وهذا يؤثر على «التوافق» بين التعليم الخدمي وقطاع الخدمات.

- لكن المدارس التي نحن بصددها هي في ١٧٪ منها مدارس رسمية وفي ٨٣٪ مدارس خاصة. وبالتالي فان الاستنتاج السابق مرتب بالتعليم الخاص، اكثر ما هو مرتب بالتعليم الرسمي. وهذا يؤكد الفرضية التي استخرجناها في المقدمة، حيث ان «التوافق» مع قطاعات الخدمات يتم من قبل القطاع الخاص اكثر مما يتم من قبل القطاع الرسمي.

- من ناحية ثالثة تبين ان ٤٨٪ من مجموع مدارس العينة، و ٦٢٪ من مجموع المدارس الخاصة في العينة انشأت بمبادرة فردية، وهي حالياً وقانونياً ذات ملكية فردية. أي ان الاتجاه الغالب في القطاع الخاص يتميز بالحرفية. وهذه ايضاً نتيجة لاحظناها في المقدمة.

اذا جمعنا هذه الملاحظات الثلاث نستخرج اتجاهين وتحليل.

الاتجاه الأول يتمثل التعليم الخاص، وقد نما مع نمو قطاع الخدمات أي حاول تلبية حاجة، من خلال المبادرة الفردية والعمل الحرفي.

الاتجاه الثاني يتمثل التعليم الرسمي ، لا نستدل بشيء عنه من خلال العينة هنا ، بقدر ما نعرف فقط انه عمل معقلن ، أو مأحسن وليس حرفي (لأنه يستند الى مناهج وتنظيم وامتحانات مقتنة ومأمولة). والمعطيات السابقة كانت قد ساحت لنا بالخروج الى هذه التبيجة وملاحظة ان هذه العقلنة من مظاهرها الانفصال عن حاجات سوق العمل الآتية والموضعية.

ان هذين الاتجاهين يعبّيان شيئاً واحداً على المستوى النظري : غياب الوعي الجماعي لحاجات سوق العمل. فالعمل الفردي هو تقضي العمل الجماعي . والعمل المأحسن الصادر عن العمل الاكاديمي دليل على عدم وجودوعي أو حس مرهف لحاجات سوق العمل المرئية وغير المرئية.

هذا الغياب يسحب نفسه على الواقع التربوي لكلا القطاعين. فسيطرة العمل الفردي ، ورغم محاولة هذا العمل لللحاق بمتطلبات مؤسسات العمل وارضائه لها جزئياً أو كلياً ، فإنه في النهاية ، ومن منطلق هذا اللحاق الآتي والموضعي ومن منطلق فردي غير معقلن ، يقع في مشكلة عدم ثبات وعدم تقويم العملية التربوية ، فيصبح التعليم آثماً وزمنياً مرئياً أكثر من اللزوم ، وهذا يؤدي الى تغيرات دائمة واستنساب متغير لما تقدمه المؤسسة تعليمياً. ولا يخفى الوجه السلبي لمثل هذا التقلب من ناحية مراكمه العمل التربوي ، نظرياً وعملياً. باعتبار ان التجربة والخطأ تتبع حلولاً آتية ولا تتبع وجهة نظر او اتجاه او نظرية تربوية.

من جانب التعليم الرسمي ، المشكلة المركبة هي نفسها وانما في اتجاه معاكس. ان قيام العقلنة

ونشكّل المعلومات المتعلقة بعض خصائص المؤسسة التربوية بالتعرف الى خصائص الهيئة التعليمية فيها، مستوى شهادات مختلف الاسائلة وارتباطها بالشخص الذي يدرسونه ، طريقة اختيارهم ، الدور الذي يلعبونه في المؤسسة خاصة في ما يتعلق باختيار المناهج وتطويرها أو تحسينها.

اما في ما يتعلق بارتباط المؤسسة التربوية بسوق العمل فيمكن ان يقوم هذا الارتباط على صعدة عدّة: على صعيد العلاقة المباشرة بين المؤسسة التربوية والمؤسسات المهنية وأرباب العمل ، على صعيد المناهج ومن خلال الطلاب والأسنانة.

فتتناول الاسئلة المطروحة في الاستئارة العلاقة المباشرة بين المؤسسة التربوية والمؤسسات المهنية من خلال :

- وجود برنامج تبادل بينها او اتفاق يقضي بتدريب عمل للطلاب في المؤسسات المهنية او تنظيم دورات تدريبية لموظفي هذه المؤسسات في المدارس أو المعاهد التربوية.
- اهتم المؤسسة التربوية باكتساب الطالب صفات لا معرفية تساعدة في دخول سوق العمل وفترض معرفة مسبقة لواقع ومتطلبات هذا السوق.
- وجود اتفاق بين المؤسسة التربوية وبعض المؤسسات المهنية لتوظيف متخرجيها لديها.

وعلى صعيد المناهج التعليمية ، فوجود توافق بينها وبين متطلبات الوظائف في سوق العمل هو دليل على وجود ارتباط فعلي بين المؤسسة التربوية والميدان المهني الذي تخرج طلابها له ، ولا سيما في حال اجراء دراسة لواقع هذه المتطلبات تعتمد على أساسها المناهج.

اما الدور الذي يلعبه الطالب في العلاقة بين المؤسسة التي يتسمى اليها وسوق العمل ، فتحاول توضيحه من خلال الاسئلة التي طرحت في الاستئارة حول وجود عدد من الطلاب الذين يعملون خلال سنوات الدراسة (الطالب - العامل) ، ونسبة الذين يمارسون عملاً يتوافق والدراسة التي يتبعونها ، ونسبة المتخرين الذين وجدوا عملاً في سوق العمل اللبناني ، أو في الخارج ، أو الذين لم يجدوا عملاً بعد. واخيراً ، وفي ما يتعلق بالاستاذ ، فيمكن التعرف الى الدور الذي يلعبه في هذا المجال من خلال خبرته السابقة في سوق العمل وشروط تعينه والزيارات التي يقوم بها الى مؤسسات مهنية تتعلق بالشخص الذي يدرسه ، والدورات التدريبية التي يتبعها او المهام الدراسية والتدريبية التي يقوم بها والتي تسمح له بتجديد معلوماته في هذا المجال.

٣ - ١ - ٣ - واقع المؤسسات التعليمية :

- معظم المدارس المهنية التي شملتها العينة حديثة العهد : ٤٢.٨٦٪ منها أنشئت في السبعينيات و ٣٧.١٤٪ منها أنشئت في السبعينيات ، أي ما مجموعه ٨٠٪ من مجمل المدارس المهنية العاملة حالياً. اما العشرين بالمئة الباقية فنصفها أنشئ في الخمسينيات ونصفها الآخر ما قبل الخمسينيات .

الخصائصيون، والخصائصيون قد يكونوا أستاذة فالكلام يتم في النهاية عن الأشخاص أنفسهم وإنما يتسمين مختلفين. وهؤلاء الأستاذة الخصائصيون عندما يفكرون في وضع المنهج أو تعديلهما فانهم يستعينون من ناحية برصيدهم العلمي ومن ناحية ثانية بتقديرهم لاحتاجات سوق العمل.

رغم تكامل هذه المصادر ، وعدم انفصالتها أصلًا ، فإن المستجوبين يتوزعون ويتكلمون عن واحدة منها دون الأخرى . ويهمنا أن نربط هنا بين طريقة الإجابة وتحليلنا السابق عن وضع التعليم المهني . ذلك أن القاعدة التي تفسّر هذا التفاوت في الأتجوبة هي العمل الفردي - الحرفي ، من الناحية الفعلية . حيث ينطلق صاحب المدرسة من المناهج الرسمية ثم من ما تطلبه مؤسسات عمل معينة منه ، ويعدل ويغير ويضع بناء على معرفته الشخصية أو رد على ما يقدمه الأساتذة والخصائص من آراء . والتغيير يحصل في المنهج ، في غياب العمل المؤسسي المنظم ، في هذه المراوحة بين المصادر الثلاثة الرئيسية ، أما في الخطاب (الإجابات) فلا بد من التشديد على الطابع العلمي أو الواقعي للاختبار .

خلاصة الأمر بالنسبة للسؤالين السابقين، وفي علاقتها مع ما مرّ من قبل، ان اختيار المناهج وتعديلها يتم في المراوحة بين المنهج الرسمية (المقلنة) وحاجات سوق العمل الموضوعية والآتية عن طريق العمل الحرفي أو التجربة والخطأ. وفترض مع هذه الخلاصة انه كلما تطابقت حاجات مؤسسات سوق العمل مع منهج موجودة لدى التعليم الرسمي كلما اعتمدت هذه المنهج، ويجري التعديل والاستغناء عن هذه الاختيارات بمقدار يُعدّها عن تلك المتطلبات.

أصبح من الضروري الآن قياس مدى توفر علاقات معينة مع مؤسسات سوق العمل ، فهذا يساعدنا على تقديم مدى الضغط أو الطلب الذي تمارسه هذه الأخيرة على المؤسسات التعليمية الخاصة.

«هل هناك اتفاق بينكم وبين مؤسسات سوق العمل؟»

٥١ % يقولون نعم

«ما هو مدى التوافق بين مناهج التعليم في الفرع ومتطلبات الوظائف في سوق العمل؟»

٢٢٪ قالوا تواافق تام
٤٠٪ قالوا تواافق جيد
٣٤٪ قالوا تواافق معقول
٨٪ قالوا تواافق ضئيل

إذا أضفنا على هذا التوزع للأجوبة الإجابات السابقة حول اعتماد مناهج رسمية يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية :

على العمل الأكاديمي الصرف، وفي علاقته بمصادر العلم فقط (الغرب)، يجعل التجربة التربوية منعزلة ومحافظة وغير متحركة أضلاً لا نظرياً ولا عملياً.

اذا كان من الصعب امتحان هذه الاستنتاجات هنا فهذا لا يمنع ان نجد بعض المؤشرات عليها ، على الأقل بالنسبة للتعليم الخاص ، كونه يشكل الكتلة الاساسية في عينتنا . وموضوع المناهج حقل معيّر عن المشكلات التي تتكلم عنها .

٣ - ٤ - المنهج:

«هل تعتمد المؤسسة المناهج الرسمية؟»

الإجهاضات أصحاب المؤسسات الخاصة يُبَيَّنُ أَنَّ:

١٢	مدرسة تعتمد المنهج الرسمية
١٤	مدرسة تعتمد لها مع بعض التعديل
٣	مدارس ليس لديها منهج رسمية
٢٩	المجموع

- هذه الأجروبة لا تتطابق تماماً مع المعطيات الموضوعية المجمعة والمعروضة في الجزء الأول، حيث لاحظنا أن نسبة التلاميذ الذين يدرسون في اختصاصات (ومدارس) لا تعطي شهادة رسمية هي ٧٣,٦٪. في حين اتناجد هنا نسبة ضئيلة جداً من المدارس التي تصرّح بعدم اعتمادها على المنهج الرسمية. الا اذا دخلت المدارس التي تعدل هذه المنهاج معها، فترتفع حبتنا الى ٥٩٪ او اذا كانت الاحياءات غير دقيقة، او اخراً سبب عدم تمثيل العينة. او الاحتلالات الثلاثة معاً.

لكن ما يهمنا الاشارة اليه ، وهذا ما يؤكد الفرضيات الاساسية ، هو الخفاض الاعتماد على المعايير الرسمية في التعليم الخاص .

ما هي المعايير التي تعتمد لها المدارس الخاصة إذن في تعديل المناهج أو وضع مناهج جديدة؟
في الإجابة عن هذا السؤال توزع المجيبون في ثلاث مجموعات كبيرة:

- منهم من «يدرس واقع متطلبات المهن والوظائف التي تعدد لها» (الثالث).

ب - منهم من يعتمد على «رأي الأخصائيين في الموضوع» (الثالث).

ج - و منهم من « يستند إلى آراء الهيئة التعليمية في المؤسسة » (الثالث).

بالاضافة الى مؤسسات تعتمدان مناهج مؤسسات خارج لبنان.

اذا تأملنا هذه المصادر جيداً فانت لاحظ وجهن لعملة واحدة: في الوجه الأول يتم الكلام عن الطريقة (أ) وفي الوجه الثاني يتم الكلام عن الذي يقوم بالعمل (ب) و(ج). وبما ان الايامنة هم

جواباً على سؤال «ما هي الوسائل التربوية المستعملة...؟» قدم أصحاب المؤسسات ثلاثة وسائل معتمدة، وبالنسبة نفسها عند الجميع: وسائل تقليدية - وسائل سمعية بصرية - مختبرات.

من ناحية، ان وجود هذه الوسائل (باستثناء المخبر)، لا يقدم أي دليل على تقييد الدارسين على مستوى التكوين الشخصي. ثم ان الوسائل السمعية البصرية تقوم على التكرار والتلقين ايضاً. وحتى لو افترضنا ان استعمال المختبرات له بعد شخصي (تحمّل المسؤولية، المعالجة...) فان نسبة توفرها هي أقل بكثير من نسبة الكلام عن الاهتمام بشخصية التلاميذ. وهذا يعني ان الخطابية، وان لم تكن موجودة بشكل مطلق، فهي موجودة بشكل ما.

هذا الشكل لا يحدده الا طبيعة العمل نفسه: بقدر ما ينخفض الوجه العلمي للعمل بقدر ما ترتفع الخطابية، وبما ان العمل الحرفي فرض الخطابية ليست ردة فعل فقط، واما هي أحد وسائل العمل الحرفي (الدعائية).

التنافض الثالث نلاحظه من خلال الكشف عن مستوى ثالث للعلاقة مع سوق العمل. واذا كنا نكتفي فقط باعتماد نسبة ٥٧٪ الذين لديهم اتفاقات ما مع مؤسسات العمل ونسلّم هل هناك تبادلاً في التدريب بين المدرسة واحدي المؤسسات (يتدرّب الطالب في المؤسسة، ويُعيد بعض العاملين في المؤسسة تدريّبهم في المدرسة)؟.

تبين ان هناك ١٧,٤٪ من مدارس العينة ترسل طلابها الى مؤسسات عمل، وان هناك ٣٣٪ من هذه المدارس تستقبل موظفين للتدريب لديها.

وهذا يعني، على الصعيد الفعلي، ان الاتفاques التي تحصل في ٥٧٪ من الحالات هي في جزء منها اتفاques «خارجية» وليس اتفاques ذات أبعاد تربوية. نقول «خارجية» بمعنى تحديد قنوات تمرير طلب الى المدرسة وتتمرير خريجين الى المؤسسة.

هذا على الصعيد الفعلي، أما على صعيد الاجابات، فان مثل هذه الاتفاques تصبح في كلام المستجوبين اتفاques فعلية وتتوافق... الخ.

بعد هذه الجولة على أجوبة أصحاب المدارس والتي ساعدتنا على فهم نمط عمل هذه المدارس في علاقتها مع سوق العمل، وازاء مطلب تلبية الحاجات والعقلنة، نعود للتفتيش في هذه الأجوبة أيضاً على أوضاع وتوجهات الطلاب داخل هذه المؤسسات. بالإضافة الى أوضاع الأساتذة من الناحية العلمية.

٣ - ١ - ٥ - الطلاب في استماراة المؤسسات:

سألنا أصحاب المؤسسات أسئلة عدّة عن الطلاب: الدوام، الحضور، شروط الالتحاق، تكاليف الدراسة، النجاح... الخ.

- ان نسبة الاعتماد على المناهج الرسمية تتطابق تماماً نسبة عدم الارتباط مع مؤسسات عمل (٤٢٪).

- ان هذه النسبة لا تتطابق مع نسبة الذين يظنون أن هناك توافقاً معقولاً أو تماماً بين مناهجهم ومتطلبات سوق العمل. حيث ان هناك ميلاً بارزاً الى إظهار علاقة ايجابية مع سوق العمل، او طموح الى وجود مثل هذه الابيجانية.

هاتان النتائجتان تؤكدان من ناحية ان هناك مصدرين أساسين للعمل التربوي في هذا الميدان: مؤسسات العمل والمناهج الرسمية، مع تفاوت نسيبي بينها. كلما اقتربت المدرسة من مؤسسة سوق العمل ابتعدت عن المناهج الرسمية وكلما اقتربت من المناهج الرسمية ابتعدت عن إجراء اتفاques مع سوق العمل. وتشيران من ناحية اخرى الى هاجس غالب لدى العاملين في هذا الميدان التربوي: تلبية حاجات سوق العمل أو التوافق معه. وبهذا المعنى فإنه عندما تتوفر الوسيلة لتحقيق هذا الغرض فهذا سينعكس سلباً على العلاقة مع التعليم الرسمي، أي مع العقلنة والتلقين.

هذا الهاجس نلاحظه في الاجابة على سؤال آخر:

«هل تهم المؤسسة باكساب الطالب صفات لا معرفة تساعدة في دخول سوق العمل؟»

٨٠٪ من الاجابات كانت ايجابية (القدرة على التعامل مع الآخرين، تحمل المسؤولية، روح المبادرة، الطاعة... الخ).

ونحن نعلم ان التعليم العام نفسه، الذي يتم بالتكوين «العام»، لا يعطي هذه الصفات حقها، بقدر ما يركّز على الطاعة(١)، فكيف الحال بالنسبة للتعليم المهني الذي لا تخرج المواد التعليمية عن الاطار الضيق الخاص بالاختصاص؟

اذن الهاجس يتحوّل الى خطابية وادعاء علمي، وهذه نوع من ردّة الفعل على غياب العمل المعنى على هذا المستوى. وهذا ما يفسّر ايضاً الاجابة على السؤال السابق المتعلق بالتوافق، حيث أصرَّ ٩٦٪ من المستجيبين على أن مناهجهم تتوافق مع حاجات سوق العمل.

لكن هل ما يؤكد ان هذه خطابية ليست واقعاً فعلياً؟

التنافض الاول، الذي يؤكد الخطابية، هو في الفارق بين المعطيات والرأي حول العلاقة مع سوق العمل: في حين لا تتوفر اتفاques مع سوق العمل إلا بنسبة ٥٧٪ فإن ٩٦٪ يؤكدون على وجود هذا التوافق.

التنافض الثاني ثم الثالث سوف نلاحظهما أدناه.

(١) راجع القسم المتعلق بالمناهج في الجزء الاول من الدراسة.

التعليم وأنواعه، ولكنها تتراجع خلال الفنون بين التعليم عموماً وسوق العمل عموماً. وهذا ما سلاحيه في استقصاء العاملين.

يبقى أن نعرف أخيراً، بالنسبة للطلاب، ما إذا كانت هناك فروق جنسية دالة في التحاقهم وبخواهم الدراسي.

يبدو من خلال استقصاء المؤسسة أن المسؤولين فيها نادراً ما يضعون الجنس كشرط للالتحاق بالمؤسسة. لكن الجنس هو شرط موضوعي لهذا الالتحاق، بحيث إن الفتيات يتوجهن بشكل غالب إلى قنوات من الاختصاصات دون أخرى، والصبيان يتوجهن بشكل غالب إلى تلك المهن الأخرى كما نلاحظ في الجدول المبين أدناه:

المعدل (١)	الاختصاص
صفر	رسم صناعي
صفر	ادارة أعمال
٢٠	معلومانية
٩,١٠	محاسبة وتجارة
١٦٦,٦٧	سكرتاريا وآلة كتابة
صفر	لغات أجنبية
٢٥	كهرباء
صفر	مهن حرة
	مساح

فالهنون تصبح «أنثوية» (سكرتاريا وآلة كتابة، لغات) كلما اتجهنا إلى المهن المأجورة التي تقوم على العمل الآلي وال العلاقات الاجتماعية، وتقع في المستويات الدنيا في هيكلية العمل. وتتصبح «ذكرية» (الاختصاصات الباقية جميعها) كلما اتجهنا إلى تلك التي تتطلب دقة وتحليلاً (رسم صناعي، معلومانية..).

(١) عدد المؤسسات حيث الأكثريّة إناث $\times 100$. فالرقم ١٠٠ يعني اختصاص بتساوي فيه الجنسان. ما فوق المائة يعني اختصاصات عدد المؤسسات حيث الأكثريّة ذكور أكثر طلابها من الإناث (صفر: كل المؤسسات اكتبرها ذكور في هذا الاختصاص).

من حيث الدوام تبين أن ٨٠٪ من مدارس العينة تدرس نهاراً (قبل الظهر وبعد الظهر) ومساءً. ليس هناك أي مدرسة تدرس قبل الظهر فقط، وليس هناك سوى مدرسة واحدة تعلم مساءً فقط. وهذا يعني أن المدارس المهنية تتوجه إلى جمهور عريض: الطلاب المغارغون، والطلاب العاملون. مع العلم أن الحضور الرامي في معظم الحالات (٧١,٤٪)، إن في المواد النظرية أو في المواد التطبيقية. ما هي شروط الالتحاق؟

أكثر من ٩٠٪ من المؤسسات التعليمية تشرط امتحاناً أو شهادة معينة للالتحاق، أما للقبول أو لتصنيف الطلاب في الصفوف الشائبة (اللغات مثلاً). وبقي المؤسسات لا تشرط شيئاً.

ثم إن المدارس لا تضع شروطاً مسبقة وأضافية غير المعمول بها أكاديمياً. بعضها يشرط العمر (٤٠٪) والبعض الآخر يشرط الجنسية (٢٢٪) و٥٪ قالوا إنهم يفضلون الآتين من مدارس معينة. الطائفة ليست شرطاً بالنسبة لأية مدرسة.

خلاصة الأمر أن الالتحاق بالتعليم المهني يخضع أحياناً لشروط أكاديمية وفي بعض الأحيان لشرط العمر. وهذا يعني أن الالتحاق به يتطلب خروجاً من درجة ما من السلم التعليمي، وبعمر معين. وبالتالي فإن التعليم المهني الخاص، ورغم حرفته، فإنه يخضع في مدخلاته على الأقل للمعايير العامة التي يفرضها نظام التعليم السادس. وهذا الخضوع نراه بالنسبة للنجاح الدراسي وتتكليف الدراسة، حيث إن الداخلين في النهاية لشروط غير معتبر عنها (اقتصادية) ويخضعون لشروط التحصيل.

وبينما أن حوالي ٤٤٪ من هذه المدارس تستقبل تلاميذًا إما بشكل مجاني (التعليم الرسمي) أو بتتكليف دون ألف ليرة. أما المدارس الباقية فتقاضى أجوراً مرتفعة نسبياً: ٢٥٪ منها تقاضي ما فوق الـ ٢٠٠٠ ليرة في الشهر.

وإذا أخذنا المعلومات المقدمة بنسبة المدارس الناجحة على أساس أنها صادقة نلاحظ أن المدارس التي يحصل فيها نجاح بنسبة عالية قليلة، وإن المدارس التي ينجح نصف طلابها وما دون تشكل نصف المدارس المعنية بالدراسة.

تكليف الدراسة ونسب النجاح شاهد على ان الدخول والتخرج من المدارس المهنية، والخاصة منها بشكل اساسي (والتي تنصب في النهاية كما لاحظنا سابقاً في قطاع الخدمات)، مسألتان غير ميسرتين أمام جميع الطلاب الخارجين من المدرسة في عمر معين ويودون الالتحاق بها.

إن انسحاب نظام الأصفاء على التعليم المهني يعني من جملة ما يعني مزيداً من إرسال الطلاب إلى سوق العمل من دون اختصاصات موثوقة. وهذا يعني أن سوق العمل وأصحاب العلاقة قادر على الاستقبال والالتحاق من دون اختصاص محدد. أي أن العقلنة تحصل خلال الفنون بين مستويات

هذه هي الصورة التي قدمها مسؤولو المدارس المهنية التي شملتها العينة عن المناهج وسوق العمل والطلاب والأساتذة، من الضروري الآن أن نرى الصورة من مكان آخر، من وجهة نظر الأساتذة والطلاب، وهم يتكلمون عن المدرسة نفسها، والمناهج وسوق العمل وعن بعضهم البعض.

الفصل الثاني يستعرض أجوية الأساتذة.
الفصل الذي يليه يستعرض أجوية الطلاب.

٣ - ٢ - الأساتذة (في استمارتهم)

٣ - ٢ - ١ - الغرض من الاستقصاء:

تناول الاستقصاء الميداني ٤٤ أستاذًا يتمون إلى المدارس المهنية والفنية الرسمية والخاصة بنسبة ٨٠٪ منهم من المدارس الخاصة و ٢٠٪ من المدارس الرسمية. وهذه النسبة تتوافق مع أهمية القطاع الخاص في مجال التعليم المهني من حيث عدد المدارس ونسبة الطلاب المسجلة فيه.

وتدل نتائج الاستئارة أن مستوى تخصص الأساتذة جيد اجمالاً، فأكثر من ٨٦٪ منهم حائزون على مستوى اجازة وما فوق، منهم ٤٥٪ من حملة الدكتوراة، و ٦٤٪ من المستوى الثانوي.

وهناك عدد كبير من الأساتذة يمارسون حالياً مهنة أخرى غير التعليم (٦١,٣٦٪) إلا أن نسبة الذين يمارسون مهنة مرتبطة بالاختصاص الذي يدرسوه تعادل فقط ٢٢,٧٣٪ وقد سجلت هذه النسبة انخفاضاً بالنسبة لما كانت عليه في الماضي (٣١,٨٢٪). كما تظهر ذلك نتائج فرز الاستهارات وذلك رغم ارتفاع عدد العاملين خارج التعليم. وارتفعت نسبة العاملين في مجالات مختلف عن الاختصاص الذي يدرسوه من ١٣,٦٤٪ إلى ٣٨,٦٤٪، وهذا يدل على ابعاد الأستاذ عن حقيقة سوق العمل الذي يعده طلابه له وبالتالي لا يساعدته في عملية تقويم المحتوى التربوي للبرامج الدراسية. ولكن ليس بوسعينا في نطاق هذه الدراسة معرفة الاسباب التي أدت إلى هذا الابعد، وما إذا كانت ناتجة عن تطور في متطلبات الوظائف والمهن المعنية أم متعلقة بأسباب خارجية عن تطور سوق العمل ومتعلقة بالظروف الشخصية للفرد أو بالظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد.

٣ - ٢ - ٢ - استماراة الأستاذ

محتوى التعليم منهج، وهدفه النهائي إعداد الطالب، ووسائله العملية استاذ ووسائل تعليمية. ولذلك تهدف هذه الاستئارة بالإضافة إلى الاستقصاء حول الطالب والمؤسسة التربوية، إلىأخذ رأي الاستاذ في واقع التربية من جهة ومدى ارتباط التربية بهذه بسوق العمل من جهة أخرى.

والاستئارة مؤلفة من أربعة أقسام:

١ - معلومات حول المؤسسة التعليمية التي يتسمى إليها الأستاذ.

أو التي تقع في أعلى المبكلية أو العمل الحر (ادارة الاعمال) أو التي تتطلب الخشونة أو العمل الجسدي (الأعمال اليدوية الحرة).

هذا لا يعني ان هذه الاختصاصات هي حكر على الذكور وتلك على الإناث ، نصف فقط ، ودائماً ، الاتجاه الغالب . والدليل على هذا التبيه ان ٨٠٪ من المدارس التي نحن بصددها مختلفة . لكننا اذا تمحصنا في الاختصاصات التي تعلمها مدارس الذكور الأربع ومدارس الإناث الثلاث فاننا نجد نفس الاتجاهين المذكورين أعلاه . حيث تضيق الى المهن «الأثنوية» الخياطة والتجميل والاحتزال . وتضيق الى الاختصاصات «الذكورية» التجارة والحدادة والتندفة والرسم العماري . هذه الاصفات تعود فتوذك الاتجاهات الغالبة . ثم ان جمل هذين الاتجاهين سبق لاحظناها مع مزيد من المهن وبالتالي الخصائص «الأثنوية» و «الذكورية» في الجزء الأول من هذا البحث (في القسم الخاص بالتعليم المهني) . وهذا ما يدفعنا الى معرفة موقف الطلاب الحقيقي تجاه هذا الموضوع ، وهذا ما سنعالجه في القسم الأخير من الاستقصاء التعليمي . من جملة الأمور التي سنستعرضها حول مواقف الطلاب وواقعهم ومواهبهم المهنية .

٣ - ١ - ٦ - الأساتذة في استماراة المؤسسات :

سألنا المسؤولين عن المدارس عن الهيئة التعليمية : كيف يتم اختيار الهيئة التعليمية؟ ما هي مستوياتهم التعليمية؟ ما هو عدد الأساتذة الذين قاموا بدورات تدريبية؟

بطبيعة الحال يتم اختيار الأساتذة اجمالاً بناء على مواصفات علمية (شهادة أو خبرة) وهذا أضعف الإيمان . وهو يكمّل طريقة اختيار الطلاب . وبالنسبة للمستوى العام فإن ٩٠٪ منهم يحملون اجازات ، القسم الاكبر (٦٥٪) في الاختصاص الذي يعلّمه . وهذا ينطبق على الذكور منهم كما على الإناث .

لكن الجديد في أوضاع الأساتذة عدم تفرّغ معظمهم (٨٧٪ من الأساتذة الذكور و ٦٨٪ من الأساتذة الإناث) . ولا يخفى كم لهذا الواقع من تأثير سلبي على العملية التعليمية . وهو على الأقل يكشف النقاب عن أمر هام : ان ما قيل عن الاهتمام بالصفات اللامعرفية (الشخصية) للطلاب ، والعودة الى الأساتذة في تعديل البرامج ، لم يكن في معظم الاحوال سوى طموح اكبر منه واقعاً . مما يؤكّد التحليل السابق حول خطاب المسؤولين . ثم ان عدم التفرّغ يعني من ناحية ثانية واقع عدم الثبات للمدرسة ، أي طابعها غير المؤسي وهذا ما حاولنا أن نبرره سابقاً .

رغم ذلك فالأساتذة يتمتعون عموماً بالكتامة الازمة ، فبالإضافة الى غلبة الاختصاصات العالية ، فإن المسؤولين أجروا عن سؤال حول متابعة هؤلاء ، ان معظم الأساتذة تابعوا دورات أو قاما بزيارات أو سافروا بهمات الى الخارج ، لاستكمال معلوماتهم أو في مهام دراسية .

٢ - معلومات حول الأستاذ.

٣ - معلومات حول المحتوى التربوي وعلاقته بسوق العمل.

٤ - معلومات حول وسائل التعليم والتقويم.

يهدف القسم الأول من الاستمارة الى جمع معلومات عامة عن المؤسسة التربوية التي ينتمي اليها الأستاذ، نوعها والدوام الذي يتبع فيها (نهارية ، مسائية).

ثم يليه قسم ثانٍ يتناول جمع المعلومات حول الأستاذ، وضعه الشخصي والعائلي ، اختصاصه، مستوى الشهادة الحاصل عليها ، عمله خارج المؤسسة التربوية في حال ممارسته مهنة أخرى إلى جانب التعليم.

وممارسته هذه لمهمة غير التعليم (في نفس الاختصاص الذي يدرسه أو في مجال آخر) يمكن أن تكون دليلاً على مدى ارتباط الأستاذ ومعرفته بسوق العمل من خلال خبرته المهنية في الماضي والحاضر . كما ان خبرته المهنية ومعرفته لسوق العمل تساعده على تقويم محتوى المناهج واستنتاج مدى ارتباطها بمتطلبات سوق العمل . والتعرف عن كثب الى الأسس التي تعتمد لها المؤسسات المهنية لاختيار العاملين لديها والخصائص غير المهنية التي يجب ان تتوافر لدى الطالب لتسهل له عملية الحصول على مهنة ، كما تسمح له خبرته بالاعتداد على واقع عاشه للقيام بعملية التوجيه المهني جيداً الطلاب الجدد في المؤسسة وحيال أولاده والقرئين اليه .

ويلي القسم المخصص للأستاذ القسمان الرئيسيان في هذه الاستمارة والتعلقان برأيه بمحتوى التربية ، المناهج ، وسائل التعليم ووسائل التقويم ، ومدى ارتباط المحتوى التربوي ببحاجات وواقع سوق العمل والتعديلات التي يقترح الأستاذ إدخالها على هذا المحتوى.

فطرحنا الأسئلة حول المواد التي يعلمها الأستاذ في المؤسسة التربوية ووسائل التعليم التي يستخدمها شخصياً لغرضه لي أي مدى تكفي هذه الوسائل ، في نظره ، في الاسهام بجعل الطلاب يستوعبون محتوى دروس من جهة . واحتوى الثنائي أو الخصائص اللامعرفية التي تتضمنها المناهج وبرامج التأهيل من جهة أخرى .

ومن ثم . وعلى صعيد التقويم . على أي أساس وبأي شكل تم عملية تقويم معرفة الطلاب ودرجة استيعابهم للمواد التي تتضمنها المناهج .

ومن خلال الأسئلة المطروحة حاولنا استخلاص رأي الأستاذ في نوعية العلاقة القائمة بين المحتوى التربوي وسوق العمل ، وإلى أي مدى يعتقد ان المواد التي يعلمها بصورة خاصة ، ومنهاج التعليم المعتمدة في المؤسسة بصورة عامة ، تلبى المتطلبات الفعلية لهن ووظائف مختلف الاختصاصات ، وهل تلعب المؤسسة التربوية دورها في اعداد الطلاب الذين يتمون إليها اعداداً صالحاً ، وما هي الشروط التي يجب ان تتوافر في المدرسة لكي يزيد ارتباطها بسوق العمل .

وفي ضوء هذه الاعتبارات طلب من الاستاذ إعطاء الخطوط العريضة للتعديلات التي يقترح إدخالها على المناهج وذكر مختلف المواد الناقصة التي يجب إضافتها في مختلف فروع الاختصاص . واستكملنا نظرته الى المحتوى التربوي والتعديلات المقترحة بأسئلة حول وسائل التعليم والتقويم البديلة او المكلة التي يمكن أن تساهم بدورها في عملية تحسين محتوى المناهج التربوية والاعداد المهني ليقارب قدر الامكان مع متطلبات سوق العمل .

٣ - ٢ - ٣ - المحتوى التربوي وعلاقته بسوق العمل :

سئل الأستاذ عن رأيه حول محتويات المواد التي يعلمها وإلى أي مدى تلبى هذه المحتويات المتطلبات الفعلية في مهن وظائف سوق العمل . فكان الجواب ايجابياً في معظم الحالات : ٤٧,٧٣٪ منهم يعتقدون أنها تلبى بشكل جيد هذه المتطلبات و ٢٥٪ انها تلبى بشكل معقول و ١٥,٩١٪ قالوا أنها تلبى بشكل تام هذه المتطلبات . فقط ١١,٣٦٪ رأوا ان محتويات المواد التعليمية تلبى بشكل ضئيل أو لا تلبى بشيء ، متطلبات سوق العمل ، وهذه المواد هي الرياضيات والاحصائيات واللغة وهي المواد التي لا تحتوي على اختصاص تقني معين كالمحاسبة والاقتصاد ، الضرب على الآلة الكاتبة ، التفصيل والخياطة والكهرباء والهندسة المعمارية وهي المواد الأخرى المعنية بالسؤال المطروح .

وفي رأي النسبة ذاتها من الأستاذة (أي ١١,٣٦٪) التوافق ضئيل بصورة عامة بين مناهج التعليم في المؤسسة التربوية ومتطلبات الوظائف في سوق العمل ، بينما يرى ٦٨,١٨٪ من الأستاذة ان هذا التوافق جيد أو معقول ، وقال ٢٠,٤٥٪ منهم ان التوافق تام .

والجدول التالي يبين بالتفصيل ما هي ، في رأي الأستاذة ، الاختصاصات التي تتوافق مناهجها ، في المؤسسة التي يعلمون فيها ، مع متطلبات سوق العمل .

وهذا ما يسمح لنا بالقول ان المنهج في التعليم المهني ، رغم كونها معدة لاختصاصات معينة وتقنية ، لا تزال تحتوي على طابع نظري وعام.

اما المواد الاخرى الناقصة في بعض الاختصاصات فنذكر : تطوير الآلات في فرع الطباعة والسكرتاريا ، والرياضيات الحديثة في فرع الكهرباء والمحاسبة ، وأصول التنظيم والادارة في فرع ادارة الاعمال والمحاسبة . وهي بلاشك مواد هامة لكل من هذه الاختصاصات .

المادة الناقصة التي يجب إضافتها الى المنهج بحسب فروع الاختصاص
يرجى مراجعة الجدول على الصفحة التالية

الاختصاصات التي تتوافق منها جهتها مع متطلبات سوق العمل

المجموع	توافق ضليل	توافق معقول	توافق جيد	توافق تام	مدى موافقته لسوق العمل الاختصاص
١٥	-	١	٦	٨	الاخزاز ، مراسلات ، استكشاف
١٠	٤	٢	٣	١	تجارة
٢١	-	٤	٩	٨	محاسبة عامة
١٠	١	-	٦	٣	كمبيوتر ، برمجة ، تحليل ، تقييب
١٥	١	٢	٦	٦	سكرتيريا
٨	-	١	٣	٤	لغة
٥	-	-	٢	٣	ادارة أعمال
١٢	١	٣	٥	٣	الكترونيك
١٤	-	٣	٦	٥	كهرباء عامة
٢٠	-	٣	٨	٩	هندسة مدنية وعمارية
١٣	٤	١	٤	٤	غير ذلك
١٤٣	١١	٢٠	٥٨	٥٤	المجموع

ورغم ذلك فهناك اكثر من نصف الاساتذة (٥٢,٢٧٪) يقترح إدخال تعديلات على المنهج ، ٤٥٪ من مجموع الاساتذة يرى أن هناك ضرورة لخطيب مناهج جديدة للمواد التي يدرسونها ، و ١٨,١٨٪ يقترح إدخال اعمال تطبيقية في المنهج المعتمدة ، و ٦,٨٢٪ يرى ضرورة إدخال لغة أجنبية بين مواد البرنامج الدراسي = و ٤,٥٥٪ يطالب بكتب جديدة وحديثة .

ونلاحظ هنا ان الاعمال التطبيقية ، الى جانب ما جاء اعلاه ، هي المادة الناقصة في نظر قسم كبير من الاساتذة (في ٤٥٪ من الاجوبه على السؤال المتعلق بالمواد التي يجب إضافتها على المنهج) ، وذلك في عدة اختصاصات منها الكهرباء ، وفنون البناء ، والرسم والهندسة ، وادارة الاعمال ، وغيرها .

٣ - ٤ - أما في عملية التوجيه المهني ، فالاختصاصات التي تحوز على تقسيم إيجابي من قبل الأستاذ ، وينصح التلاميذ الجدد بالالتحاق بها وهي التجارة والمحاسبة والكمبيوتر ١٧,٥٪ (لكل منها) ثم الهندسة المعمارية والكهرباء ١٠٪ ثم السكتاريا ٧,٥٪ وأخيراً الكترونيك عام ، لغة ، ادارة اعمال وغيرها.

ولكن الاجابات لم تكن واضحة بالنسبة للاسباب التي تقود الاستاذ الى اختيار هذه الاختصاصات. ونشير هنا الى ان العدد الاكبر من الاساتذة يوجه أولاده أو اولاد أصدقائه نحو المهن الحرة المرموقة كالهندسة والطب (٣٠٪، ٧٧٪) ثم نحو مهن يدوية حرة ، دون تحديد (١٥،٣٨٪)، ومن الاختصاصات المشتركة بين التوجيه المهني للتلاميذ والتوجيه المهني للمقرئين البالغين اختيار الاستاذ الهندسة ، الكمبيوتر ، التجارة وادارة الاعمال.

٣ - ٤ - ٥ - وفي ما يتعلّق بالخصائص غير المهنية التي يجب أن تتوافر لدى الطالب لتسهيل له عملية الحصول على مهنة فهي لا تلعب أي دور حسب رأي ٢٩,٥٪ من الأساتذة، ولكن ما تبيّنَّ منهم (٤٥٪) يعترف بوجود هذه الخصائص وهي حسب الأهمية المعطاة لها: الثقافة العامة (٦٤٪)، الشهادة (٣٦٪)، اللغة الأجنبية والإسلام بالرياضيات والعلوم (٠٩٪)، القدرة الذاتية (٨٢٪) والرغبة (٤٥٪).

ونشير هنا إلى أن هذا السؤال ترك مفتوحاً دون تحديد هذه الخصائص مسبقاً من قبل فريق الدراسة، لذلك نجد نسبة كبيرة من الأجوبة التي يمكن وضعها تحت عنوان «غير ذلك» (٩١٪/١٥,٩١)، ويمكن تفسير وجود الرياضيات والعلوم في هذه اللائحة لكونها مواد تعطي، لمن يتقن استعمالها، طريقة فكير وتنظيم خاصة يمكن أن تساعد في مهمته.

كما أن هناك أنساً تتمدّها المؤسسات المهنية لاختيار العاملين لديها وهي واردة في رأي الأساتذة في النسب التالية: كل من الشهادة والخبرة تأتيان في مطلع اللائحة بنسبة ٤٧٪، لكل منهما، ومن ثم الكفاءة العلمية (٢٢٪)، ثم تختفي النسب المختفياً ملحوظاً فلا تطغى غير ٣٥٪، للمعرفة الشخصية، ٨٪ للواسطة، ٤٪ للأمانة وغير ذلك من الشروط. ونشير هنا إلى أنه، جواباً على هذا السؤال، ذكر الأساتذة أكثر من شرط أي أنه في رأيهم هناك عدة أنسس يعتمدّها أرباب العمل لاختيار العاملين لديهم.

وما نلاحظه هنا بالنسبة للخواص غير المهنية والأسس المعتمدة لاختيار العاملين في المؤسسات المهنية هو أن معظم الشرطوط الحاصلة على الأولوية كالشهادة والكفاءة العلمية واللغة والثقافة العامة والرياضيات والعلوم، باستثناء الخبرة، هي خصائص علمية، تلعب الميزة والمؤسسة التربوية دوراً هاماً في اكتسابها وهي غير مرتبطة مباشرة بشخصية الطالب وصفاته غير المعرفية.

والوسائل المستعملة هذه تساهم ، في رأي الأستاذ في أغلب الأحيان ، في جعل التلاميذ يستوعبون محتوى الدرس ، وان كان ما يقارب ٢٠٪ يعتقد ان هذه المساهمة جزئية . ولن نحصل على معلومات كافية عن الأسباب التي تجعل هذه الوسائل تساهم بصورة كلية أو جزئية في هذا الاستيعاب .

٣ - ٢ - ٨ - تقييم معرفة الطلاب :

وأخيراً ، وبما يتعلق برأي الأستاذ في عملية تقييم معرفة الطالب فالإجابات تدل أولاً على أن هذه العملية تم غالباً بشكل فصلي (٤١,٦٧٪) أو شهري (٢٩,١٧٪) وقليلًا ما تجري في نهاية العام الدراسي (٨,٣٣٪) أو بواسطة تمارين يومية (٤,١٧٪) .

وتم عملية التقييم ، استناداً إلى أسس مختلفة كتقييم الطلاب من قبل الأستاذة ، والتقييم على أساس استيعابهم للدرس ، واستخدام الامتحانات النهائية والتقييم الشخصي ، إلا أن في ٦٥,٩٠٪ من الحالات يتم التقييم بواسطة مسابقة تطبيق عملي ، وفي جميع الحالات هناك أكثر من ٩٠٪ من الأستاذة الذين يوفرون على الأسس المستعملة ولا يقتربون أبداً بدileلها .

والانطباع الذي يمكننا أن نستنتجه من خلال الأوجبة على هذه الاستماراة هو أنه هناك تقييم عام ايجابي من قبل الأستاذة للمحتوى التربوي ومدى ارتباطه بسوق العمل ، رغم التحفظات والتعديلات المقترحة . وعلينا مقارنة استنتاجات الأستاذ حول هذا الموضوع مع ما يدور عملياً في سوق العمل والمؤسسات التربوية وعلى صعيد الطالب والعامل من خلال تحويل نتائج الاستearات الموجهة اليهم .

٣ - ٣ - الطلاب في التعليم المهني المرتبط بالخدمات واتجاهاتهم

٣ - ٣ - ١ - الغرض من الاستقصاء :

علاقة التعليم بسوق العمل (قطاع الخدمات) تعالجه من خلال المعلومات المتوفرة او التي تجمعها ، عن مطالب قطاع الخدمات (المؤسسات) وتقديمات التعليم (المدارس) ، هذه المطالب والتقديمات تتجسد في النهاية بالطاقة العاملة التي تكونها المدرسة ، لذلك سعينا فضلاً عن استخراج تلك المطالب والتقديمات ان نعرف الوضع التربوي للعاملين في المؤسسة ، حيث تتجسد في النهاية طريقة استعمال المعرفة في اطار العمل . على ان علاقة التعليم بسوق العمل لا تتعكس فقط في وضع العاملين الدراسي ، وإنما أيضاً ، وقبل الانتقال إلى العمل : على اتجاهات الطالب المهنية ، التي تشكل في الاصل الارضية التي ينطلق منها هؤلاء . ليس هذا فحسب فان افتراض وجود مشكلة تطابق - عدم تطابق بين حاجات سوق العمل وتقديمات النظام التربوي يجعلنا اكثر اهتماماً بمعرفة اتجاهات الطلاب قبل ان يتلقوا فعلاً بالعمل ، لمعرفة مدى المسافة بين ميولهم وتو讓他們 ومعارفهم المهنية ... وما يوفره سوق العمل لهم . اي ان السؤال يصبح كيف يعيش الطلاب علاقة التعليم بسوق العمل ، او كيف تتعكس عليهم

وتحسين الدور الذي تلعبه المؤسسة التربوية وتوثيق ارتباطها بسوق العمل يتطلب بعض الشروط . منها ان يكون هناك علاقة مباشرة بين المدرسة وأرباب العمل (حسب رأي ٢٧,٧٨٪) وإدخال الاعمال التطبيقية في المنهج (٢٠,٣٧٪) بينما يقترح ١٢,٩٦٪ من الأستاذة الاعتماد في المؤسسة التربوية على برنامج مطلوب من قبل أصحاب العمل ؛ وأن تدرس فيها الاختصاصات المطلوبة من قبلهم ، كما يقترح ١١,١١٪ دراسة لاحتاجات سوق العمل أو الاعتماد على كفاءة الأستاذة (٧,٤١٪) .

وقد أعطى الأستاذة أكثر من جواب على هذا السؤال ، وهذا يعني ان الحل ليس وحيداً في نظرهم ، وان الشروط التي تضمن الارتباط بين سوق العمل والمدرسة متعددة واحياناً متراكمة ، نذكر على سبيل المثال : دراسة حاجات سوق العمل واعتماد برنامج مطلوب واحتصاصات مطلوبة .

٣ - ٢ - ٦ - الشروط التي يجب أن تتوفر في المدرسة لكي يزيد ارتباطها بسوق العمل :

المجموع	غير ذلك	دراسة حاجات سوق العمل	كفاءة الأستاذة	برنامج مطلوب واحتصاصات مطلوبة	أعمال تطبيقية	و أصحاب الأعمال	أن يكون هناك علاقة بين المؤسسة	يجب أن تكون الشهادات معترف بها	اعتماد على المهارات الشخصية
٥٤	٧,٤١	٦	٤	١٥	٣	٤	٣	١٥	٤١,٧٤٪
	٪ ٧,٤١	٪ ١١,١١٪	٪ ٤	٪ ٢٧,٧٨٪	٪ ٥,٥٦٪	٪ ١١,١١٪	٪ ٢٠,٣٧٪	٪ ١٢,٩٦٪	٪ ٤١,٦٧٪

٣ - ٢ - ٧ - وسائل التعليم والتقييم :

أما رأى الأستاذة في وسائل التعليم ، فالأغلبية منهم (٧٤,٥٥٪) تعتقد ان الوسائل المستعملة حالياً هي جيدة وكافية ، وهذه الوسائل هي : الوسائل السمعية البصرية (٤٠٪) الاعمال التطبيقية (٢٥,٤٥٪) ، شرح الدرس عدة مرات (١٢,٧٣٪) كما ان هناك نسبة صغيرة تعتمد الحوار بين الطالب والاستاذ (٣,٦٤٪) .

إلا أن هناك قسمآ من الأستاذة يعتقدون أن الوسائل المستعملة غير كافية ويقترحون وسائل مكملة أو بديلة كالوسائل التطبيقية والدورات التدريبية والتنسيق بين الأستاذة والتلاميذ .

الموضوعي (الذي استخرجنا بعض مؤشراته في القسم الاول ، وبعضه الآخر في استقصاء سوق العمل) على مواقف الطلاب ، وبالتالي مدى توافق معتقداتهم مع ما يجري فعلاً فيه .

• المور الرابع يتناول تقييم الطلاب للتعليم من حيث صلاحيته المهنية (الأعداد) . وهنا نسأل أنفسنا الى أي حد يعي الطالب مسألة التوافق - الالتوافق بين التعليم وسوق العمل ؟ ما هو رأيهما انطلاقاً من تجربتهم التربوية المعاشرة ، وانطلاقاً من تقديراتهم لمتطلبات سوق العمل ؟ وإلى أي حد هناك شعور بأزمة ما في علاقة التعليم بسوق العمل .

٣ - ٣ - الميول والتوقعات المهنية :

« ما هي المهنة التي تود ممارستها في المستقبل ؟ » .

توزيعت الإجابات على الشكل التالي :

% ٢٧,٦٨	٦٧	- هندسة معمارية والكترونيك
% ٩,٩١	٢٤	- مدير شركة - قائد طيران - طبيب ...
% ٩,٥٠	٢٣	- كمبيوتر
% ٢٩,٣٣	٧١	- محاسبة وتجارة وادارة اعمال
% ١١,١٥	٢٧	- موظف
% ٥,٧٨	١٤	- سكرتاريا
% ٦,١٩	١٥	- مهن حرة
% ٠,٤١	١	- غير ذلك
% ١٠٠	٢٤٢	مجموع الإجابات
جدول : توزع اجابات الطلاب حول المهن المرغوب ممارستها في المستقبل .		

ويبدو ، من خلال قراءة هذا الجدول ، ان ثلاثة ارباع الطلاب يودون ممارسة عدد من المهن المرموقة او الفنية في قطاع الخدمات . في حين ان الرابع الباقى توزعوا على المهن التي تحتل مرتبة ادنى في علاقات العمل في قطاع الخدمات وغيره (موظف ، سكرتاريا ، مهن يدوية) .

اي ان افق الطلاب المهني الغالب يمتد الى الواقع المقدم والمرموقة في سوق العمل في قطاع الخدمات . لو قارنا هذه الرغبة بالتوسيع الموضوعي لهذه الفئات لبدت الاوضاع مختلفة بين النوايا وواقع الحال :

نسبة الطلاب في التعليم المهني	نسبة الراغبين في ممارسة المهنة
٥,٧٨	١٧,٢٦
٦,١٩	٢٦,٩٦

هذه العلاقة ، ما اذا كانوا خاضعين لمنطق هذه العلاقة او رافضين لها ، ما اذا كانت اتجاهاتهم تناسب معها لا .

من هنا ضرورة التفتيش عن اتجاهاتهم . ولكن استقصائنا يشمل ليس فقط الانعكاس الضمني للتعليم وسوق العمل على اتجاهات الطلاب المهنية ، انما ايضاً موقفهم الصريح من هذا وذلك ، من التعليم وسوق العمل . وهذا هو مستوى آخر للمقارنة . وبما اننا نعتبر ان هذه المواقف محكومة بهوية الطالب الاجتماعية - المدرسية - الجنسية ، فإن هذه المعالجة تأخذ بعداً ثالثاً .

ويمكن ايجاز مستويات المعالجة هنا على الشكل التالي :

(المصادر المؤثرة : التعليم ، سوق العمل ، المروبة) .

- تأثير العلاقة بين هذه المصادر على التلاميذ بشكل غير مباشر : الاتجاهات والميول .
- الموقف من التعليم وسوق العمل ، انطلاقاً من نوع التعليم والمروبة .

لذلك ينقسم الفصل الحالي الى ثلاثة موضوعات :

- الميول والتوقعات المهنية .
- تقييم سوق العمل .
- تقييم التعليم .

٣ - ٢ - استماراة الطالب

تضمن استماراة الطالب أربعة محاور :

• المور الاول يدور حول معلومات عن واقع التلميذ ، او اذا صرح التعبير عن هويته : الاجتماعية - المدرسية - الجنسية . هذا المور يستقى منه بعض العوامل بغية دراسة تأثيرها على اتجاهات الطلاب في الموقف الآخرى .

• المور الثاني يتناول الميول والتوقعات المهنية ، فالسؤال الضمني المطروح هنا هو ما افق الطلاب الدراسي - المهني ، وكيف يرون سبب وجود هذا الانقى دون غيره ؟ مع تحليل اضافي لاختلاف الآفاق بحسب العوامل المستقلة من المور الاول ، والتلفتيش عن الاسباب مهم : لماذا يتوقع بعض الطلاب الذهاب الى المهن اليدوية وبعضهم الاخر الى المهن الفنية . هل هذا الخيار او ذاك سببه الميل الشخصي ؟ او محمل طبيعة العلاقة بين نظام التعليم وسوق العمل من ناحية وبينهما وبين النظام الاجتماعي من ناحية ثانية ؟ وبالتالي الى اي حد هناك هامش فعالية للتوجيه المهني ؟ ... الخ .

• المور الثالث يطرح على الطالب موقفه من سوق العمل مباشرة بقصد معرفة مدى تأثير الواقع

هي من ناحية متقاربة ومن ناحية متخصصة . ويجمع هذه المهن كونها تنتهي إلى العمل المأجور أولاً ، والى كونها لا تتطلب احصاصاً عالياً ثانياً والى كونها تنتهي إلى فئة الدخل المحدود ثالثاً . الى أنها ليس هناك تجاهها موقف ايدبولوجي (احتقار مثلاً لاحتقار العمل اليدوي) ، وخيراً هي مهن يمكن الحصول عليها : موظف ، سكرتاريا ، علوم انسانية (تعليم) .

مجموع هذه الصفات المتناقضة ، اي كونها في النهاية لا هي « فوق » ولا هي « تحت » جعلت منها ربما مهن « احتياطية » يتم ممارستها لتجنب ما دونها ، واستعصار ما فوقها ، وبالتالي دون رغبة معينة او امتعاض ما .

مجموع ما سبق يجعلنا نبني سلم المهن كما يعبر عنه الطلاب ، من المهن المرغوبة - المتوقعة الى المهن غير المرغوبة - غير المتوقعة ، وبغض النظر عمما يحصل فعلاً في النهاية على الشكل التالي :

- (1) المهن الحرة المرموقة والاطارات العليا : مهندس ، طبيب ، ضابط ، قائد طيران ، مهندس الكترونيك ، مدير شركة ...
- (2) المهن الفنية الخدمية : محاسبة ، تجارة ، ادارة اعمال ، كمبيوتر .
- (3) الوظائف الصغرى والتعليم والسكرتاريا .
- (4) المهن اليدوية .

ان الميول المهنية للطلاب الذين استقصيناهم ينخفض تجدها كلما اتجهنا من الفئة الاولى الى الفئة الرابعة .

سؤال اخير حول موضوع ميول الطلاب وتوقعاتهم كان حول تقديرهم لمستقبلهم المهني .

اجوبة الطلاب كانت معايرة جداً . نسبة المتفائلين الذين يقولون انهم « سيجدون المهنة التي تتوافق مع ميولهم وقدراتهم » كانت قريبة (٦٦٩٤١٪) من نسبة الذين يتوقعون ممارسة مهنة تنتهي الى الفئتين (١) و (٢) في السلم المذكور اعلاه (٧٦,٤٢٪) . بكلام آخر ان امكانية ممارسة تلك المهن يعني بالنسبة لطلاب « توافقاً » مع ميولهم وقدراتهم .اما نسبة الطلاب الذين « يخافون » على مستقبلهم (من ممارسة مهنة لا تناسب مع تحصيلهم او مع ميولهم) فهي تقترب وبالتالي من نسبة الذين لا يتوقعون ممارسة المهن (١) و (٢) . اذن يقرنون « الخوف » بالمهن غير المرموقة وغير الفنية ، ويقرنون التفاؤل بتوفير هذه المهن .

هذه هي خلاصة اتجاهات وميول الطلاب المهنية . لكن الاكتفاء بهذا العرض يبيط هذه الاتجاهات والميول من حيث طبيعتها واسبابها ، ويجعل التحليل والتفسير آتيان من خارجها وليس من داخلها ، لذلك ننتقل الى دراسة « الاسباب » مرتين : في المرة الاولى نستعرض تبريرات الطلاب

هذا يعني ان ميول الطلاب المهنية هي في مكان يفترق نسبياً عن اتجاهاتهم الموضوعية . وسرى لاحقاً ماهية الضغوط التي تمارس على هؤلاء الطلاب والتي تجعلهم ينحرفون عن ميولهم الاساسية .

لكن من الضروري ايضاً ملاحظة ان مثل هذا الافتراق يعني من جهة اخرى ان سوق العمل ونظام التعليم والمنشآت الاجتماعية ، كل هذه الواقع تكون رغبات « صعود » ، او اتجاهها الى مهن دون اخر ، وكأنها جميعاً تتعاون على « تحبيب » احصاصات دون اخر . وهذه نوع من الایديولوجيا التي تجعل المهن ذات تراتب معين في ذهن الطالب ، وتقوم هذه الایديولوجيا على تفضيل العمل النظري على العمل اليدوي .

في سؤالين آخرين مباشرين حول المهن التي يفضلها الطلاب والمهن التي لا يفضلونها وجدنا تقريراً نفس الاتجاهات ، او نفس الایديولوجيا .

- « عدد ثلاثة احصاصات تفضلها (...). » .
- « عدد ثلاثة احصاصات لا تحبها (...). » .

المهن المفضلة المهن غير المرغوبة

هندسة معمارية والكترونيك	% ٥,٦٢	% ٢١,٨٣
مدير شركة - قائد طيران - ضابط	% ١٢,٠٤	% ١٦,٩٧
كمبيوتر	% ٠,٨٠	% ٤,٥٨
محاسبة وتجارة وادارة اعمال	% ٧,٢٢	% ١٨,٨٦
موظفو - خدمات اجتماعية	-	% ٥,٣٨
سكرتاريا	% ١,٦٠	% ٣,٢٣
مهن يدوية	% ٣٢,٩٣	١١,٥٩
علوم اجتماعية وحقوق	% ١٢,٨٤	% ٥,١١
غير ذلك	% ٢٧,٣٠	% ١٢,٣٩

نلاحظ اولاً انه ليس هناك اي مهنة تحوز على رضا الجميع او على رفضهم . لكن هذا الجدول يقدم لنا نوعين من المهن :

- مهن تحوز بشكل غالب على رضا الطلاب وهي المهن المرموقة والمهن الفنية الخدمية . ومهن غير مرغوبة بشكل غالب من الطلاب وهي المهن اليدوية . وهذا تأكيد لما ظهر لدى توقعات الطلاب في السؤال السابق .

- هناك مهن يبدو الموقف منها غامضاً ، بحيث ان نسبة الطلاب الذين يحبونها او لا يحبونها

ان تعاير «الرغبة» و «الارادة» و «الميل» لا تدل في النهاية على شيء مطلق ، آت من مكان معزول داخل الانسان ، انه محصلة «لبيته» ما تحصل في البيت ، او المدرسة او العلاقات الاجتماعية ، او جمعيتها . ويجب ان نعطي هذه التعارير هذا المعنى عند كلامنا عنها .

نماذج هذه التبعة نراها في تفاصيل الاجوبة على السؤال نفسه (ما هي المانع ؟ بالنسبة للثنين الآخرين) .

نصف الذين كانت لديهم مانع تكلموا عن ضعف القدرة الاجتماعية - الاقتصادية (الاحوال المالية ، عدم توفر الواسطة ، عدم توفر مجال عمل اوسع لهذا الاختصاص) . في حين ان ١٢,١٤٪ يعودون هذه المانع الى القيمة الاجتماعية السائدة في المجتمع (مثال : «عدم احترام الناس لهذا الاختصاص» ، «مانعة الاهل») . واخيراً ١٩,٦٢٪ يعودون الامر الى النظام التربوي («عدم وجود هذا الشخص في لبنان») (١) .

هذه النتيجة تؤكد التفسيرات والاستنتاجات السابقة ، حيث نرى اهمية البعد الاقتصادي - الاجتماعي ، والتبعة الاجتماعية ، وتقديمات النظام التربوي ، كلها تجتمع في تقرير وجهة الطلاب المنهية . لكن يمكن ، بناء على بجمل المعلومات ، ان نضع هذه الابعاد بحسب الاولوية ، بحيث ان توفر احدها او عدم توفره ينعكس سلباً او ايجاباً على تأثير البعد الآخر وهي :

الشروط الاجتماعية - الاقتصادية ، بالدرجة الاولى ، اذا ما توفرت ، يأتي بعدها الخيار الحقيقي والذي يحصل بناء على موازنة بين التبعة (واراء الاهل والمجتمع) وتقديمات النظام التربوي .

لكن اذا اعتبرنا ان قضية الشروط الاجتماعية يجب ان لا تكون عائقاً في الاختيار الدراسي المهني تصبح «مسؤولية» النظام التربوي كبيرة جداً : لأن النظام التربوي لا يقدم كل الاختصاصات من ناحية ، ويضع صعوبات اقتصادية - واجتماعية للدخوله والصعود فيه . بهذا المعنى يصبح النظام التربوي نفسه عائقاً أساسياً تجاه بعض الفئات الاجتماعية .

لاغناء هذه الصورة ايضاً ، طرحتنا سؤلاً شبيهاً بالسؤال الاخير ، وانما حول المهن التي ينوي الطالب ممارستها (المهن التي استعرضناها في المقطع السابق حول الميول والتوقعات) وليس فقط حول الاختصاص .

فماذا كانت الاجابات ؟

الذين اختاروا بناء على «ميولهم» ما زالوا في نفس النسبة ، ما زالوا يشكلون ثلث طلاب العينة .

(١) الباقيون لم يجيبوا أو ائم قدموا اجابات مغيرة

لاختياراتهم او ميولهم المهنية ، وفي المرة الثانية نحاول ان نربطها بعدد من المعطيات الموضوعة (المهنة : الاجتماعية ، المدرسية ، الجنسية) .

أ - ١ : تبريرات الطلاب لميولهم وتوقعاتهم .
«لماذا اخترت فرع التعليم الذي انت فيه حالياً؟» .

نصف الطلاب تقريباً تكلموا عن رغبات وميول خاصة بهم : «لاني اريد متابعة دراستي العليا» ، «لاني ارغب في هذا الفرع» . والنصف الآخر ذكروا اسباب «خارجية» ، مستمدة من سوق العمل : «لأنه يوفر مجالات عمل أفضل» . او من نظام التعليم : «لم يتوفّر لي مجالات عمل اخرى» ، «لأنه اسهل من غيره» .

هكذا يستطيع نصف الطلاب الكلام عن «رغباتهم» او عن «ارادتهم» (وهذا يفترض ان تقديرات النظام التربوي وامكانية المتاحة فيها ، ثم امكانية توفر عمل ، كلها امور مضمونة ، او على الأقل ليس فيها مشكلة) ، في حين ان النصف الآخر يبرر بصرامة ضغطاً ما يعرض له ، تارة يسقطه على نظام التعليم وطوراً يسقطه على سوق العمل ، مع انها وجهن لقضية واحدة : شروطه الاجتماعية تضغط عليه بشكل لا يستطيع فيه المتاحة الجامعية في اختصاص ما (تكلفة التعليم في المؤسسات الخاصة او في الخارج) ، او بشكل تطلب منه ايجاد عمل سعياً وراء المردود . وغني عن القول ان النظام التربوي نفسه يضع الحيط الاجتماعي الذي يعيش هذه الشروط في مأزق ، نتيجة طبيعة تقديراته التربوية (أنواع التعليم المتوفّرة ، فرص النجاح ، المجانية .. الخ) . وان هذه الشروط ليست في النهاية سوى جزء من شروط الانتاج نفسها التي ليس سوق العمل سوى مظهر منها . اي ان الاشارة الى تأثير هذا المصدر او ذلك لا يعني تحمل المسؤولية اليه ، انها اشاره فقط الى هامش تأثير كل منها ، في حين انها تتدخل جميعاً في حلقة واحدة .

نعود الى تبريرات الطلاب عبر اجوائهم على سؤال آخر ، ذي طابع مباشر هذه المرة : «هل كان لديك او لدى اهلك ميل للاتجاه نحو تخصص محدد ولكن هناك ظروف تمنع ذلك؟ ...» .

تبين اولاً ان هناك ٣٣,١٣٪ فقط لم يكن لديهم مانع . وبالتالي فان الذين عبروا عن رغبهم او ارادتهم سابقاً ، لم ينطلقوا جديداً من دوافع «ذاتية» . وهذا يعني ان ما يطنه هذا البعض «رغبة» او «ارادة» ليس ، في مستوى آخر ، سوى ضغطاً ما مورس على الطالب ، بوعيه او بدون وعيه .
وهنا نحصل على نتيجتين :

ان الذين يتوجهون مهنياً نتيجة رغباتهم وارادتهم لا يشكلون النصف ، بل الثالث ، وقد يكونوا اقل من ذلك اذا ما تعمقتنا في الكشف عن هذه الميول . وبالتالي فان ثلثي الطلاب يختارون اختصاصهم او مهنيتهم بناء على ضغوط ما ، سوف نرى طبيعتها .

الكلمات الأساسية في هذه الخلاصة هي اذن : سوق العمل ، النظام التربوي ، الشروط الاقتصادية الاجتماعية ، التهبة . والتحليل استخرجنا بشكل استنتاجي من احتجة الطلاب حول اختباراتهم وبرير هذه الاختبارات . ننتقل الان الى قياس بعض هذه المؤشرات التي يمكن قياسها ، مضافاً اليها عامل لم يظهر اثره بشكل واضح هو الجنس .

بالنسبة لسوق العمل لا يمكن قياس تأثيره من خلال المعطيات الحالية عن الطلاب . اما بالنسبة للنظام التربوي فالمسألة التي يمكن قياسها هي نوع التعليم . وفيما يتعلق بالشروط نحصرها بمهنة الاب . واحيراً نتكلم عن التهبة المباشرة من خلال الكلام عن التوجيه .

- نوع التعليم

لا يبدو ان هناك فروقاً شاسعة بين طلاب التعليم الرسمي وطلاب التعليم الخاص ، فكون الفتى اصبحتا متشابهتين من حيث موقعهما في منتصف السلم الدراسي ، وفي التعليم المهني بالضبط ، فلم تبق فروقاً كثيرة بينهما . للاحظ في كل الاحوال نفس الاتجاهات التي سبق واشرنا اليها كفرضيات في المقدمة وان بشكل محدود : ٢١٪ من طلاب التعليم الرسمي يقولون انه لم تكن هناك موانع ، في الجواب على المطروح سابقاً (هل كان لديك او لدى اهلك ميل...) ، مقابل ٣٦,٨٪ من طلاب التعليم الخاص . حيث تستنتج ان الشروط الضاغطة موجودة بشكل اكثر انتشاراً عند طلاب التعليم المهني الرسمي من طلاب التعليم الخاص .

تشير من جهة ثانية الى ان ضغط النظام التربوي هو اكثراً عند طلاب التعليم الرسمي ، بحيث ان ٢٣٪ من الذين لديهم موانع اعدوا ذلك لعدم وجود التخصص في لبنان ، مقابل ١٥٪ من طلاب التعليم الرسمي .

- المستوى الاجتماعي - الاقتصادي (مهنة الاب) .

درستنا تأثير هذا العامل على الخيارات نفسها ، ثم على تبرير الخيارات .

في الإجابة عن سؤال : « عدد ثلاثة اختصاصات تفضليها » تبين ما يلي :

- مجموع الطلاب ، وبغض النظر عن منشأهم الاجتماعي يفضلون المهن التي تقع ، في ذهنهم ، في أعلى تراتبية المهن . وهذا تفضيل طبيعي ، ضمن ما تسميه الايديولوجيا المهنية .

- رغم هذا « التوقي » العام ، فهناك فروقات تعكس « واقعية » التفضيل . فكلما اتجهنا من ابناء الفلاحين والعمال والبائعين الى الموظفين فأبناء المهن المرموقة ، زادت نسبة تفضيل المهن المرموقة من ٤١٪ الى ٤٩٪ الى ٥٠٪ الى ٧٠٪ .

- المهن الفنية الخدمية ، اي المساعدة والمقبولة في آن معاً ، لم تكن الفروقات فيها ذات دلالة .

اما بالنسبة للأسباب الخارجية ، وبما ان مسألة النظام التربوي لم تعد مطروحة ، فقد تجمعت الاجابات حول الموردين الآخرين الوضع الاجتماعي - الاقتصادي من ناحية (٦١,٨٪) والقيم من ناحية اخرى (٢٩,٣٪) («تقييم اجتماعي جيد هذه المهنة» ، «هذه ارادة اهلي» ، «ذات مردود مالي افضل» ، «امكانية ايجاد عمل اكبر») . حيث نلاحظ كبنية اسقاط الوضع الاجتماعي - الاقتصادي الاهلي على سوق العمل .

تعود الى المهن نفسها ، فربما وجدنا عناصر اضافية للتحليل الذي اكدهه الاسئلة السابقة .

نذكر ان المهن التي تجمعت حولها الاجوبة الایجابية كانت المهن المرموقة والمهن الفنية . اما التبريرات فقد تشكلت من العناصر الثلاثة : الاسباب المادية (فرص عمل ، مردود) ، التقييم الاجتماعي الجيد ، والميل الشخصي . وبيدو في النهاية انه كلما زادت فرص العمل وارتفع المردود زاد التقييم الاجتماعي الجيد وزاد «الميل» الشخصي . اي ان منطق سوق العمل ينسحب في النهاية على اتجاهات الطلاب المهنية . ثم لاحظنا مثلاً ان «الميل» كان وارداً وبنسبة مرتفعة بخصوص كل المهن المختارة وهذا ما يفقده دلالته الخاصة . وهذا يعني ان الاختيار يتم في النهاية لأسباب خارجية (قيم ، مردود ، فرص عمل) وهذا الخيار يصبح ميلاً في خطاب الطلاب .

لكتنا لاحظنا ايضاً فارقاً بين المهن الفنية والوظائف من ناحية والمهن المرموقة من ناحية اخرى ، حيث زاد الكلام بالنسبة للمجموعة الاولى عن « المردود » و « فرص العمل » وزاد الكلام بالنسبة للفئة الثانية عن التقييم الاجتماعي الجيد .

ان الفارق بين المجموعتين طبعاً هو السبب ، فالمهن الاولى يمكن ممارستها اصلاً ، المطلوب جهد دراسي معين ، ثم انها ، وبسبب طبيعة العمل فيها (عمل مأجور) ، ليس لها بعد اجتماعي او انساني (كما الطب او الهندسة) . في حين ان المهن الباقية دعيت « مرموقة » بسبب البعد الاجتماعي الذي تحمله ، وهذا يرتبط بطبيعة العمل فيها وبقلة فرص ممارستها ، وهي طبعاً ذات مردود ولها فرص عمل . اذن اهتم الطلاب بالوجه المتميز لها عن ما دونها (« مرموقة ») واهتم زملاؤهم بالوجه المتميز للمهن الفنية عمداً دونها (فرص عمل ، مردود مالي) .

خلاصة الامر بالنسبة لاتجاهات الطلاب المهنية ان كلما من سوق العمل والنظام التربوي يفرض نفسه تبعاً للشرط الاقتصادي - الاجتماعي للطلاب . سوق العمل يفرض تراتبية المهن (الموقع - الدخل) ويحاول الطلاب انطلاقاً من شروطهم او من تهبيتهم ان يأخذوا من النظام التربوي ما يستطيعون وما يستطيع هو ان يقدمه لكي يتوجهوا نحو أعلى موقع ممكن يستطيعون الوصول إليه ، من ضمن جمل الايديولوجيا المهنية التي يقدمها النظام الاجتماعي من خلال تلك التراتبية . وبيدو ايضاً ان ما يسمى ميولاً ، هو في غالب الاحيان تبريراً ذاتياً ل الخيار لم يكن ممكناً ان يتم غيره ، وفي القليل منها ، بالنسبة للذين ليس لديهم موانع او عوائق ، هو عبارة عن « تهبة » غير مباشرة .

من ناحية ثانية ، وجوابا على سؤالنا عن وجود موائع ما ، تبين ، ورغم «ارتفاع» افق الصبيان بالمقارنة مع البنات ، ان ذلك لا يعني ان هذا الاتجاه المهني ناتج عن موقع اقتصادي . فنسبة الذين كان هناك ما يعنهم من اختيار اختصاص هو اكبر تواتراً عند الصبيان منه عند البنات . اي انه لو وضعنا الصبيان والبنات في شروط اجتماعية متشابهة فان الصبيان لديهم توق المهني ابعد من البنات ، وهذا تأثير التهيئة الاجتماعية . ولاحظ ذلك من تواتر سبب «مانعة الاهل» حيث هو اكبر تواتراً عندهن مما عندهم .

- التوجيه والمعرفة المهنية .

يبدو التوجيه ، المنظم وغير المنظم ، شبه مفقود بالنسبة لطلاب العينة . فـ ٢٩ طالباً فقط من اصل ١٣٩ قالوا ان هناك من وجههم ، ١١ منهم كان الموجه الاب والام ، وثلاثة كان الموجه المدرس ، وثمانية احد الاخوة .

اي ان التهيئة تحصل اجمالاً بشكل غير مباشر (جملة التربية ، والكلام غير المباشر) ، وهي تحصل في المنزل اساساً ، حتى في حالة وجود توجيه مباشر . لذلك نسقط هذا العامل من تحليلنا .

ويبدو ان قلة اهمية هذا العامل غير ناتجة عن عدم توفره فقط ، بل لان عدم توفره او توفره مسألة اقل بكثير ، من حيث الاهمية ، من العوامل الاساسية التي عالجناها اعلاه (المشروع ، الجنس ، المدرسة) ، كعوامل موضوعية لن يستطيع التوجيه تجاوزها الا بمقدار توفر فرص اختصاص متشابهة من حيث الموقع في التربية .

ما يؤكد اهمية «التهيئة» غير المباشرة ، ما يعرفه الطالب عن المهن ، او على الاقل ما يقولونه حول معرفتهم للمهن ، حيث لاحظنا ارتفاع نسبة الذين يقولون ان لديهم معرفة كافية ، رغم ما لاحظناه اعلاه من غياب عام للتوجيه المهني .

في الاجابة على سؤال «هل تعتبر ان لديك اطلاعاً كافياً على انواع المهن الممكن لك ممارسة احدها في المستقبل؟» اجاب ٧٧٪ من افراد العينة بـ «نعم». لكننا لاحظنا فروقات طفيفة في مدى انتشار «ادعاء» المعرفة بين الذين يتظرون بممارسة مهنة حرفة مرموقة ومهن فنية من ناحية واولئك الذين يتوقعون ممارسة مهن مأجورة دنيا (موظف ، سكرتاريا) ومهن حرفة يدوية . حيث احتضنت النسبة من ٥٪٨٠,٣٧٪ الى ٧٠,٣٧٪ ، وهذا قد يعني ان «التهيئة» المهنية لها بعد معرفي يزيد كلما اتجهنا في الغناث من فئات اجتماعية الى فئات اخرى .

من ناحية اخرى يؤكد ٧٨,٤٪ من الطلاب ان المهن التي يبدون ممارستها متوفرة في لبنان ، والقلة ١٥٪) تقول ان هندسة الكمبيوتر وهندسة الميكانيك هي مهنة غير متوفرة في حين ان تخصصها يؤهلها لها .

السؤال الثالث حول المعرفة المهنية كان التالي : «هل تعتبر ان لديك اطلاعاً كافياً على مجالات

وكذا الامر بالنسبة للمهن التي بدا الموقف تجاهها غامضاً ومتداولاً (موظفين - معلمين - سكرتاريا) .

تبين ان اقل نسبة في تفضيل المهن اليدوية كانت عند ابناء الموظفين . ويبدو ان هؤلاء ، وباعتبارهم المهني على العمل القلبي والمؤجر ، قد وضعوا ابنائهم في المكان الاكثر بعداً عن العمل اليدوي الحر .

اما حول التبريرات التي قدمها الطلاب فهي تناسب مع المشهد الاجتماعي ، في نفس الاتجاه الذي استقرناه اعلاه . فالذين لم تكن لديهم ظروف تمنعهم او تمنع اهلهم من اختيار اختصاص معين يزيدون كلما اتجهنا من ابناء العمال والفلاحين الى ابناء الاطباء والمهندسين مروراً بالموظفين (٢٩٪ ، ٤٥٪) ، حتى الذين كان لديهم مانع ، فالقدرة الاقتصادية - الاجتماعية (الاحوال المالية ، عدم توافر الواسطة) كانت اكثر اعاقبة كلما اتجهنا في الوجهة المعاكسة في المهن المذكورة (من ٥٥٪ لدى ابناء العمال الى ٣١٪ لدى ابناء المهندسين) (١) .

- الجنس .

اتجاهات الصبيان المهنية مختلف عموماً عن اتجاهات البنات ، وبشكل اكبر وضوحاً من الاختلافات السابقة . نضع الفروقات بينهم في الجدول المبين ادناه :

«عدد ثلاثة اخصاصات تفضلها ..»

مهن يدوية	موظف ، سكرتاريا	تجارة ، محاسبة ، ادارة اعمال ..	مهندس ، ضابط ، استاذ جامعة ، طبيب
نسبة البنات	نسبة الصبيان	نسبة البنات	نسبة الصبيان
١٠٠٪	٥٨,٥٪	٤٥٪	٣٦٪
٩٠,٩٪	٢٩٪	٤٥٪	٣٧٪
٩٠,٩٪	١٠٠٪	٣١٪	٣١٪

حيث نلاحظ ان افق الصبيان المهني هو «اعلى» من افق البنات . كما تتميز البنات عن الصبيان بفضيلهن للوظيفة والعمل الاداري وامانة السر . حتى ان الصبيان يتميزون في تفضيلهم للمهن «الم romaقة» اكثر من البنات . وهذه النتائج تتوافق مع الاتجاهات العامة التي استخرجناها في مقدمة هذا البحث .

(١) سبق وأشارنا في الواقع . الى تحفظ على الاستقصاء من حيث دقة المعلومات ، بسبب ظروف وطريقة ملء الاستبيانات . ذلك انه من الصعب الركون الى نسبة ٣١٪ من ابناء المهندسين والاطباء مثلاً لديهم عائق مادي .

هذا التوافق نلاحظه مرة ثانية حول علاقة الجنس بالعمل المهني . فقد طرحنا على الطلاب المسؤولين التاليين : « هل هناك برأيك مهن اثنوية محضة ؟ ... اذكر اهتمامها » ، « هل هناك برأيك مهن ذكرية محضة ؟ ... اذكر اهتمامها » .

وقد ظهر لنا من خلال الاجوبة عدة نتائج :

- ان الاكثريات الغالبة منهم يعتقدون فعلا ان هناك مهن ذكرية ومهن اثنوية ، وهذا يتفق مع التوزيع الموضوعي للجنسين على المهن ، كما اشرنا اليه في المقدمة .
- ان هناك فارقاً ملحوظاً بين حصر بعض المهن بالإناث وحصر غيرها بالذكور . فالاعتقاد بوجود مهن ذكرية هو اكثر انتشاراً من الاعتقاد بوجود مهن اثنوية (٧٣٪ مقابل ٥٠٪) . اي ان قدرات الرجل اوضح من قدرات الانثى . ولكن نعرف معنى هذا الرأي السائد ، يجب ان نتحقق من المهن المسندة للرجل . والمهن المسندة للانثى ، لنرى أن يمكنني كلا الطرفين عن ممارسة مهن الآخر .

• المهن «الاثنية» : التمريض ، السكريتاريا ، مضيفة ، ربة منزل ، التعليم ، الوظيفة ، غير ذلك .

• المهن «الذكرية» : صناعة الادوات الكهربائية ، التجارة ، الميكانيك ، تدفئة وتبريد ، عمال بناء ، سياسة ، ضابط طيران او عسكري ، طب وهندسة .. (١)

ان مقارنة مجموعتي المهن توحى لنا بما يلي :

- ان المرأة تقوم بالاعمال التي ترتكز على :

العناية (تمريض ، مضيفة ، ربة منزل ، التعليم) .
اللطافة (مضيفة) .

الخدمة (ربة منزل) .

العمل المأجور (وظيفة ، سكريتاريا) وفي ادنى سلم المهن .

- في حين ان الرجل يستطيع ان يقوم بالاعمال التي تتطلب :

- الدقة (صناعة ادوات كهربائية ، ميكانيك ..) .
- الخصونة (بناء ..) .

(١) راجع بالنسبة للنسب المئوية المجدول في الملحق .

التخصص التي يمكن ان تهمك ؟ ». هنا ايضاً حصلنا على ارتفاع في نسبة الذين اجاوا بالإيجاب (٧٢٪)، رغم ان هذه النسبة تنخفض اذا ما تعلق الامر بمجالات التخصص في الخارج (٤٧٪).

خلاصة الامر بالنسبة للمعرفة المهنية ، انها تشير الى ان هناك تهيئة مهنية عامة مباشرة تحصل في معظم الطلاب دون ان تقتصر بتوجيه مباشر الى مهنة او اخرى . لذلك يمكن القول ان هناك ثلاثة مستويات من التهيئة :

التهيئة الموضوعية (الاتهاء الاجتماعي - المدرسي - الجنسي) .

التهيئة غير المباشرة (الثقافة المهنية المنشورة) .

التوجيه المباشر (النصائح) .

ويبدو ان التهيئة غير المباشرة ذات علاقة بالتهيئة الموضوعية ، بمعنى انها تزيد كلما انتقلنا من الفئات الاجتماعية الدنيا الى الفئات الاجتماعية العليا .

٣ - ٣ - ٤ - تقييم سوق العمل :

من خلال موقع واتهاء الطلاب ، او بغض النظر عنهم ، هل لدى الطلاب مواقف ومعتقدات معينة عن سوق العمل وعن المهن ؟ هل ممارسة المهن او بعضها يتطلب نفوذاً ؟ ام كفاءة ؟ ام ان يكون المرشح ذكراً او اثني ؟ ام تكون لديه قدرة مالية ؟ .. الخ . هذه هي الاسئلة التي سناحاول ان نتحقق من اصدائها عند الطلاب .

« ما هي برأيك الاسس والمقياس التي تعتمدها مؤسسات العمل ، في القطاع الخاص ، لتوظيف العاملين لديها (اذكرها بحسب الاولوية) » .

الشرط الاول الذي حصل على اعلى نسبة اجوبة هو توفر « الواسطة والعلاقات الشخصية » (٤٣٪) . يليه من حيث نسبة الاجابات شرط الكفاءة (مباراة الدخول ، الاختبار ، الشهادة) : ٣٠٪ . هذا الشرط الاخير يحافظ على نفس نسبة الاجابات ان في المرتبة الاولى او في المرتبة الثانية او في المرتبة الاخيرة . اي ان مسألة الكفاءة هي مهمة جداً للبعض ولكنها غير مهمة ابداً للبعض الاخر . في حين ان مسألة الواسطة هي مهمة جداً لما يقارب النصف ولكنها لا تبدو غير مهمة الا بالنسبة لـ ٢,٧٪ من الطلاب . وهذا ما يجعل شرط الواسطة يأتي في النهاية في اعلى سلم شروط الالتحاق بسوق العمل . يليه من حيث الاهمية الكفاءة ، ويليه هذه الاختير شرط الخبرة ، وبعدها الطائفة (١١٪ يجعلونها في المرتبة الاولى ، ٩٪ في المرتبة الثانية و ٨,١٪ في المرتبة الاخيرة) .

ويبدو ان آراء الطلاب حول كيفية الالتحاق بسوق العمل تتوافق مع الفرضيات من جهة ومع المعطيات التي حصلنا عليها في استقصاء العاملين من جهة اخرى .

في حين ان اكثر من النصف بقليل يقف في منزلة بين المترفين : فالمواضي مفيدة ولكن بحاجة الى تعديل . سترى فيما بعد ما يعنون بهذا التعديل .

حاولنا ان نعرف ما اذا كان الموقف من المنهج مختلف باختلاف الاختصاصات . تبين فعلاً ان هناك فروقات ملحوظة . حيث ان نسبة الراضين ترتفع لمن يريدون ممارسة التجارة والمحاسبة وادارة الاعمال (٥٢,٥٪) بالمقارنة مع الذين يودون ممارسة مهن حرة مرموقة واطارات عليا او مهن يدوية ووظائف سكرتارية .

كيف يمكن تفسير هذا الفارق ؟ لا يملك في الواقع معطيات كافية لتفسير موثوق . لذلك نبقى على مستوى الافتراض ، بانتظار دراسة معمقة حول الموضوع .

سبق وصنفتنا التجارة والمحاسبة وادارة الاعمال كمهن فنية من ناحية ومنهن مهنة من ناحية اخرى ، «مهنة» يعني انها لا تحتاج بالضرورة الى رصيد اجتماعي - اقتصادي سابق (كالطلب والمندسة) وهي بحاجة الى «جهد مدرسي» (بسبب الجانب الفني فيها وبسبب النهج الذي قد يعتمد على عدة سنوات) . بهذا المعنى فإن هذا الاختصاص يدفع بالدارس الىبذل الجهد لفهم المادة التعليمية ، وهذا يتبع موقعاً تعليمياً فاماً على التقين . فضلاً عن انه يستطيع نقل الدارس من وضع اجتماعي الى وضع افضل نسبياً (المدد المادي وفرص ايجاد العمل والتقييم الاجتماعي) .

كل ذلك يضع الطالب في موقف الاهتمام والاقدام على الاختصاص ، ويعني بالتالي حدوث «التحفظ» حول المنهج ، بنفس النسبة التي نراها في الاختصاصات الباقية ، حيث علاقة الدارس بالاختصاص - المهنة مختلفة نسبياً . في هذه الحالة الاخيرة لدينا نوعين من الاختصاص وتنوع من الدارسين . الذين يتبعون او سيتبعون اختصاصات مرموقة ، والذين يتبعون او سيتابعون اختصاصات تصل بهم الى العمل المأجور المتدين (الوظيفة ، السكرتارية) او العمل اليدوي المهني .

في الحالة الاولى (المهن المرموقة) نفترض ان الرصيد الاصلي للطالب (القدرة المالية - الاقتصادية) يجعله في موقف مستقل تجاه الاختصاص ، لانه ليس خشية خلاص ، بقدر ما هو واحد من اختصاصات باستطاعته متابعتها ، وباعتبار ان ما يقوم به هو ثبات وضعه السابق فقط ، وليس تغيير هذا الوضع . لذلك يصبح الطالب «مرتاحاً» في علاقته مع الاختصاص ، « يستطيع» ان يعلق ، ان يتقدّم ان يتحفظ .

في الحالة الثانية (المهن اليدوية والعمل المأجور) التحفظ يحصل لأن هذا الاختصاص يصل بهم الى مهن غير «مرموقة» ، فهم متخصصون عليها سلفاً ، فضلاً عن انها لن تحسن وضعهم ، بل ستقيّم على وضعهم الاصلي . وكلما شعر الطالب مثل هذا الشعور ازاء الاختصاص وعلاقته بالمصير والمنشأ الاصلي زاد تحفظهم . وما ادل على ذلك سوى الاضرابات الطالية التي نراها تكثر كلما اتجهنا الى المدارس والجامعات التي تصل بطلابها الى مصير غير مضمون او على الاقل مغبون .

«الشطرة» (تجارة) .

الحدافة (ميكانيك ، تدفئة ..).

التفكير والحنكة (سياسة) .

المغامرة والشجاعة (ضابط ، طيار) .

العمل الحر المسؤول والمرموق .

- اي ان الطلاب يلخصون بالانثى المهن التي يجعلها في موقع الحنان والخدمة والانتياد والعمل المأجور ، في حين يضعون الرجل في موقف القوى (جسدياً) والقيادي (سياسي ، رب عمل ، مسؤول) والفنى .

اذا طبقنا الملاحظة السابقة /٢/ هنا يصبح الفارق بين الرجال والنساء اشد واظهراً ، فالرجال يستطيعون (من وجهة نظر نصف الطلاب) ان يقوموا باموال النساء في حين ان النساء لا يستطيعن (من وجهة نظر الثنائي) القيام باموال الرجال . فالرجل ليس فقط القائد والفنى والمسؤول والمفكر ، بل قد يكون « ايضاً» العاطفي واللطيف والخادم . في حين ان المرأة هي فقط عاطفية ولطيفة وخادمة .

- ويزيد من هذه الانحرافات رسوخاً انها تعبّر عن رأي الاناث والذكور من العينة . فقد تبين انه ليس هنالك فارقاً بينهما في الوصف السابق للمهن بانها ذكرية او اثنوية . ولكن هناك أقلية من الفتيات تقوم ببرد فعل معاكس : اذ تحصر بعض المهن بالانثى وتعتقد انه ليس هناك مهن ذكرية ، اي ان الانثى تستطيع القيام بما يقوم به الرجل ، اي ان الرجل لا يستطيع ان يقوم بما تقوم به الانثى . وفوق ذلك فالانثى تستطيع ان تقوم بما يقوم به الرجل . الا ان نسبة هؤلاء الفتيات لا يتجاوز ٧٪ منهن .

٣ - ٣ - ٥ - تقييم التعليم :

نحاول أخيراً ان ندرس تأثير علاقة سوق العمل بنظام التعليم على موقف الطلاب من التعليم نفسه . وترتدي هذه المسألة الأهمية بعد ان عرّفنا اتجاهات ومبول الطلاب المهنية ، ثم موقفهم من سوق العمل ، باعتبار ان المدرسة هي اداتهما الحالية للإلتئاق بسوق العمل الذي قيموه ، فمن المفترض ان تقييم المدرسة من هذه الناحية (مدى تلبيتها لمتطلباته) ، إضافة الى مدى تلبيتها لميولهم .

استمزجنا آراء الطلاب حول هذا الموضوع عبر اجاباتهم على ستة اسئلة :

السؤال الاول : « الى اي مدى تفيد ، برأيك ، مواد الدراسة التي تدرسها حالياً في الاعداد الفعلي للمهنة التي تنوی ممارستها في المستقبل ولماذا؟ »

وقد لاحظنا من خلال توزع الاجوبة ان قسمها لا يأس به من الطلاب (٣٨,٨٤٪) راضين تماماً عن الناحية الحالية من هذه الناحية ، وان غير الراضين عنها نهائياً لا يشكلون الا الاستثناء (١,٤٪) .

واحدة : النقص في المواد التطبيقية .

السؤال الخامس : « ما هي الوسائل البديلة او المساعدة لتأمين اعداد مهني جيد؟ » .

تظهر هنا آثار الاتجاهات السابقة التي استخرجناها . فقسم مهم من الطلاب (٢٣٪) يرى الحال في « تأمين المدارس المهنية »، اي ينكل « الحل» الى مستوى آخر ، ليس سوى تعليم للحالة الراهنة التي يمتنع منها الطلاب (مع العلم ان السؤال كان عن المناهج وليس عن مشكلة التعليم وسوق العمل) . وقسم آخر (٣٤,٧٪) يقترح اموراً مبعثرة لم يكن لها دلالة . والبعض (١٣,٦١٪) يعتقد ان من الضروري ارشاد الطلاب عن الفروع المهنية . وهذا عنصر جديد . وآخرآ نجد الفكرة السابقة بشكل اكثر تحسيناً وتواتراً : ٢٥٪ يرون ضرورة الاكثار من المواد العملية .

اي انه بالإضافة الى الغموض الذي يسود غالبية مواقف الطلاب حول موضوع مناهج الاعداد المهني ، فان هناك حللين واضعين لدى ما يقارب ثلث الطلاب : ارشاد الطلاب عن الفروع المهنية ، والاكثر من المواد العملية .

حالة الغموض نجدها اخيراً في الاجابة على السؤال السادس : « الى اي مدى برأيك ، تساهم طريقة التدريس المتّعة في جعلك تستوعب محتوى التدريس ، ولماذا؟ ». فأكثر الطلاب لم يجيبوا على السؤال ، والذين اجابوا لم تكن اجابات غير ذات دلالة لا في تصنيفها ولا في توزيعها .
نحاول اخيراً ان ندرس علاقة الموقف من مناهج التعليم بواقع الطلاب الاجتماعي والدراسي . في مسعى لرؤية ابعاد هذا الموقف او اسسه ، وهو امر يساعدنا على التأكد من صحة وجهة بعض التفسيرات المقدمة اعلاه .
نأخذ السؤال كنموذج .

عند دراسة توزيع الاجوبية في علاقتها مع المنشآت الاجتماعية للطلاب تبين ان هناك تشابهاً تاماً للنسب بين ابناء العمال والفلاحين من جهة ثانية ، واختلاف بين هاتين الفئتين وابناء البرجوازية الصغيرة (الموظفين) من جهة ثالثة . رغم ان الفروقات لم تكن كبيرة . فـ ١٨,٧٪ من ابناء الفئتين الاولى والثانية يعتبرون ان المناهج مفيدة كلها مقابل ٢٧,٢٪ من ابناء الفئة الثالثة . وهذا يؤكد التفسير الاجتماعي المذكور سابقاً والذي يلخص بتعلق او اخلاص اضافي من قبل الذين يعتبرون المدرسة خشبة نجاة والذين يعتقدون اما ان اوضاعهم لن تتغير ، او ان مصدرهم المهني - الاجتماعي لا يحسدون عليه (ابناء العمال والفلاحين) .

وإذا حللتنا الأوجوبية بناء على نوع المدرسة المرتادة فاننا نجد أيضاً نفس الاتجاه . فالتحفظ يزيد كلما اتجهنا من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي . وهنا لا نجد فقط الأساس الاجتماعي للموقف (من حيث

السؤال الثاني : « الى اي مدى تعتقد ان مناهج التعليم العام يمكن ان تفيد لاعداد مهني لاحق؟ » .

يبدو ان التعليم العام غير مفيد بالضرورة للغالبية الساحقة من الطلاب . نسبة الذين يعتبرون صراحة انه غير مفيد بتناً هي ١٧,٢٪ (بدلاً من ١٤٪ فيما يتعلق بالتعليم المهني) والذين يعتبرونه مفيداً لا يتجاوزون ١١,٥٪ (بدلاً من ٣٨٪ في التعليم المهني) . اي أن جموع المتحفظين وغير الراضين تقترب من الـ ٩٠٪ (اذا حسبنا الذين لم يجيبوا ابداً - ٢٪ - والذين قدموا اجوبة غير محددة - ٧,٩٪) .

وهذا مؤشر واضح لما يعيشه الطالب من مناهج التعليم العام وتوظيفها المهني ، وهو يربنا مدى انعكاس ما سبق واستخرجناه حول مضمون التعليم على موقف الطلاب من هذا المضمون .

اذن نوجز بان الطلاب يتوجهون الى اعتبار مناهج التعليم المهني مفيدة اجمالاً ، وان مناهج التعليم العام غير مفيدة اجمالاً حتى للأعداد المهني وليس للممارسة المهنية .

نتصل الان الى التفتيش عما يعيشه الطلاب بان هذه المناهج او تلك مفيدة او غير مفيدة . هل هو مجرد شعور نتيجة ازمة علاقة التعليم بسوق العمل ام هووعي محدد لامالية المشكلة وكيفية حلها . طبعاً لا ننتظر من الطلاب (الغالبية) ان تقدم لنا وعياً ووجهة نظر محكمة الصياغة حول المشكلة . كل ما يمكننا ان نعرف فقط طبيعة هذا الموقف وبعض مضامينه . وهذا هو موضوع السؤالين اللاحقين .

السؤال الثالث : « ما هي المواد التي تعتبرها غير ضرورية في المنهج الذي تدرسه حالياً؟ » .

السؤال الرابع : « ما هي المواد الناقصة والتي يجب اضافتها الى المنهج؟ » .

نكتشف اولاً ان الطلاب الذين يرون شيئاً للزيادة او للالغاء من المناهج لا يتجاوزون العشر في الحالة الاولى والخمس في الحالة الثانية . وهي نسب لا تتطابق ابداً مع نسب المتحفظين على مناهج التعليم المهني . وبالتالي ان نصف الطلاب المتحفظين على الاكثر يعبرون عن شعورهم اكثر مما يعبرون عن آراء محددة وان محدودة .

ثم انا لم نجد ، في جملة الافكار المقدمة حول ما يجب الغاؤه او ما يجب زيارته ، افكاراً محددة او ذات دلالة باستثناء تواتر فكرة نقص المواد التطبيقية .

وقد لاحظنا من ناحية ثالثة : ان الذين « يشكرون » من النقص في المواد التطبيقية هم بشكل خاص طلاب الاختصاصات - المهن المرموقة وطلاب الاختصاصات - المهن اليدوية . وهو امر يؤكد الصورة المosomeة سابقاً .

اذن جمل التحفظ على المناهج التعليمية في التعليم المهني هو انعكاس لعلاقة التعليم بسوق العمل على مستوى الشعور ، وفي حالات قليلة ينتقل هذا الشعور (بازمة ما) الى وعي قد يتمحور حول مسألة

أن رواد المدرسة الرسمية هم أقل حظة من رواد المدرسة الخاصة ، بل نجد بعدهاً آخراً كنا قد تطرقنا إليه في فصل سابق : حول علاقة نوع التعليم بسوق العمل ، حيث استنتجنا أن التعليم الرسمي هو أقل «توافقاً» مع متطلبات سوق العمل من التعليم الخاص . هذا البعد نجد أصداءه إذن أيضاً على مستوى مواقف الطلاب .

خلاصة الأمر بالنسبة للموقف من التعليم ، ان التحفظ حول مناهجه هو الغالب . هذا التحفظ يزيد كلما اتجهنا من التعليم الخاص الى التعليم الرسمي ، ومن التعليم المهني الى التعليم العام ، ومن التخصصات الفنية الى التخصصات المزدوجة والحرفية ، ومن أبناء الفئات الوسطى الى أبناء المجموعين أو الميسورين .

ثم ان هذا الموقف يبقى ، في معظم الحالات ، على مستوى شعوري ، يمعن ان معظم الطلاب يشعرون بمشكلة توازن المناهج مع متطلبات الممارسة المهنية دون أن تكون لديهم حلول معينة لهذه المشكلة . هذا دليل على وجود المشكلة ، ودليل على الوضع المأزلي للطلاب تجاه هذه المشكلة . أما اذا اتضحت بعض الافكار عند القلة حول بعض الحلول ، فإن هذه الاختيارات تتعمّر حول مسألتين : ضرورة زيادة حصة المواد التطبيقية ، وضرورة توفير نوع من الارشاد والتوجيه المهني .

اما حول موقف الطلاب من سوق العمل فان الاتجاه الغالب هو في تقديم «الواسطة والعلاقات الشخصية» على الكفاءة في الاتصال به ، رغم ضرورة توافر هذين العنصرين . ثم انتشار الاعتقاد بوجود مهن «ذكورية» ومهن «أنثوية» وفي هذا الاعتقاد ، عبر التفاصيل المعروضة سابقاً ، بدا الرجل أكثر قدرة على احتكار المهن الريادية والفنية .

في حين أن «ميول» الطلاب المهنية تتجه عموماً الى المهن الفنية والمزدوجة ، لكن عدداً من العوامل والعوائق الكامنة في النظام التربوي أو في المنشأ الاجتماعي تحاصر هذه الميول فتكتفى نسبة الذين يعبرون عن «ميولهم» ، ويتحول الأمر في الواقع الى أنواع من التبيئة المباشرة التي يخضع لها الطالب بشكل واعٍ أو غير واعٍ .

٤ - خلاصة

تبين نتائج التحقيق والمعطيات العامة ، التي سبق عرضها وتحليلها في الجزءين الأول والثاني من هذا التقرير ، العديد من الاستنتاجات والخلاصات . لكن أهم هذه الاستنتاجات تبقى تلك المتعلقة بتوضيح طبيعة العلاقة القائمة بين سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة وبين عائدات النظام التربوي وما تتطوّر عليه من مدلولات . لذلك سنكتفي ، فيما يلي ، بالتوقف عند هذا النوع من الاستنتاجات فقط .

- ثمة عدم تواصل بين نمطي اشتغال وحاجات سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة من ناحية وتقديمات النظام التربوي من ناحية أخرى . عدم التواصل هذا ، تاريني كما أوضح الجزءان الأول والثاني من هذا التحقيق . إلا أنه يبرر الآن في كيفية جديدة .

في الواقع ، تتجه سوق العمل لانتاج ضوابط جديدة لطرق اشتغالها تحكمها «عقلانية» محددة وإن بتفاوت من فرع لآخر أو حتى داخل الفرع الواحد كما أوضحنا . هذه العقلانية تقوم على تكيف الناحية العمل وهي توسل ، من أجل ذلك ، إدخال تحسينات مستمرة على تنظيمات العمل وعلى تقسيمه من ناحية ، وعلى اتجاه يتعمّم باستمرار ، نحو مكتبة العمل من ناحية ثانية .

في حين ، يتكيّف النظام التعليمي جزئياً وبردودية ضعيفة اجمالاً مع اتجاه سوق العمل هذا . بالإضافة الى ان التعليم المهني لا زال هامشياً بالمقارنة مع التعليم العام ، ينبع القسم الأهم من هذا التعليم (التعليم الخاص) تحت وطأة وضع و «عقلانية» يحكمان نمط اشتغاله . اذ يتميز وضعه بغلبة لا التباس فيها للتعليم الخاص الذي تحكمه «عقلنة» الربع السريع ، اجمالاً ، دون التفات جدي لبرامج التعليم ، لمستوياته ولمؤهلاته التعلية (ظاهرة التسرب الدائم من التعليم المهني بعد فترة تدريب أولية ، وظاهرة اقصيار الشهادة على عدد من التخصصات والمدارس) . هذا الاستنتاج الأخير ينبغي تدققه بالتمييز بين تعليم المهني يرتكز على مبادرة «صاحب» المدرسة الفردية وهو يتصرف غالباً بضعف امكاناته وبعدم قدرته على استباق حاجات سوق العمل وبضعف قابلته للتتطور . وبين تعليم المهني اخذ طابعاً مؤسساً مكّنه ، غالباً ، من البقاء على اتصال بحاجات سوق العمل ومن الكيف السريع معها . الى ذلك نضيف ان التعليم المهني الرسمي ، وإن كانت تحكمه «عقلنة» لا تستند الى الربح ، لا زال ضعيف الاستجابة لمتطلبات السوق والتعليم على السواء . فمن ناحية أولى ، ما زال هذا التعليم محدود الفاعلية بجهة تنوع الاختصاصات . ومن ناحية ثانية ما زال هامشياً بالمقارنة مع التعليم الخاص .

اكتساب المهارات المطلوبة في مكان العمل نفسه ، وانتشار تخصصات علمية مهنية ثلاثة ، وان بحدود وبنوعية محدودتين ، الاحتياجات المطلوبة في سوق العمل هذه.

ان ذلك كله يؤكّد ان الهوة بين سوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة والنظام التعليمي ، وان كانت تضيق بصعوبة كما توضح المعطيات المنشورة عن التعليم المهني مؤخراً ، ليست طرفية ولا جزئية . انها ، على العكس من ذلك ، بنوية أي ناتجة عن تركيب الوظائف والمهام في هذه السوق والتعديلات التي طرأت عليها وعن ضعف استجابة النظام التربوي بمحدداته ومكوناته المختلفة لذلك.

ان كل محاولة لاعادة النظر في العلاقة بين السوق الفرعية هذه والنظام التربوي يجب ان تتعلق ، في تقديرنا ، من هذه الخاصية.

- تمييز العلاقة بين سوق العمل الفرعية للتجارة والخدمات وبين النظام التعليمي ، ايضاً ، بتكرّيس التجزء التميزي SEGMENTATION في سوق العمل هذا . اذ تؤكّد نتائج التحقيق ان مخرجات التعليم العام ، وبخاصة التعليم المهني . من الاناث اثما توجّه أساساً نحو وظائف عمل محددة دون غيرها . أي ان المحددات الراهنة لكل من سوق العمل ونظام التعليم هذين يكرسان ايجاباً محدداً على صعيد جنس العاملين : ترابط كبير بين الاناث وبين بعض وظائف العمل المحددة (وظائف الخدمات المتدينة والتي لا تتمتع بموقع المسؤولية) . وهذا ما تؤكّده ايضاً نتائج استطلاع رأي الطلاب أنفسهم . في المقابل ، إن وضع الرجال في هذه السوق يتمتع بمرتبة اكبر . ولا نلمس تجزء تميزي (SEGMENTATION) إلا في مجال الترابط الواضح بين متغير السن (الشباب) وبين العمل البسيط اجمالاً.

- تأكّد هامشية مردودية النظام التعليمي إزاء حاجات سوق العمل الفرعية هذه من خلال الفعالية الخاصة والمحاسنة التي تتمتع بها «العلاقات الشخصية» و «الواسطة» في تأمين العمل للجمهور الغالب من المستجوبين العاملين وفي ارتقاء فعاليتها من قبل المستجوبين من الطلاب.

مع ذلك ، يجب التأكيد على الضعف النسبي لدور هذه «العلاقات» في حالة العاملين ذوي التأهيل العلمي المهني في مستوياته المختلفة . هذه الواقعه تبرز بوضوح ، بالنسبة لسوق العمل ، في مؤسسات العمل التي تشغّل ٢٥ شخصاً وما فوق .

ان نتائج التحقيق والاستنتاجات التي أثاحت استخدامها تؤكّد مصداقية ونفاد الفرضيات الأولية الموجهة التي انطلق منها هذا البحث والتي استمرت تشكل الخطوط الموجهة لمختلف مراحله . ان ذلك يتبع امكانية استخدام ما انطوى عليه هذا التحقيق في الوجهة المناسبة لضبط العلاقة بين سوق العمل الفرعية للتجارة والخدمات وبين مخرجات النظام التربوي في شقيه العام والمهني .

يفي علينا ، مع ذلك ، أن نوضح السيرورة التي انتجت العلاقة بين هذه السوق وتلك المخرجات.

في الواقع ، عَبَرَت هذه السيرورة عن نفسها ، تاريجياً ، من خلال المعادلة التالية : تطابق (أو توافق) ، خلل (أو لا توافق) وتنويم AJUSTEMENT .

في اللحظة الأولى يمكن التطابق (أو التوافق) النسبي قائماً بين مستوى تقسيم العمل والتخصص في المهام والوظائف العائد لسوق العمل الفرعية للخدمات والتجارة وبين مردودية النظام التربوي . هذا ما تؤكّده الفترة الممتدة بين الحسينيات وأواسط الستينيات .

في اللحظة الثانية ، يختلف النظام التربوي بمخرجاته عن الاستجابة لتنامي احتياجات تقسيم العمل المنبع في هذه السوق . ذلك ما تؤكّده الفترة اللاحقة على منتصف الستينيات .

في اللحظة الثالثة ينحيط هذا الخلل ، جزئياً وآلياً ، من خلال نوعين من الميكانيزمات التعويضية :

ملحق

ملحق رقم ١

الجدوال الاحصائية العائدة للدراسة الميدانية

- ٠ جدول توزع الطلاب في التعليم المهني (من معطيات ٧٧ - ٧٨).
 - ١ - الجداول الاحصائية العائدة للمؤسسات التربوية .
 - ٢ - الجداول الاحصائية العائدة للاساتذة .
 - ٣ - الجداول الاحصائية العائدة للتلامذة .
 - ٤ - الجداول الاحصائية العائدة للمؤسسات المهنية .
 - ٥ - الجداول الاحصائية العائدة للعاملين في المؤسسات المهنية .
- ٠ جدول توزع الطلاب في التعليم المهني مستخلص من احصاءات المركز التربوي للعام ٧٧ - ٧٨
وقد اثبناه هنا لأهميته ولأننا استندنا لهذه الأرقام في قسم من الدراسة .

تابع ما قبله

المجموع	خاص			
	المجموع	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	رسمي
١٣٧٤	١٣٧٤	-	-	
٢٢٨	٢٢٨	-	--	
١٦٠٢	١٦٠٢	-	-	
١٠٠	١٠٠			
-	-	-	٨١	
-	-	-	٧٤	
١٥٥	-	-	-	١٥٥
٠,٥٩				
٨٠	-	٨٠	٨	
-	-	-	٣٧	
٢٧١	٢٧١	-	-	
١٨٩	١٨٩	-	-	
٢٩	-	٢٩	-	
٥١١	٤٩٥	١٦	-	
١١٢٥	١٠٨٠	٩٥٥	١٢٥	٤٥
٤,٢٨	١٠٠	٨٨,٤٢	١١,٥٧	
٣٤٥	-	٣٤٥	٥	
١٩	-	١٩	-	
٣٥	-	٣٥	-	
٤٠٤	٣٩٩	-	٣٩٩	٥
١,٥٣	١٠٠		١٠٠	

ج - لغات
١٨ - انكليزي
١٩ - فرنسي

عدد ج مجموع (١) - ج %

د - سياحة
٢٠ - علوم سياحة
٢١ - فنون سياحة

عدد د مجموع (١) - د %

ه - ادارة - تنظيم - اعلان - تأمين
٢٢ - فن الاعلان والدعائية
٢٣ - ادارة محفوظات
٢٤ - علوم تأمين
٢٥ - ادارة وتنظيم
٢٦ - منفذ مساعد
٢٧ - ادارة اعمال

عدد ه مجموع (١) - ه %

و - صحة
٢٨ - تمريض
٢٩ - معاون صحي
٣٠ - معالجة فيزيائية

عدد و مجموع (١) - و %

٦ جدول توزع الطلاب في التعليم المهني ، بحسب نوع التعليم والشهادة والاختصاصات وفقاتها .
(٧٧ - ٧٨)

المجموع	خاص			
	المجموع	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	رسمي
٦٣	٦٣	-	-	١٥٨
١٥٦	١٥٦	-	-	-
١٢٠	-	-	١٢٠	٣١٤
-	-	-	-	٥١
٢٥٤	٢٠٣	٥١	٢٣٢	
٤	٤	-	-	٢٦١
٩	٩	-	-	-
٢١	٢١	-	-	-
٦٢٧	٤٥٦	١٧١	١٠١٦	
٦,٢٥	١٠٠	٧٢,٧٣	٢٧,٢٧	
١٠٧٩	٩٢٦	١٤٣	-	
٧٩	-	٧٩	-	
٧٠٢	٧٠٢	-	-	
٨٢٣	٨٢٣	-	-	
٢٨	٢٨	-	-	
٢٩٩	٢٩٩	-	-	
٥٢٤	٥٢٤	-	-	
٩٣٩	٦٣٤	٣٠٥	-	
١٤٢	١٤٢	-	-	
٤٦٠٥	٤٠٧٨	٥٢٧	-	
١٧,٥٣	١٠٠	٨٨,٥٥	١١,٤٤	
١٠٠				

القسم (١) : المهنة الفنية والعلمية واللغوية
والتربيوية

أ - هندسة ورسم
١ - مساحة
٢ - ديكور داخلي
٣ - هندسة مدنية
٤ - رسم صناعي
٥ - رسم معماري
٦ - فنون بناء
٧ - رسم قفي
٨ - طبغراف
مجموع (١) - أ عدد %

ب - محاسبة ومالية
٩ - محاسبة عامة
١٠ - مساعد محاسبة
١١ - محاسبة صناعية
١٢ - رئيس محاسبة
١٣ - محاسبة عليا
١٤ - علوم مصارف
١٥ - محاسبة تجارية
١٦ - خبرة ومراجعة في المحاسبة
١٧ - محاسب فنادق ومطاعم
مجموع (١) - ب عدد %

تابع ما قبله

تابع ما قبله

المجموع	خاص				رسمي
	المجموع	شهادات رسمية	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	
٥٦	-	-	٥٦	-	ز - تربية
١٩٧	-	-	١٩٧	-	٣١ - تدريب اجتماعي - خدمة اجتماعية
٥	٥	-	-	-	٣٢ - تربية حضانة
٢٥٨	٢٥٨	٥	٢٥٣	-	٣٣ - تدريب المعاقين
٠,٩٨	١٠٠	١,٩	٩٨,١	-	مجموع (١) - ز عدد %
-	-	-	-	١٠٣	ح - مختبر وتحاليل
-	-	-	-	٣٩	٣٤ - مختبر وتحاليل كيمائية
١٤٢	-	-	-	١٤٢	٣٥ - كيمياء صناعية
٠,٥٤	-	-	-	-	مجموع (١) - ح عدد %
٥٥٢	١١٧	٤٣٥	٢٠٦	-	ط - تكنولوجيا
٥٣٠	٥٣٠	-	٥٨	-	٣٦ - الكترونيك
١٧	-	١٧	-	-	٣٧ - برجمة حاسبات الكترونية
٧٩	٧٩	-	-	-	٣٨ - تشغيل حاسبات الكترونية
٥٠	٥٠	-	-	-	٣٩ - محلل أنظمة
١٤٩٢	١٢٢٨	٧٧٦	٤٥٢	٢٦٤	٤٠ - تقبيل الكتروني
٥,٦٨	١٠٠	٦٣,٢	٣٦,٨	-	مجموع (١) - ط عدد %
٤٤	٤٤	-	-	-	ي - فنون
٤٤	٤٤	-	-	-	٤١ - موسيقى
٠,١٦	١٠٠	١٠٠	-	-	مجموع (١) - ي عدد %
١١٤٧٠	٩٨٤٣	٧٩١٦	١٩٢٧	١٦٢٧	مجموع القسم (١)
٤٣٩٨	١٠٠	٨٠,٤	١٩,٦	-	

المجموع	خاص				رسمي
	المجموع	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	شهادات رسمية	
٢٦١	٢٦	٢٣٥	-	١٣٥	أ - امانة سر
٥٢٣	٨٨	٤٣٥	-	-	٤٢ - احتزال وضرب على الالة الكاتبة
٣٨٣	٣٨٣	-	-	-	٤٣ - سكرتاريا (امانة سر)
١٦٥	١٦٥	-	-	-	٤٤ - امانة سر تنفيذية
٢٠	٢٠	-	-	-	٤٥ - امانة سر - احتزال
٣٢	٣٢	-	-	-	٤٦ - امين سر محاسبة
٤٧	٤٧	-	-	-	٤٧ - امانة سر شركات
٣٣٣	٣٣٣	-	-	-	٤٨ - امانة خاصة
١٠٥	١٠٥	-	-	-	٤٩ - امانة عامة
٢٥٠٨	٢٣٥٠	١٥٨	-	-	٥٠ - سكرتاريا ادارية
-	-	-	-	٢٠	٥١ - آلة كتابة - مستكتب
٤٥٣٢	٤٣٧٧	٣٥٤٩	٨٢٨	١٥٥	٥٢ - ترجمة فورية
١٧,٢٦	١٠٠	٨١,١	١٨,٩	-	مجموع (٢) - أ عدد %
١٧٤٤	٢١٢	١٥٣٢	٤١٤	-	ب - تجارة
٤١٨	٤١٨	-	-	-	٥٣ - تجارة - علوم تجارية
١٢٧	١٢٧	-	-	-	٥٤ - مسلك الدفاتر
٦	٦	-	-	-	٥٥ - مدير تجاري
٢٧٠٩	٢٢٩٥	٧٦٣	١٥٣٢	٤١٤	٥٦ - طيار تجاري
١٠,٣١	١٠٠	٣٣,٢٥	٦٦,٧٥	-	مجموع (٢) - ب عدد %
٧٢٤١	٦٦٧٢	٤٣١٢	٢٣٦٠	٥٦٩	مجموع القسم (٢)
٢٧,٥٧	-	-	-	-	

القسم (٣) : حرف وصناعات مختلفة

أ - ميكانيك

- ٥٧ - ميكانيك سيارات
- ٥٨ - ميكانيك عام
- ٥٩ - ميكانيك طيران
- ٦٠ - فنون الميكانيك
- ٦١ - ميكانيك بحري
- ٦٢ - ميكانيك محركات
- ٦٣ - ميكانيك آليات

مجموع (٣) - أ

٪

ب - كهرباء

- ٦٤ - كهرباء عامة
- ٦٥ - كهرباء والكترونيك
- ٦٦ - كهرباء صناعية
- ٦٧ - فنون الكهرباء
- ٦٨ - كهرباء أبنية
- ٦٩ - تجهيزات كهربائية
- ٧٠ - كهرباء سيارات

مجموع (٣) - ب

٪

المجموع	خاص			رسمي
	المجموع	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	
٥٨٤	١٢٥	٢	١٢٣	٥٥٩
٢,٦٠	١٠٠	١,٦	٩٨,٤	
٥٩	١٨	٤١	-	
٣٧١	٣٥٠	٢١	-	
٤٣٠	٤٣٠	٣٦٨	٦٢	-
١,٦٣	١٠٠	٨٥,٦	١٤,٤	
٨	٨	-	-	
٧٨	-	٧٨	١٩٤	
٢٨٠	٨٦	٨	٧٨	١٩٤
١,٠٦	١٠٠	٩,٤	٩٠,٦	
٤٩١	٤٣٣	٥٨	-	
٥٩٠	٥٩٠	-	١٧٤	
١٢٥٥	١٠٨١	١٠٢٣	٥٨	١٧٤
٤,٧٧	١٠٠	٩٤,٧	٥,٣	
٧٠٧٩	٤٢٠٤	٣١٢٠	١٠٨٤	٢٨٧٥
٢٦,٩٦	١٠٠	٧٤,٢	٢٥,٨	
مجموع القسم (٣)				

ج - حدادة ومعادن

٧١ - حدادة

٧٢ - حداد صفائح

٧٣ - إنشاءات معدنية

٧٤ - لحام

٧٥ - خراط براد

مجموع (٣) - ج

٪

د - خيوط وأقمشة

٧٦ - خياطة رجالية ونسائية

٧٧ - تفصيل وخياطة وتطريز

مجموع (٣) - د

٪

ه - جلود وختب

٧٨ - صناعة حقائب جلدية

٧٩ - تجارة

مجموع (٣) - ه

٪

و - مختلف

٨٠ - اصلاح راديو وتلفزيون

٨١ - تدفئة وتبريد - تكييف

مجموع (٣) - و

٪

مجموع القسم (٣)

تابع ما قبله

القسم (٤) : خدمات

المجموع	خاص				رسمي
	المجموع	شهادات غير رسمية	شهادات رسمية	شهادات	
١٩	-	-	١٩	٨٢	
-	-	-	-	٣١	
-	-	-	-	٩	
-	-	-	-	٢٥	
-	-	-	-	٦١	
٢٢٧	١٩	-	١٩	٢٠٨	
٠,٨٦	١٠٠		١٠٠		
٣٢	٣٢	-	-	-	
١٨٧	٥٦		١٣١	٢١	
٢٤٠	٢١٩	٨٨	١٣١	٢١	
٠,٩١	١٠٠	٤٠,٢	٥٩,٨		
٤٦٧	٢٣٨	٨٨	١٥٠	٢٢٩	
١,٧٧	١٠٠	٣٧	٦٣		
٢٦٢٥٧	٢٠٩٥٧	١٥٤٣٦	٥٥٢١	٥٣٠٠	
١٠٠	١٠٠	٧٣,٦٦	٢٦,٣٤	١٠,١٩	
مجموع القسم (٤)					
مجموع جميع الأقسام					

أ - أعمال فندقية

٨٢ - خدمة مطعم

٨٣ - طبخ

٨٤ - حلويات

٨٥ - فنون مطعنية

٨٦ - فنون فندقية

مجموع (٤) - أ

عدد %

ب - تجميل

٨٧ - تصفيف الشعر

٨٨ - تجميل الوجه - مكياج

مجموع (٤) - ب عدد %

مجموع القسم (٤)

الجدول الاحصائية العائدة
للمؤسسات التربوية

المصدر : دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكني في لبنان . ١٩٧٧ - ١٩٧٨ . المركز التربوي للبحوث والآراء . بيروت .
١٩٨٠ . ص ص ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ . وذلك بعد تجميع المهن والأقسام
وإعادة تنظيمها .

الجدول الاحصائي العائدة للمؤسسات التربوية

جدول (١ - ١) : سنة تأسيس المدرسة

سنة التأسيس	العدد	النسبة المئوية
١٩٧٩ - ١٩٧٠	١٥	٤٢,٨٦
١٩٧٠ - ١٩٦٠	١٣	٣٧,١٤
١٩٦٠ - ١٩٥٠	٣	٨,٥٧
١٩٥٠ - ١٩٤٠	٣	٨,٥٧
قبل الـ ١٩٤٠	١	٢,٨٦
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ٢) : وضع المؤسسة القانوني

الوضع القانوني	العدد	النسبة المئوية
مؤسسة رسمية	٦	١٧,١٤
ملك فردي	١٧	٤٨,٥٧
شركة محدودة المسؤولية	١	٢,٨٦
شركة تضامن	٧	٢٠,٠٠
شركة مساهمة	١	٢,٨٦
شركة توصية بسيطة	٣	٨,٥٧
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ٣) : الاختصاص والجنس الغالب في الاختصاص

الاختصاص	الطلاب من الذكور	الطلاب فيها	المؤسسات اكثريتها
رسم صناعي وعماري	٥	-	الطلاب فيها من الاناث
ادارة اعمال	٣	-	
معلوماتية	٥	١	
محاسبة وتجارة	١١	١	
سكرتاريا وآلة كتابة	-	١٤	
لغات أجنبية	٣	٥	
كهرباء	٢	-	
مهن حرة	٤	١	
مساج	١	-	

جدول (١ - ٤) : جنس الطلاب في المدرسة

الجنس	العدد	النسبة المئوية
مختلط	٢٨	٨٠,٠٠
ذكور	٤	١١,٤٣
انساث	٣	٨,٥٧
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ٥) : نوع ومستوى الشهادة المعطاة

النوع والمستوى	العدد	النسبة المئوية
تمكيلية مهنية	٣	٤,٩٢
تمكيلية فنية	٣	٤,٩٢
كفاءة مهنية	٤	٦,٥٦
بكالوريا فنية قسم اول	٩	١٤,٧٥
تأهيلية مهنية عالية	٣	٤,٩٢
بكالوريا فنية قسم ثان	١٤	٢٢,٩٥
امتياز قي	١١	١٨,٠٣
غير ذلك ، افاده خاصة وما شابه	١٤	٢٢,٩٥
المجموع	٦١	١٠٠

جدول (١ - ٧) : هل تعتمد المؤسسة مناهج الرسمية

النسبة المئوية	العدد	الجواب
٥١,٤٣	١٨	نعم
٤٠,٠٠	١٤	نعم مع بعض التعديل في البرامج
-	-	لا
٨,٥٧	٣	غير معني (لا برامج او مناهج رسمية)
١٠٠	٣٥	المجموع

جدول (١ - ٨) : على أي أساس تعتمدون مناهجكم

النسبة المئوية	العدد	الاجابة
٢٧,٧٨	٥	دراسة واقع متطلبات المهن والوظائف التي نعد لها .
٢٧,٧٨	٥	على أساس رأي الاخصائيين بالموضوع .
٢٧,٧٨	٥	استناداً لآراء الهيئة التعليمية في المؤسسة
-	-	تعتمد مناهج مؤسسات في لبنان لها نفس فرعنا .
١١,١١	٢	تبعد مناهج مؤسسات خارج لبنان .
٥,٥٦	١	غير ذلك
١٠٠	١٨	المجموع

جدول (١ - ٦) : وجود مناهج رسمية للفرع

الوجود	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣٢	٩١,٤٣
لا	٣	٨,٥٧
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ٩) : هل يتم تدريب الطالب في مؤسسات مهنية عاملة

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
لا	٦	١٧,١٤
نعم	٢٩	٨٢,٨٦
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ١١) : هل هناك صعوبات بالنسبة للتدريب

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	٣	٨,٥٧
لا	٣	٨,٥٧
غير معني	٢٩	٨٢,٨٦
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ١٢) : أنس اخيار مؤسسات التدريب

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
حسب موافقة أصحاب المؤسسة بالاتصال المباشر مع المؤسسات	١	٢,٨٦
عقود مع مؤسسات	٢	٥,٧١
اثر الاطلاع على نوع العمل الذي يقومون به .	٢	٥,٧١
غير معني	١	٢,٨٦
المجموع	٣٥	٨٢,٨٦
	١٠٠	

جدول (١ - ١٠) : مدة التدريب بالاسابيع

المدة	العدد	النسبة المئوية
٤ اسابيع	١	٢,٨٦
٨ اسابيع	١	٢,٨٦
١٢ أسبوع	٢	٥,٧١
٣٢ أسبوع وما فوق	٢	٥,٧١
غير معني	٢٩	٨٢,٨٦
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ١٣) : الصفات اللامعرفية التي تهتم المدرسة بتأمينها للطالب

الصفة	العدد	النسبة المئوية
المؤسسة لا تهتم باكساب الطالب صفات لا معرفية .	٧	٢٠,٠٠
القدرة على التعامل مع الآخرين	٢٥	٧١,٤٣
تحمل المسؤولية	٢٢	٦٥,٧١
روح المبادرة	٢٠	٥٧,١٤
الاطاعـة	٢٠	٥٧,١٤
غير ذلك	٥	١٤,٢٩

• ملاحظة : هناك أكثر من جواب على السؤال والتنسب على ٣٥ (أي عدد المؤسسات) وليس على المجموع .

جدول (١ - ١٥) : فترة التعليم

فترة التعليم	العدد	النسبة المئوية
بعد الظهر فقط	٦	١٧,١٤
مساء فقط	١	٢,٨٦
قبل الظهر + بعد الظهر + مساء	٢٨	٨٠,٠٠
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ١٦) : الزامية الحضور

الالتزامية في	العدد	النسبة المئوية
المواد النظرية فقط	٤	١١,٤٣
المواد التطبيقية فقط	٢	٥,٧١
المواد النظرية والمواد التطبيقية معاً	٢٥	٧١,٤٣
لا الزامية مطلقاً	٤	١١,٤٣
المجموع	٣٥	١٠٠

جدول (١ - ١٤) : الوسائل التربوية المستعملة

الوسيلة	العدد	النسبة المئوية
وسائل تقليدية	٢٤	٦٨,٥٧
وسائل سمعية وبصرية	٢١	٦٠,٠٠
مختبرات	٢٢	٦٢,٨٦
غير ذلك	٥	١٤,٢٩

• ملاحظة : للسؤال أكثر من جواب واحد : والتنسب على ٣٥ .

جدول (١ - ١٧) : نسب النجاح

النسبة المئوية		العدد		ذكور		اناث		نسب النجاح للعام ٧٧ - ٧٦	
١٦,٢٩	٥								
٤٢,٨٦	١٥								
٥٧,١٤	٢٠								
٢,٨٦	١								
٨,٥٧	٣								
ملاحظة : السؤال يتحمل اكثر من اجابة ، وبالتالي فان مجموع النسب المئوية يفوق المائة .									
النسبة المئوية		العدد		ذكور		اناث		نسب النجاح للعام ٧٧ - ٧٦	
١٦,١٣	٥								
٣,٢٢	١								
٣,٢٣	١								
٦٤,٦٢	٢٠								
١٢,٩٠	٤								
المجموع		٣١		١٠٠		٣٢		١٠٠	
ملاحظة : - هناك ٣٢ مؤسسة فيها ذكور من اصل الـ ٣٥ مؤسسة . - هناك ٣١ مؤسسة فيها اناث من اصل الـ ٣٥ مؤسسة .									

جدول (١ - ٢٠) : شروط دخول الفرع

النسبة المئوية		العدد		الشروط	
٤٠,٠٠	١٤				
٢,٨٦	١				
٢٢,٨٦	٨				
-	-				
٥,٧١	٢				
١٧,١٤	٦				
٤٠,٠٠	١٤				
ملاحظة : السؤال يتحمل اكثر من اجابة ، وبالتالي فان مجموع النسب المئوية يفوق المائة .					

جدول (١ - ١٨) : تكاليف الدراسة السنوية

النسبة المئوية		العدد		التكاليف	
٢٢,٨٦	٨				
٢٢,٨٦	٨				
١١,٤٣	٤				
٢,٨٦	١				
٢٠,٠٠	٧				
١٤,٢٩	٥				
٥,٧١	٢				
المجموع		٣٥			
مجانية دون الـ ١٠٠ ل.ل. ١٥٠٠ - ١٠٠ ٢٠٠٠ - ١٥٠٠ ٢٥٠٠ - ٢٠٠٠ ٢٥٠٠ وما فوق لا جواب					

جدول (١ - ٢٣) : تدريب الموظفين ومدة التدريب

		التدريب ومدته
النسبة المئوية	العدد	
٧٧,١٤	٢٧	لم يقم بأي تدريب لموظفي
٥,٧١	٢	تدريب ثلاثة أشهر وما فوق
٨,٥٧	٣	تدريب لشهرين
٥,٧١	٢	تدريب لشهر واحد
٢,٨٦	١	تدريب لأقل من شهر
١٠٠		المجموع

جدول (١ - ٢٤) : هل من اتفاق بينكم وبين مؤسسات العمل

		الجواب
النسبة المئوية	العدد	
٤٢,٨٦	١٥	نعم
٥٧,١٤	٢٠	لا
١٠٠,٠٠		المجموع

جدول (١ - ٢١) : الوظائف التي تدعون الطلاب للعمل بها

الوظائف	العدد	النسبة المئوية
امانة سر	١٠	٢٨,٥٧
محاسبة	١٦	٤٥,٧١
ادارة اعمال	٦	١٧,١٤
وظائف ادارية	١	٢,٨٦
برمجة وكمبيوتر	٣	٨,٥٧
غير ذلك	٤	١١,٤٢

جدول (١ - ٢٢) : التوافق بين الاعداد وسوق العمل

مدى التوافق	العدد	النسبة المئوية
توافق تام	٨	٢٢,٨٦
توافق جيد	١٤	٤٠,٠٠
توافق معقول	١٢	٣٤,٢٩
توافق ضئيل	١	٢,٨٦
المجموع		١٠٠

جدول (١ - ٢٥) : كيف يتم اختيار الهيئة التعليمية (أكثر من جواب)

كيفية الاختيار	العدد	النسبة المئوية
استناداً للشهادة التي يحملها	٢٧	٧٧,١٤
استناداً للخبرة السابقة	١٥	٤٢,٨٦
استناداً لممارسة دخول	١	٢,٨٦
استناداً للعلاقات الشخصية	١	٢,٨٦
لا جواب	٢	٥,٧١

جدول (١ - ٢٦) : عدد الاساندات الذكور بحسب الشهادات

اسم الشهادة	دوم كامل	دوم جزئي	مجموع	نسبة مئوية
شهادة جامعية ضمن التخصص	٤٢	٣٩٠	٤٣٢	٦٥,١٦
	٩,٧٢	٩٠,٢٨	١٠٠	
شهادة جامعية اخرى	٦	١٦٥	١٧١	٢٥,٧٩
	٣,٥١	٩٦,٤٩	١٠٠	
امتياز فني	١٢	١٨	٣٠	٤,٥٢
	٤٠,٠٠	٦٠,٠٠	١٠٠	
بكالوريا فنية قسم ثانى	١٥	-	١٥	٢,٢٦
	١٠٠,٠٠	-	١٠٠	
بكالوريا قسم ثانى	٣	-	٣	٠,٤٥
	١٠٠,٠٠	-	١٠٠	
تقديرية فنية أو مهنية	٣	٣	-	٠,٤٥
	١٠٠,٠٠	-	١٠٠	
دون شهادة ولكن مع خبرة سابقة في العمل	٦	٣	٩	١,٣٦
	٦٦,٦٧	٣٣,٣٣	١٠٠	
المجموع	٨٤	٥٧٩	٦٦٣	١٠٠,٠٠
	١٢,٦٧	٨٧,٣٣	١٠٠	

جدول (١ - ٢٧) : عدد الاساتذة بحسب الشهادات

اسم الشهادة	دوم كامل	دوم جزئي	مجموع	نسبة مئوية
شهادة جامعية ضمن التخصص	٢١	٧٥	٧٨,١٣	٩٦ ١٠٠
شهادة جامعية اخرى	-	١٢	١٢	٩,٠٩ ١٠٠
امتياز فني	٣	٣	٥٠,٠٠	٤,٥٥ ١٠٠
بكالوريا فنية قسم ثانى	-	-	-	-
بكالوريا قسم ثانى	-	-	-	-
تقديرية فنية أو مهنية	١٨	-	١٠٠,٠٠	١٣,٦٤ ١٨
دون شهادة ولكن مع خبرة سابقة في العمل	-	-	-	-
المجموع	٤٢	٩٠	٦٨,١٨	١٣٢ ١٠٠

جدول (١ - ٢٨) : عدد المؤسسات التي قام بها بعض الاساتذة بـ :

النسبة المئوية	العدد	المهمة
٣٧,١٤	١٣	دورة تدريبية
٢٢,٨٦	٨	زيارة مؤسسات فنية وتعلمية
٣٤,٢٩	١٢	سفر الى الخارج
٥,٧١	٢	لا شيء
١٠٠,٠٠	٣٥	المجموع

جدول (١ - ٢٩) : هل تعتمد المؤسسة مناهج التعليم الرسمية

فرع التعليم	لا	نعم مع بعض التعديل	نعم	المجموع
لغة	٣	-	-	٣
سكرتيريا	-	٤	٢	٧
محاسبة	١	٢	٦	٩
دارة	-	٢	١	٣
هندسة معمارية	-	١	٣	٤
كمبيوتر	-	١	٢	٣
تجارة	-	-	٢	٢
مدة سر	-	-	١	١
مهنية عامة	-	١	-	١
تكنولوجي	-	١	١	٢
المجموع	٤	١٢	١٩	٣٥

جدول (١ - ٣٠) : هل تم تدريب الطالب في مؤسسات مهنية

فرع التعليم	المجموع	نعم	لا
لغة	٣	-	٣
سكرتيريا	٧	٢	٥
محاسبة	٩	-	٩
ادارة اعمال	٣	١	٢
هندسة معمارية	٤	١	٣
كمبيوتر	٣	٢	١
تجارة	٢	١	١
امانة سر	١	-	١
مهنية عامة	١	-	١
الكترونيك	٢	-	٢
المجموع	٣٥	٧	٢٨

جدول (١ - ٣١) : شروط قبول الطالب لدخول الفرع المهني (اكثر من جواب)

فرع التعليم	المجموع	شهادة	امتحان دخول	سنوات دراسة سابقة	غير ذلك	المجموع
لغة	٣	-	-	٤	٢	٣
سكرتيريا	١٢	٤	١	-	٦	٢
محاسبة	١٠	٩	-	١	-	-
ادارة اعمال	٥	٣	-	-	٢	-
هندسة معمارية	٦	٣	-	-	٣	-
كمبيوتر	٥	٢	-	-	٣	-
تجارة	٣	٢	-	-	١	-
امانة سر	٢	١	-	-	١	-
مهنية عامة	١	١	-	-	-	-
الكترونيك	٢	١	-	-	-	-
المجموع	٥٠	٢٦	١	٢٠	٣	٣١

جدول (١ - ٣٢) : تكاليف الدراسة السنوية للطالب

فرع التعليم								
مجموع	لا جواب	ما فرق	١٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٠٠٠	دون الالف ليرة	مجانية
٣	-	-	-	-	-	-	٣	-
٧	٣	٢	-	١	١	-	-	-
٩	١	٢	-	-	٣	٣	-	-
٣	-	-	١	١	-	-	-	١
٤	-	-	١	-	-	-	-	٣
٣	-	١	١	١	-	-	-	-
٢	١	-	-	-	-	-	-	١
١	-	-	-	-	-	-	-	١
١	-	-	-	-	-	-	١	-
٢	-	-	١	١	-	-	-	-
المجموع								
٣٥	٥	٥	٤	٤	٤	٧	٦	

جدول (١ - ٣٣) : نسب التسخان

جدول (٢ - ١) : سنة الولادة

النسبة المئوية	الم عدد	سنة الولادة
٩,٠٩	٤	قبل ١٩٣٠
٢٠,٤٥	٩	١٩٤٠ - ١٩٣٠
٤٣,١٨	١٩	١٩٥٠ - ١٩٤٠
٢٧,٢٧	١٢	١٩٦٠ - ١٩٥٠
المجموع		
١٠٠,٠٠	٤٤	

جدول (٢ - ٢) : الجنس

النسبة المئوية	الم عدد	الجنس
٨٦,٣٦	٣٨	ذكور
١٣,٦٤	٦	إناث
المجموع		
١٠٠,٠٠	٤٤	

الجدارل العائدة للاساتذة في المؤسسات التعليمية (٢)

جدول (٢ - ٣) : الوضع الرواجي

الوضع الرواجي	العدد	النسبة المئوية
متزوج	٢٢	٥٠,٠٠
عاذب	٢٠	٤٥,٤٥
غير ذلك	٢	٤,٥٥
المجموع	٤٤	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ٦) : مدى تلية المواد المدرسة لطلبات العمل الفعلية

المنهاج	العدد	النسبة المئوية
تلية نامة	٧	١٥,٩١
تلية جيدة	٢١	٤٧,٧٣
تلية معقوله	١١	٢٥,٠٠
تلية ضئيلة	٥	١١,٣٦
المجموع	٤٤	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ٤) : أعلى شهادة يحملها

الشهادة	العدد	النسبة المئوية
بكالوريا قسم ثانى	٥	١١,٣٦
بكالوريا مهنية قسم ثانى	١	٢,٢٧
اجازة	١٧	٣٨,٦٤
جداره	٣	٦,٨٢
ماجستير ودبلوم مواز	٩	٢٠,٤٥
دكتوراه	٩	٢٠,٤٥
المجموع	٤٤	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ٧) : التعديلات المقترحة على مناهج التعليم

		التعديلات المقترحة
النسبة المئوية	العدد	
٤٧,٧٣	٢١	لا ضرورة للتعديل
٤,٥٥	٢	استحداث كتب جيدة
١٨,١٨	٨	اضافة اعمال تطبيقية
٦,٨٢	٣	اضافة لغة اجنبية
٢٠,٤٥	٩	تحظط لمناهج جديدة
٢,٢٧	١	غير ذلك
١٠٠,٠٠	٤٤	المجموع

جدول (٢ - ٩) : هل هناك خصائص غير مهنية يجب ان تتوافر لدى الطالب للحصول على عمل

		الاجابة
النسبة المئوية	العدد	
٥٠,٠٠	٢٢	كلا ، الخصائص المهنية تكفي
٩,٠٩	٤	نعم ، معرفة اللغة الاجنبية
١٣,٦٤	٦	نعم ، الثقافة العامة
١١,٣٦	٥	نعم ، الرغبة والقدرة
١٥,٩١	٧	نعم ، خصائص اخرى
١٠٠,٠٠	٤٤	المجموع

جدول (٢ - ٨) : مدى توافق المناهج مع متطلبات سوق العمل

		مدى التوافق
النسبة المئوية	العدد	
٢٠,٤٥	٩	تواافق تام
٥٠,٠٠	٢٢	تواافق جيد
١٨,١٨	٨	تواافق معقول
١١,٣٦	٥	تواافق ضئيل
١٠٠,٠٠	٤٤	المجموع

جدول (٢ - ١١) : مدى توازن المنهج مع سوق العمل بحسب الاختصاص

الاختصاص	توازن ضئيل	توازن معقول	توازن جيد	توازن تام	توازن ممتاز
سكرتيريا واحتزاز لغة	٤	١٥	١٨		
ادارة اعمال ومحاسبة	-	٤	١١	١١	
تجارة	٤	٢	٣	١	
كمبيوتر	-	-	٦	٣	
الكترونيك وكهرباء عامة	١	٦	١١	٨	
هندسة مدنية وعمارية	-	٣	٨	٩	

جدول (٢ - ١٣) : ما هي برامج الالسنس التي تعتمد لها المؤسسات لاختبار العاملين

الاختصاص	العدد	النسبة المئوية
الواسطة	٤	٥,٨٨
الامانة	٣	٤,٤١
الشهادة	١٨	٢٦,٤٧
الخبرة	١٨	٢٦,٤٧
المعرفة الشخصية	٥	٧,٣٥
الكفاءة العلمية	١٥	٢٢,٠٦
غير ذلك	٥	٧,٣٥
المجموع	٦٨	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ١٤) : الشروط التي يجب ان توفر في المدرسة لزيادة ارتباطها بسوق العمل

الاختصاص	العدد	النسبة المئوية
ان تكون شهادة المدرسة معترف بها رسمياً	٣	٥,٥٦
ان يكون هناك علاقة بين المدرسة وأصحاب العمل	١٥	٢٧,٧٨
ان تكون من الاعمال التطبيقية	١١	٢٠,٣٧
ان تكون اختصاصاتها مطلوبة في سوق العمل	٧	١٢,٩٦
كفاءة الاساتذة	٤	٧,٤١
معرفة حاجات سوق العمل	٦	١١,١١
غير ذلك	٨	١٤,٨٢
المجموع	٥٤	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ١٢) : ما هو الاختصاص الذي تتصدره التلاميذ العدد باختباره

الاختصاص	العدد	النسبة المئوية
ادارة اعمال وتجارة	١٠	٢٢,٧٣
سكرتيريا ولغة اجنبية	٦	١٣,٦٤
كمبيوتر والكترونيك	١٠	٢٢,٧٣
هندسة	٤	٩,٠٩
كهرباء وميكانيك	٥	١١,٣٦
اختصاصات اخرى	٥	١١,٣٦
لا جواب	٤	٩,٠٩
المجموع	٤٤	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ١٥) : الى أية مهنة تحب ان توجه اولادك أو اولاد اصدقائك

المهنة	العدد	النسبة المئوية
هندسة	١١	٢١,١٥
كمبيوتر	٤	٧,٦٩
مهن حرة	٨	١٥,٣٨
التجارة	٢	٣,٨٥
علوم تطبيقية	٤	٧,٦٩
طب	٥	٩,٦٢
ادارة اعمال	٢	٣,٨٥
مهن اخرى	١٦	٣٠,٧٦
المجموع	٥٢	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ١٨) : مدى مساهمة طرق التدريس المتّعة في مساعدة التلميذ على الاستيعاب

مدى المساهمة	العدد	النسبة المئوية
مساهمة تامة	١١	٢٢,٤٥
مساهمة جيدة	٢٠	٤٠,٨٢
مساهمة جزئية	١٠	٢٠,٤١
لا تساهم	١	٢,٠٤
غير ذلك	٨	١٦,٣٣
المجموع	٤٩	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ١٦) : ما هي وسائل التعليم التي تستعملها

الوسيلة	العدد	النسبة المئوية
اعمال تطبيقية	١٤	٢٥,٤٥
وسائل سمعية-بصرية	٢٢	٤٠,٠٠
تكرار شرح الدرس	٧	١٢,٧٣
حوار مع الطالب	٢	٣,٦٤
غير ذلك	١٠	١٨,١٨
المجموع	٥٥	١٠٠,٠٠

جدول (٢ - ١٩) : كيف تتم عملية تقويم معرفة الطلاب

الكيفية	العدد	النسبة المئوية
آخر السنة الدراسية	٤	٨,٣٣
فصلياً	٢٠	٤١,٦٧
شهرياً	١٤	٢٩,١٧
اسبوعياً	٨	١٦,٦٧
مراقبة مستمرة	٢	٤,١٧
المجموع	٤٨	١٠٠,٠٠

الجدوال العائدة للطلاب (٣)

جدول (٣ - ١) : توزع الطلاب على المناطق

النسبة المئوية	العدد	المنطقة
٣٥,٩٧	٥٠	بيروت
١٤,٣٩	٢٠	طرابلس
٧,١٩	١٠	صيدا
٤٢,٤٥	٥٩	جبل لبنان
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٢) : عدد افراد الاسرة او حجم الاسرة

النسبة المئوية	العدد	حجم الاسرة
٣ - ١	٧	٣ - ١
٦ - ٤	٥١	٦ - ٤
٩ - ٧	٦٤	٩ - ٧
١٠ وما فوق	١٧	١٠ وما فوق
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٣) : عمر الطالب

النسبة المئوية	العدد	العمر
١٦ وما دون	٧	٥,٠٤
١٩ - ١٧	٤٧	٣٣,٨١
٢٢ - ٢٠	٤٦	٣٣,٠٩
٢٤ - ٢٣	١٧	١٢,٢٣
٢٥ وما فوق	٢٢	١٥,٨٣
المجموع	١٣٩	١٠٠,٠٠

النسبة المئوية	العدد	الدوام
٣٥,٢٥	٤٩	نهارى فقط
١٠,٧٩	١٥	مسائى فقط
٥٣,٩٦	٧٥	نهارى ومسائى
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٥) : مهنة الأب

النسبة المئوية	العدد	المهنة
٤,٣٢	٦	سائق او مزارع
١٠,٠٧	١٤	عامل زراعي او صناعي
٢٨,٥٦	٣٩	حرفي او تاجر صغير
٢٣,٠٢	٣٢	موظف صغير
١٧,٢٧	٢٤	أستاذ جامعي او مهن حرة
٥,٧٦	٨	صاحب مصنع او تاجر كبير
٥,٠٤	٧	عاطل عن العمل
٦,٤٧	٩	متوفي
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٧) : مدى افاده مواد الدراسة لمهنة المستقبل

النسبة المئوية	العدد	مدى الافادة
٣٨,٨٥	٥٤	تفيد كلها
١٠,٧٩	١٥	تفيد مع ادخال بعض التعديلات والمواد
٤٦,٧٦	٦٥	تفيد نسبياً
٣,٦٠	٥	لا تفيد وغير ذلك
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٨) : المواد المعتبرة غير ضرورية في المنهج

النسبة المئوية	العدد	اسم المادة
٧٦,٢٦	١٠٦	لا توجد مواد غير ضرورية
٢,٨٨	٤	اللغة
٢,١٦	٣	العلوم
٣,٦٠	٥	الرياضيات
٢,١٦	٣	التربية الوطنية
١٢,٩٥	١٨	غير ذلك
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٦) : سبب اختيار فرع التعليم (اكثر من جواب)

السب	ذكور		اناث		السب
	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
متابعة الدراسة العليا	٢١,٦٦	٣٤	٨,٩٦	٦	٤٤,٧٨
تأمين مجالات عمل أفضل	٢٨,٠٣	٤٤	٣٢,٨٤	٢٢	٣٢,٨٤
الرغبة في الفرع	٢٧,٣٩	٤٣	٤,٤٨	٣	٤,٤٨
عدم توفر مجالات أخرى	١١,٤٦	١٨	٤,٤٨	٣	٤,٤٨
الفرع أسهل من غيره	٣,١٨	٥	٨,٢٨	٦	٨,٢٨
أسباب أخرى	٨,٢٨	١٣	١٠٠,٠٠	٦٧	١٠٠,٠٠
المجموع					

جدول (٣ - ٩) : هل هناك مواد ناقصة يمكن أن تضاف إلى المنهج

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
كلا	٩٥	٦٨,٣٥
نعم ، الاعمال التطبيقية	٢٠	١٤,٣٩
نعم ، بدون تحديد	٢٤	١٧,٢٧
المجموع	١٣٩	١٠٠,٠٠

جدول (٣ - ١٠) : مدى افادة مناهج التعليم العام في اعداد مهني لاحق

مدى الافادة	العدد	النسبة المئوية
افادة تامة	١٦	١١,٥١
افادة جزئية	٧١	٥١,٠٨
عدم افادة نسبية	١٤	١٠,٠٧
عدم افادة مطلقة	١٠	٧,١٩
غير ذلك	٢٨	٢٠,١٤
المجموع	١٣٩	١٠٠,٠٠

جدول (٣ - ١١) : الوسائل البديلة والمساعدة لاعداد مهني جيد

الوسائل	العدد	النسبة المئوية
المدارس المهنية	٣٤	٢٤,٤٦
الارشاد والتوجيه المهني	٢٠	١٤,٣٩
الاكتار من المواد التطبيقية	٣٧	٢٦,٦٢
معلمين كفوئين	٥	٣,٦٠
غير ذلك	٢٢	١٥,٨٣
لا شيء	٢١	١٥,١١
المجموع	١٣٩	١٠٠,٠٠

جدول (٣ - ١٢) : هل لديك اطلاع كاف على المهن الممكن لك ممارستها مستقبلا

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	١٠٧	٧٦,٩٨
لا	٣٢	٢٣,٠٢
المجموع	١٣٩	١٠٠,٠٠

جدول (٣ - ١٥) : الاسس والمقاييس التي تعتمدتها مؤسسات العمل (رأي الطالب)

النسبة المئوية	العدد	الاسس والمقاييس
١٨,٨٤	٦٢	مباراة دخول او اختبار
١٦,٧٢	٥٥	شهادة معترف بها
١٨,٥٤	٦١	الخبرة
٣,٠٤	١٠	العمر
٣,٠٤	١٠	الجنس
٤,٨٦	١٦	الطاقة
٥,٧٨	١٩	الاطاعة
٢٠,٧٩	٦٩	الواسطة
٨,٢١	٢٧	العلاقات الشخصية
١٠٠,٠٠	٣٢٩	المجموع

جدول (٣ - ١٦) : المهن التي تعتقد انها مطلوبة اكثر في لبنان

النسبة المئوية	العدد	المهنة
١١,٥١	١٦	هندسة معمارية والكترونية
٢,٨٨	٤	سكرتيريا
١,٤٤	٢	كمبيوتر
١٩,٤٢	٢٧	تجارة وادارة اعمال
٦,٤٧	٩	موظف
٢٢,٣٠	٣١	طب ، هندسة وما شابه
٢,٨٨	٤	مدير مؤسسة ، طيار ، ضابط ، استاذ
٢٣,٧٤	٣٣	مهن يدوية كهرباء ، ميكانيك
٩,٣٥	١٣	غير ذلك
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ١٣) : ما هي المهن غير الموجودة في لبنان ، وبذلك التخصص للقيام بها

النسبة المئوية	العدد	المهنة
٧٨,٤١	١٠٩	كل المهن التي يمكن ان اعمل بها موجودة
١٠,٠٧	١٤	هندسة الكترونيات او ميكانيك
٤,٣٢	٦	هندسة كمبيوتر
٧,١٩	١٠	غير ذلك
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ١٤) : بلدان توفر فيها فرص عمل افضل

النسبة المئوية	العدد	البلدان
٢٨,٠٦	٣٩	اوروبا الغربية واميركا
٦٥,٤٧	٩١	الدول العربية
٦,٤٧	٩	دول اخرى
١٠٠,٠٠	١٣٩	المجموع

جدول (٣ - ٨١) : اختصاصات لا يعدها وظيفة الاب

المجموع		غير ذلك	قائد طيران	طبيب	مهندس	مهنة قائد طيران	غير ذلك	المهني	طبيب	موظفي اعمال	ادارة اعمال	تعليم	حروف مهنة	حروف مهنة	تجارة ومحاسبة	سكتريها	هندسة ميكانيك والكترونيك وعمارية	الاختصاص	مهنة الاب
٢٧٧	١١٣	٢٧	١٩	٥	٥٠	٥٠	٣٣	١٣	٦	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٦٤	١١	٩	١٢	٢	١٢	١٢	٣	٤	٣	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٨	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٩	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٢٧	٢٥	٧	٧	٧	٧	٧	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٢٣	١٣	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٤	١٢	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
١٨	٦	-	-	-	-	-	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٢	١٢	-	-	-	-	-	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٧	١٣	-	-	-	-	-	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٣	٢٥	-	-	-	-	-	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢٨	٣٢	٣	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
١٤	٨	-	-	-	-	-	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٨	١١	٩	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
٢٧٧	١١٣	٢٧	١٩	٥	٥٠	٥٠	٣٣	١٣	٦	٢	١	١	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
المجموع																			

جدول (٣ - ١٧) : عدد ثلاثة اختصاصات تفضليها ، ولماذا ؟

المجموع	المجموع	غير ذلك	المجموع	تقدير اجتماعي	جبل	ما هي افضل	لها مودود	ارغب هذه	المهنة	لها مجالات	عمل افضل	هندسة مهندسية ، هندسة الكترونيك	سكندرية	ادارة اعمال	كمبيوتر ، هندسة كمبيوتر	مدير شركة	مهنة حشرة	طبيب ، قائد طيران ، ضبط ، استاذ جامعي	غير ذلك	المجموع
٢٧٠	٨٥	١٩	١٩	١٤	١	٢	٤	٤	٢	٧	١	١٠	١٠	١	١	٨	٢	٢	٢	٢
٢٣	٢٣	٢	٢	٢	١	١	٣	٣	٢	٣	٠	٥	٥	٢	٢	٨	٢	٢	٢	٢
٢٥	٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٩	٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٦	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥٨	٢٩	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٤٤	٢٧	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٢٧٠	٨٥	١٩	١٩	١٤	١	٢	٤	٤	٢	٧	١	١٠	١٠	١	١	٨	٢	٢	٢	٢

جدول (٢٠ - ٣) : ظروف تمنع اختيار مهنة يفضلها بحسب الجنس

المجموع	الاثني	ذكر	الجنس	الظروف
				لا ظروف تمنع
٥٤	٢٢	٣٢		احوال مالية
٤٠	١٢	٢٨		عدم وجود شخص
١٨	٤	١٤		عدم احترام الناس
٥	٢	٣		مانعة الاهل
٩	٤	٥		عدم توفر مجال عمل أوسع
٩	٤	٥		عدم وجود الواسطة
١١	٣	٨		غير ذلك
١٥	٥	١٠		
١٦١	٥٦	١٠٥		المجموع

جدول (٣ - ١٩) : مهنة الآب وسبب اختيار مهنة المستقبل للطالب

مهنة الآب	المهنة
لها مردود على أفضل امكانية ابعاد عمل اكبر	فلاح ، مزارع ، سائق عامل في الزراعة أو الصناعة جندي أو شاعر صغير موظفي ، محرر ، كاتب ، عسكري
تجهيز اجتماعي	طبيب ، مهندس ، محامي ، تاجر وسط أستاذ جامعة ، مدير شركة صاحب مصنوع أو مصرف
ميل شخصي	غير ذلك
هذه ارادة اهلي	غير ذلك
المجموع	غير ذلك

جدول (٣ - ٢٢) : المهن المطلوبة في لبنان ومهنة الأب

جدول (٣ - ٢١) : اختصاصات يفضلها بحسب الجنس

الجنس	ذكر	اثنی	المجموع
الاختصاص المفضل			
ضابط . استاذ ، طبيب	٣٥	١٤	٤٩
علوم انسانية	٦	٣	٩
هندسة	٧٨	١٨	٩٦
حقوق سياسية	١٢	٥	١٧
تجارة ومحاسبة	٣٠	١٠	٤٠
ادارة اعمال	٢٤	٧	٣١
كمبيوتر	١٣	٥	١٨
موظف	٢	٧	٩
سكرتيرة	-	١٢	١٢
مهن بدوية	٢٠	٥	٢٥
غير ذلك	٣٩	٢٣	٧٢
المجموع	٢٥٩	١١٩	٣٧٨

جدول (٣ - ٢٤) : اسباب العمل شراء ومهنة الاب

مهنة الاب	اسباب العمل	لا يعمل	مالية	تدريب على المهنة	الاحتياك بالحياة العملية	غير ذلك	المجموع
فلاح		١	١			٢	٤٩
عامل		٢	٣	١	١	٩	٥٠
سائق او باائع		١	٤	١	١	٧	١٢
حرفي تاجر صغير		٦	١٩	٣	٦	٣٤	١٢
موظـف		١٨	١١	٧	٩	٤٦	٩
طبيب ، مهندس ، صاحب مصرف		٤				٤	٨
استاذ جامعة ، مدير ، تاجر		١٨	٧	٦	٧	٣٩	٢١
وسط		٦	٦	١	١	٨	٨
عاطل عن العمل		٦	٣	١	١	١١	٢١
غير ذلك		٧٦	٣٥	٢٠	٢٦	٣	٢١٦
المجموع							

جدول (٣ - ٢٥) : افادـة مواد الدراسة للاعداد المهني بحسب نوع المدرسة

المجموع	الافادة	نوع المدرسة	رسمية	خاصة	المجموع
١٩	كلها		٣	٦	١٦
٧٧	مع نسبة التعديل		٢٢	٥٥	٥٥
٥	لافيد		١	٤	٤
٣٨	غير ذلك		٢	٣٦	٣٦
١٣٩	المجموع		٢٨	١١١	١٣٩

جدول (٣ - ٢٦) : مدى افادة مناهج التعليم العام لاعداد مهني لاحق ومهنة الاب

المجموع	غير ذلك	لا تفيد	لا جواب	جزئيا	افادة تامة	الافادة	مهنة الاب
١٠	٢	١	٥	٢	١	٦	عامل
٢	-	-	٢	-	-	٢	فللاح
٦	-	١	٥	-	٥	-	بائع او سائق
٤٧	١٣	-	٢٧	٧	٧	٧	تاجر صغير ، حرفي
٣٠	٦	٢	١٦	٦	٦	٦	موظف ، استاذ مدرسة
٦	١	-	٥	-	٥	-	طيب ، مهندس ، محامي ، ضابط
١٧	٦	-	٨	٣	٣	٣	استاذ جامعة ، تاجر وسط
٣	٢	-	-	١	١	١	صاحب مصنع
٦	١	-	٤	١	٤	٤	عاطل عن العمل
١٢	٦	١	٤	١	٣	٣	غير ذلك
المجموع							
١٣٩	٣٧	٥	٧٦	٢١	٧٥	٢١	١٣٩
المجموع							

جدول (٣ - ٢٧) : مدى افادة مواد الدراسة العالية ومهنة الاب

المجموع	غير ذلك	لا تفيد	مع تعديل	كلها	مدى الافادة	مهنة الاب
١٠	٢	١	٥	٢	عامل	
٢	-	-	٢	-	فللاح	
٦	-	١	٥	-	بائع او سائق	
٤٧	١٣	-	٢٧	٧	تاجر صغير ، حرفي	
٣٠	٦	٢	١٦	٦	موظف ، استاذ مدرسة	
٦	١	-	٥	-	طيب ، مهندس ، محامي ، ضابط	
١٧	٦	-	٨	٣	استاذ جامعة ، تاجر وسط	
٣	٢	-	-	١	صاحب مصنع	
٦	١	-	٤	١	عاطل عن العمل	
١٢	٦	١	٤	١	غير ذلك	
المجموع						
١٣٩	٣٧	٥	٧٦	٢١		

جدول (٣ - ٣٠) : مهنة المستقبل وسبل الاختبار

مهنة المستقبل	مهنة المترى	المجموع
هندسة معمارية او المترى وبنك	سكيترينا محاسبة وبنكارة كمبيوتر ادارة اعمال	
موظف	مدير شركات	
ميهنة حرفة ، كهرباء ، حداقة ، تصليحيات	قائد طيران ، ضابط ، طبيب ، استاذ جامعي	
لها مردود على افضل	١٢ - ٤ - ١ - ٥ - ٣ - ٥ - ٢	٦
امكانية ابعاد عمل اكبر	٥ - ٥ - ٣ - ٢ - ٥ - ٣ - ٢	٢٦
تجريم اجتماعي	٣ - ٣ - ٢ - ٢ - ٥ - ٣ - ١	٤٧
جبل المهنة المهنة		
مثل شخصي	٢ - ٤ - ٣ - ٣ - ٣ - ٣	٢٧
ارادة اهلي	٣ - ١ - ٣ - ١ - ٢ - ١ - ١	٨
غير ذلك	- ١ - ٢ - ٢ - ١ - ١ - ١	٨
المجموع	> ٥ - ٣ - ٣ - ٣ - ٣ - ٣ - ٣	٢٤

جدول (٣ - ٢٨) : الشخص الموجه لاختيار مهنة المستقبل وارتكاز التوجيه على ميول وقدرات الطالب .

الارتکاز على میول الطالب		الشخص الموجه
لا	نعم	
-	١٠٥	لا أحد
-	١١	أم أو أب
٢	٨	احد الاخوة
١	٢	احد الاقرءاء
٢	٥	احد الاصدقاء
-	٣	احد المدرسين
٥	١٣٤	المجموع

جدول (٣ - ٢٩) : ظروف منعه من تخصص يريده ونوع المدرسة .

نوع المدرسة		الظروف
المجموع	خاصية	رسمية
٥٣	٤٦	٧
٣٨	٢٨	١٠
١٨	١٢	٦
٤	٣	١
٩	٩	-
١٠	٧	٣
١١	٨	٣
١٥	١٢	٣
١٥٨	١٢٥	٣٣
		المجموع

جدول (٣٢ - ٣٣) : اختصاصات مفضلة ومهنة الآباء .

المجموع	غير ذلك	مهندس قائد طيران	غير ذلك	طبيب	معلم	موظف اعمال	مهنة حرفة او معلم	ادارة اعمال	حقوق اعمال	محاسبة وتجارة	سكتوارية	هندسة الكمبيوتر وعمارة	ميكانيك وعمارة	كمبيوتر	اختصاص		مهنة الآباء
															ميكانيك وعمارة	كمبيوتر	
٢٢	٦	٢	-	٢	١	٣	٤	٢	٣	٢	-	-	-	-	٢	٨	فلاح وزراعة ، سائق
٣٥	١٤	١	-	٢	١	٣	٤	١	٣	٣	-	-	-	-	٦	٦	عامل في الزراعة والصناعة
٤١	١٦	٧	-	١	٢	٣	٤	١	٣	٣	-	-	-	-	١	١	حرفي او تاجر صغير
١٠١	٣٢	١٣	-	٢	٤	٣	٤	١	٣	٢	٠	٥	٥	٥	٢٢	٢٢	موظف ، محترف ، كاتب ، عسكري
٧٠	١٦	١٨	-	١	١	٣	٤	٢	٣	٢	٢	١	١	١	١٦	٦	طبيب ، مهندس ، محامي ،
٢٢	٤	٣	-	٣	٣	٤	٤	١	٣	٣	١	١	١	١	٤	٤	تاجر وسط
١٣	٣	٤	-	١	١	٣	٤	٠	٣	٣	-	-	-	-	٣	٣	أستاذ جامعة ، مدير شركة
١١	٤	١	-	١	١	٣	٤	١	٣	٣	-	-	-	-	٥	٥	صاحب مصنع او مصرف ، ملايو
٦٥	١١	١٥	-	١	١	٣	٤	١	٣	٣	-	-	-	-	١٦	١٦	عاطل عن العمل غير ذلك
٣٧١	١٠٤	١٠٤	-	٦	٦	١٨	١٨	١	٣٢	٣٢	١٠	٣٩	٣٩	١٢	٨٢	٨٢	المجموع

٢١

جدول (٣ - ٣٣) : تصور المستقبل ومهنة المستقبل

المجموع	غير ذلك	المهنة	التصور	الخوف من اختيار مهنة لا تتوافق مع مهني	عدم إيجاد عمل يتوافق	ساجد المهنة التي تتوافق مع مهني وقدراني	مهنة		الهندسة معمارية والكترونيك او مدنى
							لا تتوافق مع مهني	التصور	
٣٥	٣	٢	٧	٧	٧	٢٢	٣	٣	٣
١٣	-	٩	٣	٨	٨	١٢	٤	٤	٤
٢٤	-	٢	٢	٨	٨	١٢	٣	٣	٣
١٥	-	١	٢	٦	٦	١٢	١	١	١
١٧	-	١	٠	٥	٥	٦	-	-	-
١٥	-	٠	٢	٣	٣	٦	-	-	-
٥	-	٠	٢	٣	٣	٦	-	-	-
١١	-	٠	٢	٣	٣	٦	-	-	-
٣	-	٢	٢	٣	٣	٦	-	-	-
١٣٩	٦	٨٨	٣٢	٨٨	٣٢	١٣	١٣	١٣	المجموع

٢١٠

جدول (٣ - ٣) : مهنة المستقبل واذا كان قد وجهه احد .

المهنة	التوجيه	لم يوجهه احد	وجهه احد	المجموع
هندسة معمارية والكترونية		٢٧	٨	٣٥
سكريتاريا		١٠	٣	١٣
محاسبة		١٦	٨	٢٤
كمبيوتر		١٢	٥	١٧
تجارة وادارة اعمال		١٣	٢	١٥
موظف		١٢	٣	١٥
مدير مؤسسة		٤	١	٥
مهن بدوية حرة		١٠	١	١١
طيار ، ضابط ، استاذ جامعي		٤	-	٤
المجموع		١٠٨	٣١	١٣٩

جدول (٣ - ٤) : المهن المعتبرة اثنية و الجنس الطالب .

المهنة	الجنس	ذكر	اثني	المجموع
لا يوجد مهن اثنية محضة		٤٢	٢٠	٦٢
التمريض		١٣	٩	٢٢
امانة سر ، مضيفة او سكريتاريا		١٧	٨	٢٥
رببة منزل		١١	٧	١٨
معلمة او موظفة		٤	١	٥
غير ذلك		٦	١	٧
المجموع		٩٣	٤٦	١٣٩

جدول (٣ - ٥) : المهن المعتبرة ذكرية و الجنس الطالب (اكثر من جواب)

المهنة	الجنس	ذكر	اثني	المجموع
لا يوجد مهن ذكرية محضة		٢٥	١٥	٤٠
صناعة الادوات الكهربائية		٧	٣	١٠
التجارة		٤	٤	٨
الميكانيك		١٣	٨	٢١
تدفئة وتبريد		١٢	-	١٢
سلك الجيش والدرك		٧	٣	١٠
عممال البناء		٢٠	٧	٢٧
طب ، هندسة ، وادارة مؤسسات		٥	٦	١١
السياسة		٢	-	٢
غير ذلك		٧	٢	٩
المجموع		١٠٢	٤٨	١٥٠

جدول (٣ - ٦) : اسباب العمل شفاء والجنس (اكثر من جواب)

المهنة	الجنس	ذكر	اثني	المجموع
لا يعمل شفاء		٤٩	٣٠	٧٩
نعم والاسباب مالية		٢٧	٩	٣٦
التدريب على مهنة		١١	٧	١٨
الاحتياج بالحياة العملية		١٥	٩	٢٤
غير ذلك		٣	١	٤
المجموع		١٠٥	٥٦	١٦١

جدول (٣ - ٣٧) : اسباب العمل صيفاً والجنس (اكثر من جواب)

السبب	الجنس		
	ذكور	اثني	المجموع
لا يعمل صيفاً	٢٦	٢٦	٥٢
	٣٤	١٠	٤٤
	٣٠	٨	٣٨
	٣٥	١٠	٤٥
	٤	-	٤
المجموع			١٨٣
غير ذلك			١٢٩

الجدوال العائدة للمؤسسات المهنية

الجدول العائدة للمؤسسات المهنية (٤)

جدول (٤ - ١) : تاريخ تأسيس المؤسسة

التاريخ	العدد	النسبة المئوية
قبل ١٩٥٠	٥	١٥,٦٣
١٩٦٠ - ١٩٥٠	٦	١٨,٧٥
١٩٧٠ - ١٩٦٠	٥	١٥,٦٣
١٩٧٥ - ١٩٧٠	٩	٢٨,١٣
١٩٨٠ - ١٩٧٥	٤	١٢,٥٠
غير محدد	٣	٩,٣٧
المجموع	٣٢	١٠٠,٠٠

جدول (٤ - ٢) : وضع المؤسسة القانوني

الوضع	العدد	النسبة المئوية
فردية	١١	٣٤,٣٨
شركة تضامن	١٢	٣٧,٥٠
شركة محدودة المسؤولية	٢	٦,٢٥
شركة توصية مساهمة	٧	٢١,٨٧
المجموع	٣٢	١٠٠,٠٠

جدول (٤ - ٣) : توزع العاملين بحسب النمط ومستوى التعليم :

المجموع	الجامعي	ثانوي	متوسط	ابتدائي	أممي	التعليم	النمط
٦٤ ١٠٠,٠٠	٣٨ ٥٩,٣٨	٨ ١٢,٥٠	١١ ١٧,١٩	٧ ١٠,٩٤	- -	اصحاب المؤسسة العاملين	
٤٧٢ ١٠٠,٠٠	٥٨ ١٢,٢٩	١١٠ ٢٣,٣١	١٦٨ ٣٥,٥٩	٩٥ ٢٠,١٣	٤١ ٨,٦٩	العاملين بأجر	
٥٣٦ ١٠٠,٠٠	٩٦ ١٧,٩١	١١٨ ٢٢,٠١	١٧٩ ٣٣,٤٠	١٠٢ ١٩,٠٣	٤١ ٧,٦٤	المجموع	

جدول (٤ - ٥) : توزيع العاملين بحسب النطاق والتأهيل المهني :

المجموع	التأهيل عالي	تأهيل ثانوي	تأهيل متوسط	دورات قصيرة	دورات長ة والممارسة	بدون تأهيل	النطاق التأهيل المهني
٦٤	١٣	-	٢	-	٣٩	١٠	اصحاب المؤسسة
١٠٠	٢٠,٣٠	-	٣,١٢	-	٦٠,٩٤	١٥,٦٣	اصحاب المؤسسة
٤٧٢	١٩	١٧	٨٧	٩٥	١٤٧	١٠٧	العاملين بالاجر
١٠٠	٤,٣	٣,٦	١٨,٤٣	٢٠,١٣	٣١,١٤	٢٢,٦٧	العاملين بالاجر
٥٣٦	٣٢	١٧	٨٩	٩٥	١٨٦	١١٧	المجموع
١٠٠	٥,٩٧	٣,١٧	١٦,٦٠	١٧,٧٢	٣٤,٧٠	٢١,٨٣	المجموع

جدول (٤ - ٤) : توزيع العاملين واصحاب المؤسسة بحسب قطاع وحجم المؤسسة ومستوى التعليم :

المجموع	خدمات عقارية دون ال٢٥	شركات تأمين دون ال٢٥	مؤسسات مالية دون ال٢٥	نقل ومخزون دون ال٢٥	طعام وفائق دون ال٢٥	تجارة وفائق دون ال٢٥	مستوى التعليم						
٤٢	-	-	-	٢	٢٠,١٧	٢٠	-	١٠	-	-	-	ابسي	
١٠٢	٧	٢	١	٦	١٨,١٧	١٢	-	٧,٨٧	-	-	-	ابسي	
٢١٩٣٦	١٨,٩٢	٩,١٩	٢,٠٠	٣,٧	٣٧,٥٥	١٦,٣٥	٥,٨٨	٣,٧٦	١٠٠,٠٠	-	-	ابسي	
١٧٤	٤	٥	٢	٣	٢٢,٢٢	٢٧,٢٧	٥,٣٧	٧,٤٧	٣٩,٣٨	-	-	ابسي	
٢٤٩٦٩	١٠,٨١	٢٢,٧٧	٤,٠٠	٦	٢٢,٢٢	٢٧,٢٧	٥,٣٧	٧,٤٧	٣٩,٣٨	-	-	ابسي	
١٦٦	١٤	٢	٢٨	٦	١٦	١٢,١٢	٥,٨٨	١٧,٣٢	-	٦	١١	متوسط	
٢٣٣,٢٠	٣٧,٨١	٩,٦٩	٦,٥٦	٥,٦٠	٥٦,٥٠	٥٦,٥٠	٥,٨٨	٦,٧٦	-	١٧,٢٤	٢٦,٣٨	متوسط	
٤٦	١٢	١٣	١٩	٣	١٤,٨١	١٣,٧٦	٦,٧٦	٦,٧٦	١٠,٠٠	-	٧	٣	شائعي
٢٦٥,٢٢	٣٢,٤٣	٥٩,٠٩	٣٨,٠٠	٣٨,٠٠	٣٨,٠٠	٣٨,٠٠	٣,٨٠	٤,٧٦	٤,٧٦	-	٦,٧٦	٦,٧٦	شائعي
٥٣٦	٢٧	٢٢	١٠	٦	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	-	٦,٠٠	٦,٠٠	شائعي
١٠٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠,٠٠	١٠,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	-	٦,٠٠	٦,٠٠	شائعي
													المجموع

جدول (٤ - ٧) : توزيع العاملين بحسب الجنس والمسمى

النوع	المجموع	ذكور	إناث	الجنس
اصحاح المؤسسة العاملين				
العاملين بأجر				
المجموع	٥٣٦	٤٣٢	١٠٤	٥٣٦
	١٠٠,٠٠	٨٠,٦٠	١٩,٤٠	١٠٠,٠٠
	٤٧٢	٣٧٠	١٠٢	٤٧٢
	١٠٠,٠٠	٧٨,٣٩	٢١,٦١	١٠٠,٠٠
	٩٦,٨٨	٩٦,٨٨	٣,١٢	١٠٠,٠٠
	٦٢	٦٢	٢	٦٤

جدول (٤ - ٨) : توزيع العاملين بحسب خصائصهم عند الاستخدام

جبلون (٤ - ٦) : توزع العاملين وأصحاب المؤسسة بحسب قطاع وحجم المؤسسة واستوى الفاصل المهني

جدول (٤ - ٩) : توزيع العاملين بحسب التأهيل المهني والنمط

المجموع	تأهيل عالي	تأهيل متوسط	تأهيل عادي	تأهيل بالخبرة	دون تأهيل	التأهيل النط
٥٠	١١	-	-	٣٠	٩	اصحاب العمل
١٠٠,٠٠	٢٢,٠٠	-	-	٦٠,٠٠	١٨,٠٠	
٣٢٧	-	٦٢	٦	٨٧	١٧٢	العاملين بأجر
١٠٠,٠٠	-	١٨,٩٦	١,٨٣	٤٦,٦١	٥٢,٦٠	
٣٧٧	١١	٦٢	٦	١١٧	١٨١	المجموع
١٠٠,٠٠	٢,٩٢	١٦,٤٥	١,٥٩	٣١,٠٣	٤٨,٠١	

جدول (٤ - ١٠) : الاسس المتبعة للتدرج في العمل

الاسس	العدد	النسبة المئوية
حسب نظام العمل او عقد العمل الجماعي	٥	١٥,٦٣
حسب تقدير الادارة	١٥	٤٦,٨٨
بحسب الاقردة	٩	٢٨,١٣
امتلاك التأهيل اللازم للدرج	١١	٣٤,٣٧
<u>المجموع</u>	٤٠	١٢٥,٠١

القطاع والمجتمع

جامعة عجمان - كلية التربية - كلية التربية

النوع	القطاع والحجم										التأهيل		
	غير مهيأ	مجهزة دون ٢٥٠٠٠	مجهزة ٢٥٠٠٠ و فوق	متقدمة دون ١٠٠٠	متقدمة ١٠٠٠ و فوق	متقدمة ٢٠٠٠ و فوق	متقدمة ٣٠٠٠ و فوق	متقدمة ٤٠٠٠ و فوق	متقدمة ٥٠٠٠ و فوق	متقدمة ٦٠٠٠ و فوق	غير مجهزة	غير مجهزة	
المجموع	٣٢٥	٥٠	٢	٣	٢	٥	٤	٢	١	١	٢	٤	٤
التأهيل بالخارج													
تأهيل داخل المؤسسة													
لا تتوفر بالتأهيل													
المجموع	٤	٢	١	١	١	١	١	١	١	١	٢	٤	٤

جدول (٤ - ١٣) : توزع المؤسسات بحسب توفير منح مالية للتأهيل المهني

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
لا تؤمن منح	٢٢	٧١,٨٨
تؤمن بدون شروط	٥	١٥,٦٣
تؤمن شرط رغبة الادارة	١	٣,١٣
تؤمن شرط كفاءة الموظف	٣	٩,٣٨
المجموع	٣٢	١٠٠,٠٠

جدول (٤ - ١٥) : حجم الرأسمال المتداول

الحجم	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٥٠ ألف ليرة	٤	١٢,٥٠
٥٠ - ٢٠٠ ألف	٨	٢٥,٠٠
٢٠٠ - مليون ل.	٥	١٥,٦٣
مليون - مليونان	٦	١٨,٧٥
مليونان وما فوق	٧	٢١,٨٨
لا جواب	٢	٦,٢٥
المجموع	٣٢	١٠٠,٠٠

جدول (٤ - ١٦) : شروط الحصول على وظيفة (الأولوية الاولى) :

الشرط	العدد	النسبة المئوية
العمر	٧	٦,١٤
الجنس	٦	٥,٢٦
العلاقات الانسانية	٢١	١٨,٤٢
الحس بالمسؤولية	٥٦	٤٩,١٢
روح المساعدة	٩	٧,٨٩
الاطاعة	١٥	١٣,١٦
المجموع	١١٤	١٠٠,٠٠

جدول (٤ - ١٤) : تاريخ اجراء تظميات جديدة

التاريخ	العدد	النسبة المئوية
١٩٧٥ - ١٩٧٠	٣	٩,٣٨
١٩٨٠ - ١٩٧٥	١١	٣٤,٣٧
لا تظميات جديدة	١٨	٥٦,٢٥
المجموع	٣٢	١٠٠,٠٠

جدول (٤ - ١٧) : شروط الحصول على وظيفة (الاولوية الثانية) :

النسبة المئوية	العدد	الشرط
-	-	العمر
٢,٧٨	٣	الجنس
٢٨,٧٠	٣١	العلاقات الإنسانية
٢٩,٦٣	٣٢	الحس بالمسؤولية
٢٨,٧٠	٣١	روح المبادرة
١٠,١٩	١١	الاطاعة
١٠٠,٠٠	١٠٨	المجموع

جدول (٤ - ١٨) : توزيع العاملين وإرباب العمل بحسب القطاع وحجم المؤسسة وتوافق المؤهلات والوظيفة :

جدول (٤ - ٣٠) : توزيع المؤسسات بحسب حجمها ونوعها وبحسب مسؤوليات الماملين والمصدر :

ملاحظات: المدد داخل المقلات يعبر عن عدد الكروات ، غير الملاين يعبر عن تكاليف بساوند واحد .
معنى الأسوق: ج = تجارة حملة / ق = تجارة مدنق / م = مطاعم وفنادق / ن = نقل ومواصلات / ل = مؤسسات
مالية / ت = ثامن / ع = عقارات (شقق) .

جدول (٤-١٩) : توزيع المؤسسات بحسب حجمها ونوعها وبحسب طبيعة الإنتاج الصناعي

ملاحظات : العدد داخل المقلعين يعبر عن عدد الكباريات ، عددي المقلعين يعبر عن تعداد سلالي واحد .
معنى الأحرف : ج = تحفظ حملة / ق = تحفظ حملة / م = مطاعم وفافق / ن = نقل ووصلات / ل = مؤسسات

ملاحظات : المعد داخل الملابس يشير إلى عدد التكرارات ، غاب الملابس يشير إلى تكرار ساقي واحد .
 معنى الأمر : ج = تغذية جملة / ق = تغذية منقى / م = مطعم ونادل / ن = نقل ووصلات / ل = مؤسسات
 مالية / ث = ثالثين / ع = غازية (شوند) .

مستويات العاملين	طريقة الاختبار		
	دون ٢٥ وما فوق	دون ٢٥ و٢٥ وما فوق	دون ٢٥ وما فوق
اطر علسا	ل	لت	ل
اطر وسطي	ع	ع	ع
عاملون منخصصون	-	ع	ع
عاملون بسطاء	ل	-	-

جدول (٤ - ٢١) : توزيع المؤسسات بحسب حجمها ونوعها ، وبحسب طريقة الاختبار ومستويات العاملين :

الجدوال العائدة للعاملين في المؤسسات المهنية

الجدول العائدة للعاملين في المؤسسات المهنية (٥)

جدول (٤ - ٤) : عدد افراد الاسرة

النسبة المئوية	العدد	عدد الافراد
١٨,٨٥	٢٣	٣ - ١
٤٤,٢٦	٥٤	٦ - ٤
٣١,١٥	٣٨	٩ - ٧
٥,٧٤	٧	١٠ وما فوق
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٤ - ٥) : صفة الاعالة

النسبة المئوية	العدد	الصفة
٣١,١٥	٣٨	الميل الوحد للاسرة
٤,١٠	٥	الميل الاساسي
٦٤,٧٥	٧٩	احمد الميلين
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٤ - ٦) : سنة الولادة

النسبة المئوية	العدد	سنة الولادة
٣,٢٨	٤	قبل الـ ١٩٣٠
٩,٨٤	١٢	١٩٤٠ - ١٩٣٠
٢٢,١٣	٢٧	١٩٥٠ - ١٩٤٠
٥٥,٧٣	٦٨	١٩٦٠ - ١٩٥٠
٩,٠٢	١١	١٩٧٠ - ١٩٦٠
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٤ - ٧) : الجنس

النسبة المئوية	العدد	الجنس
٧٠,٤٩	٨٦	ذكور
٢٩,٥١	٣٦	اناث
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٤ - ٨) : الحالة الزوجية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الزوجية
٦٤,٧٥	٧٩	اعزب
٣٥,٢٥	٤٣	متزوج
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٥ - ٦) : مهنة الوالد الحالية

المهنة	العدد	النسبة المئوية
تاجر	١٥	١٢,٣٠
موظف	٣١	٢٥,٤١
مهن حرة	٦	٤,٩٢
مهني	٦	٤,٩٢
عمال واجراء	٤٠	٣٢,٧٩
غير ذلك	٢٤	١٩,٦٧
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٩) : طريقة دخول المؤسسة

الطريقة	العدد	النسبة المئوية
امتحان	٢٠	١٦,٣٩
اعلان في جريدة	٦	٤,٩٢
علاقات شخصية مباشرة	٧٩	٦٤,٧٥
علاقات شخصية بالواسطة	٥	٤,١٠
والد يعمل في المؤسسة	٧	٥,٧٤
غير ذلك	٥	٤,١٠
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٧) : المستوى التعليمي للأب

المستوى	العدد	النسبة المئوية
أمي	١٣	١٠,٦٦
ابتدائي	٦٠	٤٩,١٨
متوسط	٢١	١٧,٢١
ثانوي	١٧	١٣,٩٣
جامعي	٦	٤,٩٢
مهني متوسط	٢	١,٦٤
مهني عالي	٣	٢,٤٦
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ١٠) : اعمال اخرى يقوم بها

الاعمال		
النسبة المئوية	العدد	
٩١,٨٠	١١٢	لا شيء
١,٦٤	٢	صاحب محل
٦,٥٦	٨	محاسب
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٥ - ١٢) : اسس الترقية

الاسس		
النسبة المئوية	العدد	
٨,٢٠	١٠	حسب نظام المؤسسة
٧,٣٨	٩	للفاءات شخصية
-	-	دورة تدريبية
-	-	امتحان او مبارزة
٤,٩٢	٦	اسس اخرى
٧٩,٥١	٩٧	لم يترق
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٥ - ١٣) : عدد الموظفين التابعين لمسؤوليته

تاریخ الارقاء		
النسبة المئوية	العدد	
٧٩,٥١	٩٧	لم يترق
٥,٧٤	٧	١٩٧٥ - ١٩٧٠
٦,٥٦	٨	١٩٧٨ - ١٩٧٦
٨,٢٠	١٠	١٩٨٠ - ١٩٧٩
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٥ - ١٦) : مقدار الاجر الشهري

النسبة المئوية	العدد	قيمة الاجر
٢٢,٩٥	٢٨	٦٠٠ - ٤٠٠
٢٢,١٣	٢٧	٨٠٠ - ٦٠٠
٢٣,٧٧	٢٩	١٠٠٠ - ٨٠٠
٩,٨٤	١٢	١٢٠٠ - ١٠٠٠
٦,٥٦	٨	١٤٠٠ - ١٢٠٠
١٢,٣٠	١٥	١٤٠٠ - ١٤٠٠ لا اجر محمد
٢,٤٦	٣	
المجموع		
١٠٠,٠٠	١٢٢	

جدول (٥ - ١٤) : عدد ساعات العمل أسبوعياً

النسبة المئوية	العدد	عدد الساعات
٦,٥٦	٨	٣٠ - ٢٥
٣٤,٤٣	٤٢	٣٩
١٣,١١	١٦	٤٢ - ٤٠
١٥,٥٧	١٩	٤٨
١٠,٦٦	١٣	٥٩ - ٥٠
٨,٢٠	١٠	٦٠
١١,٤٨	١٤	٦١ وما فوق
المجموع		
١٠٠,٠٠	١٢٢	

جدول (٥ - ١٥) : هل الساعات والدوام مقررة بحسب النظام الداخلي للمؤسسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
٧٨,٦٩	٩٦	نعم
٢١,٣١	٢٦	لا
المجموع		
١٠٠,٠٠	١٢٢	

جدول (٥ - ١٧) : تعويضات (غير الراتب) يتلقاها شهرياً

النسبة المئوية	العدد	السبب
٤٧,٥٤	٥٨	الزيادات الرسمية على الاجور
١٣,١١	١٦	نظام المؤسسة الداخلي
٢١,٣١	٢٦	تقدير ادارة العمل
٣٥,٢٤	٤٣	لم يأخذ اي زيادة
١١٧,٢١	١٤٣	المجموع

* ملاحظة : الترتيب المئوي تم نسبة الى العدد ١٢٢ (عدد العاملين) بسبب ان العامل هنا يمكن ان يعطي اكثر من اجابة معًا ، لذلك المجموع هنا يوازي : $١٤٣ = \frac{١١٧,٢١}{١٢٢} \times ١٠٠$

جدول (٥ - ٢٠) : الاجر الشهري لدى بدء العمل في المؤسسة

النسبة المئوية	العدد	الاجر الشهري
١٤,٧٥	١٨	٣٠٠ - ١٠٠
١٧,٢١	٢١	٤٠٠ - ٣٠٠
١٨,٠٣	٢٢	٥٠٠ - ٤٠٠
٢٣,٧٧	٢٩	٧٠٠ - ٥٠٠
٢٠,٤٩	٢٥	٧٠٠ وما فوق
٥,٧٤	٧	اجر غير محدد
١٠٠,٠٠	١٢٢	المجموع

جدول (٥ - ١٨) : كيفية دفع الراتب

نوع التعويض	قيمة التعويض الشهري	اقل من ١٠٠ ليرة	٢٠٠ - ١٠٠	٢٠٠ وما فوق	المجموع
بدل ساعات اضافية		٣	٧	٣	١٣
		٢٣,٠٨	٥٣,٨٥	٢٣,٠٨	١٠٠
بدل نفقات انتقال		٨	٣	٢	١٣
		٦١,٥٤	٢٣,٠٨	١٥,٣٨	١٠٠
بدل مكافآت		١٢	٢	-	١٤
		٨٥,٧١	١٤,٢٩	-	١٠٠
بدل تعويضات اخرى		٨	٣	-	١١
		٧٢,٧٣	٢٧,٢٧	-	١٠٠
المجموع		٣١	١٥	٥	٥١
		٦٠,٧٨	٢٩,٤١	٩,٨٠	١٠٠

جدول (٥ - ٢١) : مدى التوافق بين الوظيفة والأعداد لدى بدء العمل

مدى التوافق	العدد	النسبة المئوية
توافق تام	٢٥	٢٠,٤٩
توافق جيد	١٩	١٥,٥٧
توافق ضئيل	٢	١,٦٣
عدم توافق	٧٦	٦٢,٢٩
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٢٢) : مدى التوافق بين الوظيفة والأعداد حالياً

مدى التوافق	العدد	النسبة المئوية
توافق تام	١٩	١٥,٥٧
توافق جيد	٢٠	١٦,٣٩
توافق ضئيل	٢	١,٦٤
عدم توافق	٨١	٦٦,٣٩
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٢٤) : هل تؤمن المؤسسة دورات تدريب وأين

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
٤,٩٢	٦	لا يعرف
٥٩,٠٢	٧٢	لا تؤمن
٢٧,٠٥	٣٣	تؤمن داخل المؤسسة
٩,٠٢	١١	تؤمن خارج المؤسسة
المجموع	١٢٢	
١٠٠,٠٠		

جدول (٥ - ٢٣) : العنصر الاهم للعمل (غير الأعداد)

جدول (٥ - ٢٥) : هل تابع دوره تدريب

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم ومبادرة منه	٧	٥,٧٤
نعم ومبادرة المؤسسة	١٦	١٣,١١
لم يتابع	٩٩	٨١,١٥
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٢٨) : لغة الاعداد المهني في مسار التأهيل

اللغة	العدد	النسبة المئوية
لم يتابع اعداداً مهنياً	٨٠	٦٥,٥٧
عربي + فرنسي	٢٠	١٦,٣٩
عربي + انكليزي	٩	٧,٣٨
عربي + فرنسي + انكليزي	١٣	١٠,٦٦
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٢٦) : من وجهك لاعداد مهني محدد

الاجابة	العدد	النسبة المئوية
لم يوجهه احد	٩٩	٨١,١٥
احد الابوين	٩	٧,٣٨
استاذ في المدرسة	٦	٤,٩٢
احد الاقرباء	٤	٣,٢٨
اخوه	٣	٢,٤٦
صديق	١	٠,٨٢
المجموع	١٢٢	١٠٠,٠٠

جدول (٥ - ٢٧) : مدة دورة الاعداد المهني في مسار التأهيل

جدول (٥ - ٢٩) : شروط الحصول على وظيفة ضمن المسار المهني

الشرط	العدد	النسبة المئوية
الشهادة	٢٦	٢١,٣١
الخبرة	٣٣	٢٧,٠٥
امتحان قبول	٥	٤,١٠
واسطة وعلاقات شخصية	٨٦	٧٠,٥٥
المجموع	١٥٠	١٢٢,٩٥

• ملاحظة : السؤال يتضمن أكثر من إجابة للشخص الواحد ، والتنسيب المئوي تم على أساس ١٢٢ (مجموع العاملين) مما يعطي لمجموع النسب المئوية الرقم ١٢٢,٩٥ والذي

$$\text{يساوي } \frac{150}{100} \times \frac{150}{122}$$

ملحق رقم ٢

ملحق رقم ٢ عينات الدراسة الميدانية

عينات الدراسة الميدانية

اولاً : اختبار العينة بين الطريقة العشوائية والطريقة العمدية .

يشكل اختبار العينة الموضوع الاهم في مراحل العمل الميداني ، فمن المعروف ، منهجياً ، ان هناك ثنتين كثرين من العينات :

- أ - العينات العشوائية (بالمعني العلمي الاحتمالي للكلمة) .
- ب - العينات العمدية .

والفارق بين هذين النطرين من العينات جوهرى ، ان جهة مفهوم التمثل الاحصائي للمجموعة الاحصائية الام ام جهة صعوبة او سهولة انتقاء افراد العينة ميدانياً ، وبالتالي مبلغ الكلفة المالية المرتبطة على ذلك .

يعتبر المبدأ الاساسي الذي تستند اليه الدراسات بواسطة العينة هو مبدأ دراسة الكل من خلال الجزء ، او بمعنى آخر دراسة عدد كبير من الوحدات الاحصائية اطلاقاً من دراسة قسم محدود فقط من هذه الوحدات ، شرط ان «يمثل» هذا الجزء الكل بشكل او اخر .

والواقع ان طريقة الاختبار العشوائي وطريقة الاختبار العمدي تكونان كليهما «عينة ممثلة» للمجتمع الاحصائي الام ولكن بحسب مفهوم للتمثل مختلف . فالعينة العشوائية تمثل المجتمع الام وتسمح بتعميم نتائج العينة على المجتمع الاحصائي الام مع احتمال خطأ محدود ومحسوب ، بينما تعميم نتائج العينة العمدية مع نسب من الخطأ لا يمكن حسابها نظرياً .

من الواضح مما تقدم ، ان العينة العشوائية هي الافضل احصائياً ، ولكن صعوبة تكوينها وارتفاع كلفتها يجعل العينة العمدية اسهل تناولاً وأقل كلفة مالية ، فتكوين العينة العشوائية يفترض تكويناً مسبقاً لقاعدة معاينة او تعداد جميع افراد المجتمع الاحصائي الام الذي تزيد دراسته (في مجال دراستنا هنا ، تعداد جميع المؤسسات المهنية العاملة في حقل التجارة والخدمات ، وهي مهمة شبه مستحيلة في الظروف الحالية ، وكذلك تعداد جميع المؤسسات التربوية المعدة لسوق العمل والخدمات) .

اما الصعوبة التي تتعلق بالعينة العمدية فانها ترجع عن عدم وجود معطيات حديثة عن بنية المجتمع الاحصائي الام ، جهة بعض التغيرات الاساسية التي تهم الدراسة (توزيع المؤسسات التربوية بحسب نمط الاعداد الذي تقوم به ، مثلاً) .

اما باقي الاختصاصات فقد توزعت في عينتنا كالتالي :

ثانياً : اختيار عينات الدراسة الميدانية .

أ - عينة المؤسسات المهنية :

من الملاحظ ان معظم المدارس المهنية تحوي مجموعة من الاختصاصات تعلمها في آن معاً . ومن الملاحظ ايضاً كثرة المدارس المهنية التي تتحمّل اختصاصاتها حول السكرتارية ، المحاسبة ، اللغات ، والتجارة ، (تشكل هذه المدارس ٤٥ مدرسة من ١٠٩ مدارس اساسية في دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكنولوجي في لبنان للعام الدراسي ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، والصادر عن المركز التربوي للبحوث والابحاث) ، وقد عكسنا هذا الواقع في عينتنا الميدانية فاختبرنا عشرين مؤسسة تتحمّل اختصاصاتها او فروعها حول السكرتارية ، المحاسبة ، اللغات والتجارة ، نوردها فيما يلي اسماً :

- ١ - المؤسسة الشرقية للعلوم ، ساحة الدباس ، بيروت .
- ٢ - المدرسة اللبنانية للتجارة ، بيروت .
- ٣ - المركز الأوروبي لتعليم اللغات ، رأس النبع ، بيروت .
- ٤ - المدرسة الوطنية للعلوم المهنية ، صيدا .
- ٥ - مدرسة صيدا الفنية العالية -
- ٦ - المدرسة المهنية اللبنانية ، الطريق الجديدة ، بيروت .
- ٧ - مدرسة اللاسلكي والالكترونيك ، بيروت .
- ٨ - مدرسة بيلوس للعلوم والمهن ، البشرية ، المتن .
- ٩ - المدرسة المهنية لجمعية الشابات المسيحيات ، عين المريسة ، بيروت .
- ١٠ - المدرسة الفنية العالية ، طرابلس .
- ١١ - مدرسة اسطنبولي التجارية ، طرابلس .
- ١٢ - مدرسة الكمال للتجارة ، طرابلس .
- ١٣ - مدرسة العلوم للمحاسبة ، طرابلس .
- ١٤ - مدرسة طرابلس التجارية ، طرابلس .
- ١٥ - المركز الاميركي لللغات ، رأس بيروت .
- ١٦ - مدرسة الراشدين ، الحمراء ، بيروت .
- ١٧ - مدرسة السكرتارية ، جبل الدلب ، جبل لبنان .
- ١٨ - مدرسة البشرة ، ذوق مكايل ، كسروان .
- ١٩ - مدرسة جونية المهنية ، جونية .
- ٢٠ - المؤسسة الشرقية ، رأس بيروت .

بـ - عينة مؤسسات العمل في قطاعي التجارة والخدمات :

ان احدث معلومات احصائية حصلنا عليها (من نتائج الاحصاء الصناعي الاخير في لبنان عام ١٩٧١) تظهر التوزع الاحصائي التالي للمؤسسات المهنية بحسب قطاع الشاطئ :

النسبة المئوية	العدد	القطاع
٣٢,٢٢	٣٤٧	١ - تجارة جملة
١٦,٨٩	١٨٢	٢ - تجارة مفرق
١٩,٤٩	٢١٠	٣ - المطاعم والفنادق
٩,١٩	٩٩	٤ - النقل والتخزين والمواصلات
١٢,٣٤	١٣٣	٥ - المؤسسات المالية
١,٦٧	١٨	٦ - شركات التأمين
٨,١٧	٨٨	٧ - الشؤون العقارية وخدمات المشاريع
١٠٠,٠٠	١٠٧٧	المجموع

وقد عكسنا هذا التوزع في عينتنا بالتوزع التالي :

النسبة المئوية	العدد	القطاع
١٨,٧٥	٦	١ - تجارة جملة
١٥,٢٦	٥	٢ - تجارة مفرق
٢١,٨٧	٧	٣ - مطاعم وفنادق
٦,٢٥	٢	٤ - نقل وتخزين ومواصلات
١٥,٦٢	٥	٥ - مؤسسات مالية
٦,٢٥	٢	٦ - شركات تأمين
١٥,٦٢	٥	٧ - شؤون عقارية وخدمات مشاريع
١٠٠,٠٠	٢٢	المجموع

• كمبيوتر ومعلوماتية :

- ٢١ - المركز الآلي للتدريب ، كلبنصر ، بيروت .
- ٢٢ - معهد (EPSIL) ، ذوق مصبح ، كسروان .
- ٢٣ - معهد فرنسيل ، الاشرفية ، بيروت .

• ادارة اعمال :

- ٢٤ - كلية بيروت الجامعية (فرع اول) ، مدام كوري ، بيروت .
- ٢٥ - كلية بيروت الجامعية (فرع ثان) ، ذوق مصبح ، كسروان .
- ٢٦ - كلية ادارة الاعمال ، الجامعة اللبنانية ، الفرع الاول .
- ٢٧ - مركز العلوم المالية والاقتصادية ، مدام كوري ، بيروت .

• ديكور :

- ٢٨ - مدرسة الجودة الفنية العالية ، جل الدibe ، المتن .
- ٢٩ - المدرسة الوطنية للعلوم المهنية ، صيدا .

• رسم معماري ورسم صناعي :

- ٣٠ - مدرسة التعليم المهني والتكنولوجي ، عجلتون ، كسروان .
- ٣١ - مدرسة صيدا الفنية العالية ، صيدا .

• خياطة :

- ٣٢ - مدرسة مار مارون ، الدورة ، بيروت .

• ملاحظات :

- ١) اخذنا من بعض المؤسسات التربوية اكثر من فرع واحد مما رفع عدد الوحدات الاحصائية الى ٣٥ وحدة احصائية .
- ٢) لقد تم اختيار الطلاب والاساتذة بشكل عشوائي من كل مدرسة بمعدل تقربي ، استاذ واحد وخمسة طلاب من كل مؤسسة تعليمية .
- ٣) ان دليل مدارس ومؤسسات التعليم المهني والتكنولوجي المشار اليه سابقاً ، لا يشكل قاعدة معايير شاملة بدليل غياب اسماء مؤسسات موجودة في الميدان وغائبة عن هذا الدليل .

- مؤسسات مالية :
- ٢١ - بنك بيبلوس ، جونية .
- ٢٢ - البنك اللبناني البرازيلي ، عجلتون .
- ٢٣ - مؤسسة كوستينيان للصرافة ، الحمراء ، بيروت .
- ٢٤ - بنك بيروت والبلاد العربية ، الحمراء ، بيروت .
- ٢٥ - بنك طراد - كريدي ليونيه ، الحمراء ، بيروت .

• شركات تأمين :

- ٢٦ - شركة اوريتال للتأمين ، جل الدibe .
- ٢٧ - شركة النسر للتأمين ، فرдан .

• خدمات عقارية :

- ٢٨ - مكتب يونس العقاري ، صيدا .
- ٢٩ - كونتوار الامانة ، الجديدة .
- ٣٠ - مؤسسة مارشال العقارية ، المتن .
- ٣١ - مكتب الصفدي لادارة الاملاك ، فردان .
- ٣٢ - مكتب اديب حليمة العقاري ، الصنائع .

ملاحظة :

لقد تم اختيار العاملين بشكل عشوائي من كل مؤسسة مهنية بمعدل تقريري ، ٤ عاملين من كل مؤسسة .

ويُمكن ملاحظة تشابه النسب بين توزيع المجموعة الاحصائية الأم من جهة وتوزع العينة من جهة أخرى الأَ بالنسبة لقطاعي تجارة اجهزة ونشزون العقارية حيث اعطينا الاول ثقلياً اقل مما هو في المجموع الاحصائي للأَ الأم وأعطينا الثاني ثقلياً اكبر بسبب كبر تثقيل الاول (قطاع تجارة الخدمة) في المجموعة الأم من جهة مقابلة تعدد ويتناقض هذا القطاع من جهة أخرى .

• تجارة الجملة :

- ١ - محلات حسن المكاوي ، صب .
- ٢ - مؤسسة ابوشبكة وجبر التجربة ، صربا .
- ٣ - مؤسسة مانيفود ، عجلتون .
- ٤ - عبد ايوجودة واولاده ، جل سبب .
- ٥ - فؤاد مسعود واخوانه ، البوشريه .
- ٦ - مؤسسة يموت للتجارة العامة . المزرعة ، بيروت .

• تجارة المفرق :

- ٧ - ملكي سوبر ماركت ، انطلياس .
- ٨ - بوري سوبر ماركت ، انطلياس .
- ٩ - سوبر ماركت الزلاقا ، الزلاقا .
- ١٠ - مؤسسة (A.B.C.) ، الحمراء ، بيروت .
- ١١ - مؤسسة باتيسري الجندول ، المزرعة ، بيروت .

• مطاعم وفنادق :

- ١٢ - مطعم القنطر ، المعاملتين ، جونية .
- ١٣ - مطعم سكة الباشا ، جل الدibe .
- ١٤ - مطعم نصر ، الروشة .
- ١٥ - لا غروف اوبيجون ، الروشة .
- ١٦ - فندق الشرق ، صيدا .
- ١٧ - اوتييل بلو بيش ، جونية .
- ١٨ - اوتييل مونمار ، المعاملتين .

• نقل وتخزين ومواصلات :

- ١٩ - الشركة المتحدة للملاحة ، صيدا .
- ٢٠ - نقليات الغزال للشحن ، البحور ، بيروت .

اجمالي ورقة اللبناني

مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام